

بازرسی شد
۲۶ - ۲۷

۸۹۱

بازدید شد
۱۳۸۲

۸۹۱

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب ارث وزیره و غیره	
اسم کتاب	مؤلف
موضوع تألیف	
تاریخ	۲۷۵۵
نوع	۱۳۰۲
شماره دفتر	۱۴۹۶۸
تاریخ	۲۰۸۰

نقل - فهرست شده
۲۷۵۵

کتابت اوست در کوه

دوم در سال

در سال نشت از لغات

دوم در سال نشت از لغات

ای رسالہ ہم خط مرحوم عروج شمس علیہ السلام است
ولی طبرستان از انصاف مرحوم صاحب مدنی

[illegible]

Handwritten text in Devanagari script, likely a religious or philosophical passage.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

کتابخانه
مجلس شورای ملی
تألیف
میرزا حسن خان

لا اعلم ما هذا
في النظر الى كل واحد من
من اراد ان يحضره

[illegible]

هل الفضل عفا
عن هذا
كان انما
نار الخواص
سدا كان
السم

عقاب أصلاً فم ليس له وجود من أصله الثانية الاشتراك وهو أن يجعل غير الله شركاً في
عبوديته بمعنى أن لا يجوز لله سبحانه بل يجعلها مشتركة بينه وبين غيره وهذه
المرتبة أخف من الأولى لأن الاشتراك لم يلزم أن يكون له حظ وليس كذلك حصصاً أما
الاسلمة فلا حظاً له وإن اشترك غير الله في عبوديته لكنه اسلم الله أيضاً وصيقت عبد
له في العجلة فإن المفروض أن لم يحض عبوديته لغير الله بل جعله لله شركاً في أوامره ونهياته
فبلا حظاً له معرض عن الله وعن عبوديته بمقدار ما اشترك فانه مما هو عبوديته لغير الله
فيمقدار الجودية التي حصلها لغير الله تدبر الله ومعرض عن معرفته فاشترك مسلم
وعدم اشتغاله بالاسلمة لكونه مشوباً بالكفر بخلافه فبذلك سافط عن خبر
الاعتبار بل بما يكون ضرراً ^{الاشتراك} من الأثر من الكفر المحض ومرادنا بالاشتراك هنا
القول بسفود الصانع كقول بعض الكفار بوجوده من ذاته وهو من حيث يقولون
أن الصانع شأن أحدهما فاعل الخير والآخر فاعل الشر فالأول هو بذاً و
الثاني هو أهر من تبيين وجه كلف الشك كذا في وجهه واثالثة الاشتراك
مع القول بالوجود وهو الاشتراك المعروف بين أهل الاسلام والمزيد بلفظ الاشتراك في
الشراف وتظاهر ذلك جمع بين المتضادين لأن التوحيد بهذا الاشتراك لكن لا يبر
كذلك في الواقع فانه لا منافاة بين التوحيد والاشتراك المراد هنا من التوحيد لا
القول بكون الأشياء مظاهر محال لله ثم يكون كذا سارياً فيها مثلاً عما قيل في
علو كبر فالتأثير بذلك بقول التوحيد والبقول بسفود لا ينافي في القول بوجوب
فانه يقول أن كل مكن من غير تركيبه من الوجود والماهية والتأثير بين الوجودات
ظاهري ونفسي لا ميسر كذلك فإن الوجود واحد والتأثير لغيره في كل بقول الوجود

حَيْثُ نَابِهَ الْوَجْدِ

امكان الايمان بالافضل من الايمان بالافضل مع امكان الافضل مع العلم بافضل هذا
 فاضل هذا افضل لا قضاء وفضل واثما بفضله فلو كان هذا الشخص محررا بغير ريب الله
 المحض لا بالافضل فاذا لم يكن محررا بغير ريب الله سبحانه بل بغير ريب فلا يكون عبدا
 صريحا بل يكون عبدا لله ثم في الجملة لو كان بعض افعاله باثما بفضله وقضاء طبعه فقلنا
 حصل في عبوديته لله سبحانه بفضله لعبدا الفهم بالعبر الى الله تعالى من كان ملاظما
 في تمام افعاله رضا الله وكان محررا بغير ريبه وسكون بغير ريبه كالسبب بين عبدي الله
 وعبد المربون الجودية على من مريته النبوة والرسالة وبعث الله فيهم شهداء
 في الصلوة بقولنا اشهدان محمد عبده ورسوله صلى الله عليه واله والخير بهذا الله
 ليس الايمان النبيين واوصيائه الرضيين صلوات الله عليهم وعليهم جميعا ^{نزل}
 الله تعالى ان يجعلنا من المستظلين فحقا لو لم يورثهم يوم الدين ثم ان كل واحد ما ذكر مع القام
 موجبا للكفر من الواضحات التي لا ريب فيها واما اذا كان مع الجهل فنقول ان انكار نبوة النبي
 كذا خلافة الوصي مع الجهل اذا كان عن تقصير بوجوب الكفر ايضا لكن الكافي انكار خلافة الوصي
 لا يوجب عليه بعض الاثام كجواز الاسراء لا سقيا من قبله لا مال كانه يشع على الكافي انكار
 نبوة النبي صلى الله عليه واله باثمي او جاهلا مع القسبة فلا يجوز اسراءه في العاصم ^{مواظ}
 حتى التواص مع انهم يخفون الكالب ثم الامام يستبينهم فان ابوا فقتلهم بخلاف اليهود ^{لما}
 الفاتلين بالوجود التكرين لنبوة نبيهم صلى الله عليه واله والعارف ان من انكر نبوة نبيهم
 ليس من اهل الجماعة الا سلام بخلاف من انكر خلافة الوصي والامام منه من اهل الجماعة
 لكنه مريد بسبب انكاره وخلافه في الله فترتب عليه الحكم المريد في النجاسة والحد
 واما اذا كان عن ضيق فلا يوجب الكفر لان المفروض انه موقر ومصدق بالحق

وكفر المنكر يسكون انكاره منافا للتحقق بعبوديته لله فان انكاره لنبوة النبي مع العلم بها
 منافا لكونه مسلما تاما ومحقا لله لان مقتضى الحجة المحض ان يقاد له في كل ما يتقدم
 شئون المودة واثارها والجاهل المفسر حكم العالم وانما الانكار مع الجهل الضوئي لا ينافي
 السبب المحض لان انكاره بسبب اعتقاده ان ليس بغيره ولو اعتقد نبوته لامن به فلو لم يفتل
 منافا لكونه مسلما لله لعمد كونه يبا على غيره والمفروض انه يعتقد بذلك فلو ان جهل
 الاعتقاد بالنبوة والامانة في اصول الدين من هذه الجهة التي قد منافاها ومن العلوم ان
 هذه الجهة لا يعلم من الاصول فادخالها عاملا في الوجه فلو كانت هذه الجهة كائنه
 دخرا في الاصول لا انقلب كل فرع معلوم اصلا لان انكار الفرع للعلوم ايضا ^{صار}
 الكفر ^{بغير ريب} لان ان كان العلم بها لا ينافي اعتقاده بانها من الاصول ^{لان}
 كما هو هذا واما انكار الحكم الفرعي مع الجهل بغير ريب وجب الكفر سواء كان الجهل ^{عن الغرض}
 او عن تقصير لان الانكار مع العلم كان موجبا له ليعوجه الى حكم الله وعلوه ^{بالفرض} يعلم بان حكمه
 وهو بناء كونه لهما ^{الشيء} كائنه وكون المتأخر موجبا للكفر بالارهاب فيه واما انكار ^{الحكم}
 الواقع بدون العلم بان حكم الله تعالى منافا له لان المفروض ان انكاره بغير علم بان حكم الله
 فكيف ينافي كونه مسلما فاما لجهله ولو لم يفتل حكم الله بغير علم بان حكم الله وانكر الحكم الواقع بغير علم ^{لغير}
 مع تقصير في اختياره ذلك لعدم الفهم الثام عن الدلالة والناظر الكافر في جهات السئلة لا يكون
 بانكاره كاذرا بالصرفه فثبت في الجملة ما ذكرناه ان المناط في الاسلام الضيق بالصانع
 وعقد القلب به والصادرة له تمامها بات محض عبارة ^{للمصانع} في المناط في
 الكفر لا يخرج عن الصانع من وجهه غير ولكن موضع الاحكام ليس بظلمة بل ^{موضوع}
 بعض الجوانب الفضل والاشهر والحاصل بالانكار ^{بالعلم} بالاشراك ولو كان بالاولى ^{الوجه}

كاملة السويرة والشبهة والبابية ونظائرهم وانكار بقية النجوم وهو موضع بعضنا الآخر
 الخرج عن دين كالتجاسر ولحدابا خلافة الوصي والمرد على الله والتمس من بمنزلة وفعل كل ما بنا
 الاسلام سواء الموقفة والجودبة كالتسبيح والكفر الحاصل بذلك ليس موضوعا لحكم جواز القتل ولا
 الخذ وبنا على الام لم يتخذ في لان الكافر بذلك الامور اجنبان جنة كفر بجنة الاسلام لسبقه او بما مضى مع الكفر في
 يكونه واجنبان ان لا يخرج الاسلام وحطاه الكفر لان فيه سلبا وكفرا فلا بد ان الذي
 خرج عن دين الاسلام ليس هو فلا مسلم الكفر لكن كمال اولاد من جملة اهل ملّة الاسلام
 لا يجوز قتل اكل احد لا يشر في كل يوم قتل الكافر الذي لا يبين احدا بين مسلما فكانه لا سلام ولا
 اول الاسلام احدا بين من اهل ملّة الاسلام والكافر بذلك لا يبرح جنة وان كان المراد
 هو المتابع عن دين الاسلام ومن طريقتهم لانه اذا اراد من الدين وغيره ليس بذا حقيقة
 ولكنه مراد الحكماء وهما اشر كان في عدم جواز قتلها واستمرافها وجوب الجدلها على الام
 ونجاستها ونجس الحقيقة يدينون رفعة وتقسيم امواله على الورثة في حال حيوة وقد يوثقهم
 اشر الكما فيها ايضا وهو فاسد ومخالف لصحاح الاخبار والوضع تلك وتطبيق اجاب التبا
 محل اخر فظهر بان تقدم ان المعاطرة الاسلام ما هو في الكفر وهو يظهر بالتأمل فيه
 فاد ما يقال من ان انكار الضميمة يجب الكفر فكل المصطفى والحاد كافر كونها
 صفة بين لان الفرض ان كان ان انكار افر من الامور الدينية معلوم المنكر
 يجب الكفر في مابين وان كان المراد ان انكار الضميمة من حيث انه انكار
 وان كان محمولا لان المنكر بل وان كان محققا خلافا لصلها بل في نظر عليه
 يجب الكفر فضا واضع لان الصفة والظرف صفان فخرضان للموضع الاصل
 والفرع واصلة الاصل في فرع الفرع بل عرضها لها فالاصلي اصل وان كان نظرا بار

الخروج عن دين
 الاسلام سواء
 الموقفة والجودبة
 الام لم يتخذ في
 لان الكافر بذلك
 يكونه واجنبان
 خرج عن دين الاسلام
 لا يجوز قتل اكل احد
 اول الاسلام احدا بين
 هو المتابع عن دين الاسلام
 ولكنه مراد الحكماء
 ونجاستها ونجس الحقيقة
 اشر الكما فيها ايضا
 محل اخر فظهر بان
 فاد ما يقال من ان
 صفة بين لان الفرض
 يجب الكفر في مابين
 وان كان محمولا لان
 يجب الكفر فضا واضع
 والفرع واصلة الاصل

والفرقة وان كان ضرورة بالضرورة لا يخرج عن الفرقة وذلك ظاهر لا يحتاج
 ادعوت هذا فاعلم ان الكفر ليس بظلمة ما فاسد الا ان كان في المانع من الكفر الاصل وهو
 الايراد المحل وهو في ذلك ما فاسد طلقا بل هو مانع من ان يكون الكافر الاصل لا يثبت له
 بحيث مثله فكل الصالح والمسلم من كفر به في الحق والمرتبة الحقيقة لا يثبت له المسلم بخلاف من كفر
 الا ما فاسد الامام ٢٢ وسأب للموت والامام والثاني وهو حكم الله بالعلم من حكم الجهاد
 فانهم يرون المسلم وهذا معنى قول النبي صلى الله عليه وآله في لا يثوارت اهل اللين فان
 معنى الثوارت في كل من الطرفين مقام الاخر فقولنا يثوارت اهل اللين ان كل منهما
 يقوم مقام الاخر فلو اخرجوا بالكل ولا النافعة تنفع هذا الغرض في الثوارت في كل من الطرفين
 ان يثبت كل من اهل ملتين الاخر وهذا المعنى فانه يحصل بنحو السلب والكل وفار يحصل بالسلب
 الجرف ولا يثوارت اهل اللين ليس لسان بالتبعية الا من هذين المعنيين فلا يسل
 معينا من مجرد هذا القول احد هذين المعنيين فلا يلب للمعنيين من انفسهم من نفس النبي صلى الله عليه وآله
 عليهم السلام ومن بمنزلة من لا يصبوا سلام الله عليهم وقد رد من اعتنا ان الكافر لا
 يثبت المسلم والمسلم يثبت ولو ان الاما يعلم منه الراد بقوله لا يثوارت اهل اللين من قول
 النبي الاسلام يزيد ولا ينقص وانه لا يثبت الاخران شرنا نلنا يثبت المسلم الكافر يثبت المسلم
 فنقص ذل بسبب سلامه لانه لو كان كافرا كان ورثة فاسلامه من من ويلسوا العا حث
 انهم استبدوا بالارثهم واعرضوا عن الفسك بالائمة الهادين فتواروا بهجرا ما مضى عنهم النبي
 السفين يذهبهم الى الصراط المستقيم فزعموا ان كلام من اهل ملتين لا يثبت الاخر بقول النبي صلى الله عليه وآله
 عليه وآله لا يثوارت اهل اللين مع ان الكلام الشريف لا يضر ولا ظاهره في غوا بل يحفل
 ولغيره كاتقدم فظهر ما ذكرناه ان الكفر الاصل صفة حقيقة فثبت رذالة وفساد في وصونها

من الوجوه فقد تبين حكم اسلام الكافر قبل الفهم ومفادها ما اذا علم شي من تلك الوجوه
 يحكم عليه بغيره اما اذا لم يعلم القليل والجدية والمفارقة قبل يحكم بكون المال للكافر الذي اسلامه لا
 اشكال فليظن ان مقتضى الاصل ما هو في الغام والنظر بهذه الكتب المقتضى لورائه الكافر وجود
 الا ان الكفر بائع من فليظن ان لا يظهر اثره ما دام المانع موجودا فاذا انشا المانع اثره القضي
 ما لم ينقض العمل من التزكية الغير المختصة لاحد والغير المختصة لغيره كما اذا اخذ الوارث المسلم
 المال لان المقتضى في اي شيء يورث عند انشا المانع بعد اخذ الوارث المسلم المال بان لا ينقض
 سالحي بقوله الكافر بعد اسلامه مقام الميت بالفتية اليه ومقتضى تأشير غير ما في الكافر من
 للقضايا عند صدور المانع عن ظاهر السبب الغام بالكافر بين المالين في السبب عند هذا
 بغير اخذ المال والاختصاص به وبعد التحق واستقراره بكون ثوبه الكافر بعد اسلامه
 من السبب بالشيء الى المال الماخض من كونه من الاجزاء بالانتماء الى الوارث وقوله غنى
 وانما الحل في المسئلة غير معلوم لاحتمال ما خال لا واحد عن الاكتمال والاحتمال فقد علمه ولكن
 انما القصد انما على الاسلام في حكم انشا المانع وان لم يكن اخذ المال اما من انما ليس
 بل من الموضع في العمل لان اخذ بيان المانع في عدم ظهوره انما ليس عند وجوده فلو ان
 حقه للمخوذة في المال عند ثابته العلة لا اثر والفروض ان وجودها عند ثابته العلة في علم
 وندين ان السبب عند زوال الكفر لو لم يزل لم يعلم انه لم يخل وقضه مقتضى هذا النظر الحكم في
 من انما الكافر الذي اسلامه هذا وان لم يكن السبب وارث سوى الكافر فان كان في امام ظاهر
 او حقه انما الكافر في علمه في المال للكافر وان كان هو هو او خليفة مسؤوله اليه في علم
 على الكافر اولاد فان سلم سيد العرض كان المال له وان اخذ الامام او خليفة وارثه
 حيث مال المسلمين ووجب فذلك كله انما الامام عليه السلام ليس وارثا كما في كثير من الفقهاء
 انما المال عند بائع الاصل المال كمران لم يكن انما لا يوجب عليه المانع فاما المانع

منه وان الله عليهم والورثة الذي من سببه لا يوجب المانع الجبرية واما ولا الامانة
 فليس من سببه انما لا يوجب ارث المسلم الذي ليس يارث مسلم الا امام عليه السلام
 من قبل يوجب المال الجبري للمال الذي ليس له مال الله لان الامام كان وارثا
 كان ذلك بالشع ولا شاهد به الا ان الامام لا يملك المانع حتى
 مع القسمة الا ان الامام كان الامام من قبله في مال المسلمين وصرفه في سائر
 بيت المال ليس بقضي الامام من قبله اخذ او لده من قبله على امره في غير
 يتطرق به في مصاريفه واما بيت المال بيت مال الامام فقه من يشهد ان يكون من انما
 من كذا رتبة من في حقه ان دية القول كما انها على الامام فذلك مال الميت الذي لم
 وارث مسلم يكون الامام من ما وارث ان ليس الامام ما يارث يوجب تركه التي كرجع سائر
 ترجع اليه وليس ما لا يفسد الشرف بل لا يورث فالله ايضا هذا المقتضى في الامام لم
 ولم يكن له وارث سوى كافر في الامام المبروط البدن وخلفه كذلك عرض الاسلام على الكافر
 ولا يجوز ان يارث من دون عرض الاسلام عليه الا في عنوان الامانة لما ذكرنا من عدم كونه
 ثم لو كان وارثا لم يكن عليه العرض كسائر الورثة المسلمين فان الورثة المسلمين ارث الوارث
 الكافر في كونه وارثا اقتضاء ان الكافر من سببه لا يوجب وجود ذلك المسلمون فلو لم
 يكن الكافر كافرا كان يحجب المسلمون في بعض المال او كله كما ان المسلمين في الجبرية ويجب
 انما الجبرية صورة الاخرى في اخذ المقتضى في المال لاقتضاء السبب على ما بيناه سابقا
 ان المقتضى في اخذ اقتضاء السبب فذلك من جماع الارث الذي لا يوجب السبب الذي هو
 المال كونه المقتضى في المقتضى في الاسلام على الارث المقتضى اذا كان المانع كسائر
 ان ذلك المانع عند بائع الاصل المال كمران لم يكن انما لا يوجب عليه المانع فاما المانع

بما وجد لا يدل عليه سوى ما تقدم من ذلك ولا يلزم على ذلك ما يفرج ويثبت على مقتضى ما من ان لا يكون
 ليس وان كان لا يدل على اخذ من جهة كونه من اهل البيت من ان الامام يرضى الاسلام على الكافر فان
 اخذ المال هو عليه السلام فهو لا يدل على ما ذكره من فروع ما ثبتناه وان الامام ليس في انما
 اذا لم يكن وانما يكون المال عندنا قال انه باخذ الوارث الكافر من الاسلام ما كان خفيه من فضايل
 صرف مال ربما يكون انهم من هذا المال او لا او يكون انهم من غير هذا المال او لا او لا يكون الكافر بما
 لا يعلم الا بعد من عده بل اكثر ما لا يعلم من غير ما يظهر من اخطار اسلافه من غير ما يحتاج
 فخرج الشرح المظهر ان يخرج الامام المال عن الفرض لانه يرضى الاسلام عليه بمجان الامام
 او ثابته وخلصه بغيره بغيره الاسلام فان بطل اعطاء خفيه لا يخلو في بيت مال المسلمين
 الاكوال ليس لها مالك ومصل ذلك ان الشايع حيث ولد ان يخرج المال من الفرض لانه لا يخرج
 من المصالح تركه عند عدم قبوله الاسلام بغيره عليه من المانع الشرف والكرام
 ان امثال هذا القول شافيه في العرف وفيما يتعارف من المانع المخرجات وبيان ان
 والمال الذي خرج من الاخذ لا يملك احد لم يرض عنه اذا لم يكن مالك باخذه الامام عليه
 السلام انما كان مسلم هذا اذا كان الامام انما يرضى عنه اذا لم يكن كذا في ذلك
 الدعوى الاسلاميه وبيت مال المسلمين تحديه ولسان عليه السلام بل كان تحت يده كانه من
 الكاهن ينفذ من الزمان كاهن الغالب الشايع بعد ما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 اخذ عليه السلام وصح ما لا يرضى ان يكون تحت يده من غير ما يرضى به شوكه وان
 باخذه الوارث الكافر من المال الكافر فان ما يرضى الكافر يرضى عندها ان يرضى عندها
 السبب خلفا سواء كان هناك اخير الكافر ام لا ومعلوم ان وجه الكافر على هذا من غير العلم
 ما استلحقه معه فلا يرضى المال بل الحكم ان يحفظ اساء المسلمين بغير الامانة ويظهر ما يرضى
 عليه

انما يكون له ذلك ما لم يرض عنه الامام
 انما يكون له ذلك ما لم يرض عنه الامام
 انما يكون له ذلك ما لم يرض عنه الامام
 انما يكون له ذلك ما لم يرض عنه الامام

اسلم مع انه بعد اسكان ذلك عند عدم الاخذ للامام عليه السلام في السلم من غير العلم
 فان لم يكن له الاخذ بل استعمل اخذه على مقتضى تكليفه في السلم واخذه السابقين في
 الطريق الا انه وانما ان تكون سفرة الكفر باخرة من غير صاحبها فيكون من المال سواء كان
 ذلك الغير شخصا او سبب او بيت مال المسلمين كما اذا كان الميت ولدان كافر وغيره او
 كافر واحد مسلم فله ثلثه الوارث الكافر فخر الكفر كان محجبا عنه عن نصف الثلث وغيره عن
 ثلثها نصف الكفر مخرج عن محجبه ومثل ذلك بيت مال المسلمين فان قام الزكاة لبيت المال
 اذا كان وارث الميت كافر ان بيت مال المسلمين يحجب الوارث ان كان كافر من تمام الزكاة ان
 اراد الامام او خلقه ان ياخذها ويحجبها وبيت مال المسلمين بمجان ان كثر الوارث او
 اخطا ما يحجب من نصيبه لعدم اليقين في اخذ الامام الزكاة انما لا اخذها وسادها الكافر
 المخدم بيت كافر لا يملكه كذا في ذلك لا يملكه كذا في ذلك لا يملكه كذا في ذلك لا يملكه كذا في ذلك
 محلا لاخذ الامام وتقدر المحجبة في بيت مال المسلمين فلو لم يكن الوارث كافر كان محجبا
 بيت مال المسلمين عن الزكاة لانه لم يكن محجبا محلا لاخذ الزكاة لبيت مال المسلمين فكذا
 منع من ذلك المحجبه ومن تقدمه على بيت مال المسلمين او حصل بعد بيعه كذا في ذلك
 محلا لاخذها لبيت المال فكذا ان ما يرضى يكون ان تكون بالحق الاول وكذلك يكون ان
 وهذا الحق الاجر بل هذا مقتضى الاصل فان ما يرضى الكافر شره غير ثلثه بغير العلم من
 الشايع على ما يرضى به ان يرضى بها واذا وادنا اخذ ما يرضى به من ان يدفع الزكاة
 بالاصل وظاهر ان في الحق الاول زيادة على الحق الاخير وفي بيت كافر
 مقتضى الدليل الشرعي فانما سئل من سلم نصرف قبل ان تركة اولاده الضارب فان
 بالضرر من الشرح ان الميراث كالمسلم لا يرثه كافر وطرح الميراث الغير الحاضر بثلثه او

فان

انما يكون له ذلك ما لم يرض عنه الامام

بأنى منه لا يترك مسلم متدين يدين أهل العصر عليهم الصلوة والسلام فان الاختلاف في بابها
 تعلم بعد هذا من اننا سلام الله عليهم ونقطع بغيره مضامينها وهي وان لم تكن صادرة عن شخص
 واحد وفي زمان واحد الا انها غير كلام واحد صمد زمان واحد من شخص واحد لا انما
 عليهم السلام معصومون من الخطأ والزلل واللبس انما هي الحجة العينية والاحكام ^{الاشية} والالتزام
 كان معصية في سائر الاضال والأعمال محلا للاختلاف في الاعلام وروايات الميراث الامام احد
 فتلقوا الخدم على مشقة م م وعجز ذلك ان الاموال لا تملك بغيره بل مال المسلمين على نحو
 احدها ما هو محمد ومحمد لم يملك المال كالزكوات والاخماس وغيرها فانها اموال اعدت
 لبيت مال المسلمين وصرفه له وهذا النوع من الاموال يجب على الامام اخذها وصرفه في
 بيت المال عند الايمان وليس منوطا بمشقة وارادته بل يجب عليه ان يتأخر ذلك
 اذا امكنه والثاني مال لم يهد ولم يبدل بيت المال وليس حقا نفق له كالنفق الاول
 بل خرج من الاياحة الاصلية كونه مملوكا لغيره والى ذلك فلو كان في بيت
 بيت النفوس المال لكونه خارجا عن الاياحة الاصلية بكونه مملوكا لغيره سايقا فهو ليس ^{بالاصلي} حقا
 بالانقضاء ولا الصلوة لبعضه بل مملوكه من المانع لا ينافي جميع المسلمين بحيث يجوز لكل احد
 اخذها والنفق فيه كالا مال ^{التي} يسبقها الملك او سبقه كان عرضا لله تعالى الامام عليه السلام
 اول به من غيره يعني ان الامام عليه السلام ان الردان باخذ وليس لاحد ان يتقدم عليه
 البر بل اذا اراد احد من المسلمين هذا النوع من المال فليدبر ان يحضره على انام عليه السلام
 فان اخذ والا اخذ كل من شاء ان لم يكن هناك من يملك به بعد الامام عليه السلام
 ولا يجب على الامام م م ان باخذ احد كونه حقا لبيت المال كالزكوات والاخماس فان مضى
 انه اول من غيره ان الاختصاص باخذ فانه لو شأى الامام تعالى المسلمين فيكون اخذ كل

باعتبار

باعتبار فاذ كان الامام عليه السلام اول من غيره كان اول من غيرهما كان للغير ان الاختصاص عليه
 السلام مساو له بالعبية الى المال ومعلوم ان ردوا الا عا او السلوة فيه كان اخذ كل منهم
 منوطا باخباره ويكون اول من عليه السلام بغيره تقدم عليه غير ان الرد اخذ هذا قد علم
 في طي ما يتساءل من ان العترة طريق لا موضع لغيره ان اسلم الكسرة على اخذ الامام الزكوة
 كانت الزكوة لغيره وان لم يعلم خذ اخذ الامام المال بعد عرض الاسلام لعدم قبوله ثم اسلم
 بكن لشيء لمضى الى المال وجزءه عن الزكوة ثم ان اسلم الكسرة في الزكوة بين العترة المسلمين
 ولم يعلم العترة ولا العترة ولكن علم نال من اخرج احدها كما اذا علم المال يوم الجحيم واسلم الكسرة
 في ان الاسلام هل هو من يهدم الجحيم او قبله فاستدل الى بعد يوم الجحيم او من قبل العترة من يهدم
 او بعده فترى ما يقال في هذه الصورة انه يجب الكسرة اليوم الجحيم لكونه معلوم الوجود سابقا
 مشكوك الرضا لا حقا حتى في يوم الجحيم فيجب وجوده المعلوم حال كونه مشكوكا حتى في يوم
 فيزول وجود الكسرة الاولى السبب بالاستصحاب وجوده في الاول السبب عن كون الاسلام في الاول السبب
 لكن السبب بالاستصحاب والنفق من ان العترة بل هو وجوده ولو تحققها يوم الجحيم بالعلم الوجودي ثبت
 في ناسخ الاسلام عن العترة بالثبوت لا على وجهه حكوه وهذا هو الذي يظهره باولى النظر ولكن ^{الاشية} الثاني
 الصحيح بدفع ذلك لان الاستصحاب على ما حققه محله اصل لا دليل فلا يثبت غير انما كان حاشا
 الدليل بل هو عبارة عن الثبات على ما علم عدم سيق اليه من الجمل لعدم كون ذلك شأن ماله الطبع
 فضلا عن العاطل من حيث ان لطيف العاطل من حيث انه عاقل لا يصدر عنه حركة الاخر من علمه
 بصيرة فلا باخذ امر الاخر علم بصيرة وهكذا لا يرفع اليد عما اخذ الاخر علم بصيرة لان
 الثبات على ما اخذ من علم بصيرة ليس حركة جديدة لكون ما ثبت عليها امر ثابتا واثباتا بالبرهان
 من جهات ما ثبت وما علم عند الشك منه سواء كان متعلقا العلم والشك محققا كما اذا علمت شخصه في ذلك

فانهم

ولكن ان كان
 اختار عليها
 في المسلمين
 الاسلام
 وعرضه امام
 لان انما
 سائر في جميع
 انما في جميع
 او من اول السبب

في هذا الموضع لا يوجد منه وطأ في ثوب او مشاة كما اذا علم بالعلو وشك في العلو كالوجود
والعلم وان كان متعلقا في كلا الطرفين فلهذا لا يمتنع باعبارا آخر الا ان عرضنا ان
ان محاري لا يستغاب على نحو في الذي ثبت بالاستغاب في الثبوت الاصل فصرح بالخبر
من وجود العلم بحدوثه كوجوده في نفسه ثوب ومن حوله علمه علمه في ثوبه وانما هو
احكامها الثانية لما من حين وجودها ايضا اما الاول فلان الذي يوجد بقاءه في وجوده
حدها فخصتها بالصفاء لا بغيرها مستعدا فتم بحسبها مستعدا بالاعيان والاعيان
علم الشخص العاقل بوجود امر محدث ثم شك في بقاءه فلا يفيده رفع اليقين لان كونه عليه
شيء ثبت وصحى ذلك لا يفيده الثابت والمسمى لان المسمى هو ان كان من غير
حدث من علم ومضى في مثل ما ان خطا بالطريق العلوي لحوال الصلوة ثم شك في انشاءه في
فان الشك فيها بعد الفراغ عن الصلوة لان جبر شيئا فيما مضى من الصلوة في غير وقتها وهكذا
في الاحكام الثانية لذلك الوجود بحدوث ذلك الوجود بعين ما بيناه واما الثاني فلان العلم
بالعلم والعلو هي عناصر الاشياء والعلو الاشياء لا مطلق العلم والعلو معلوم ان العلو لا
وجود بالعلم بها اشراعه فان الموصوف علم بالعلم في الله هو عنوان يحصل من وقوع الصلوة
المحتمل عليه بطريق علمه كانه انما يحصل الفاعل في وقوع الاصل عليها وفي العلمين
والمحتمل عليه بل هو لا ينفك عنه اية الا انه يقطع الاعيان بغيره والظاهر ان الشك في
بالقوان المتأخر بذلك ايضا جبر لا يشترطه وهكذا في غيره والظاهر ان الشك في جهة
بحسبها يقطع عقد النكاح والبيع والاصح والاجاز فان في جميعها لا يكون من وقع اليه
العقد والمرتبة باسم المفعول وهذا العنوان يوجد بقطع العقد لا في غيره فان العلم في
هذه العنوان فانه يوجد ولا يشترط عليه الا انما يقع او لعدم قابلية العمل في غيره

عليه انما لعدم المانع فالتك في الاشياء انما يكون في ما يقطع من الاعيان وهو لا يقطع
الا انما لعدم صوره عند وجوده اشراعه لعدم كونه مشايير فينا اشراعه فخرج الشك فينا
الا انما في وجود المانع وما يقطع من الاعيان وان كان ذلك لعدم قابلية العمل فينا وان كان ذلك
اشراعه موضوع الزبيد ولكن العلم بالعلم من العنوان من المانع فان الشك فينا العلم
العقد او كلها حيث كان وجودا غير سابقا على العقد فكيف يمنع من صحة العقد فيها بطلان
الذي علم به ان طريقه سابقا لوجه العلم وهو علمه في غير حاله من كون طريقه حيا وغيره وانما بطلان
كان صحيحا فصفه ثابتة له بالطبع لا صفه محدث فيريدون جهة بقاءه كونه صحيحا لوجه
ثابتة له حاله كونه خلاا بالطبع ونحن نعلم بغيره بالعلم ولا ينفك كونه بلا اثر ومنه لا ينفك
اثر في حاله وانقلابه فلا يرفع البعده هو معلوم بالطبع باسما العلم الذي هو العلم ولا خلاف
هذا مثل الحكم بعدم فرضه المانع في بعض كونهما جبره عن الفرضية وغيرها من الخصائص
عارية عنها بالذات وهكذا الحال في آثار العلو لا يشترط احكامه الثانية له والظاهر ان العلم
ومقتضاها الذي يثبت بالاستغاب بامورها ما علم بحدوثه ومعلوم اشراعه علمه فينا اشراعه
معها الثانية لها ان الاحكام بالذات ثابتة لقدر ما علم بحدوثه ومعلوم العلم الذي علم بحدوثه فينا
بالاستغاب ومقتضاها كونه ثابتا بالاستغاب من الموضوع دلالة في بطلان ما يحدث فيه وقد شككنا
وشوهم انه من كونه بل نحن فيكون العلم به من الكفر وكذا في آخر الاسلام عن العلم من آثاره
ولما فيه الثانية لقدر وجود الكفر من حيث انه يوجد الكفر مع انه ليس من آثاره وجود الكفر لانه في حيث
بقوة وبغيره واستغاب لوضوح ان آثار الاسلام من العلم ودفع العلم في الكفر يكون مانع
وجود الكفر من حيث مانع بقوة بل من المانع انما الثانية لبقا الكفر فامتنادوا في السب مثلا
مع وقوع العلم في الكفر فما لم يمتنع من نفس الكفر بل ما مانع فينا انما انما لان الكفر لا ينفك

لا المانع وهذا الغرض الاسلام والكفر للغير فانما استقران لهما بغير علم فاعطى الكفار حجة
 وجواز ظلمهم فيهم واذ انفع هذه الجهات كلها فحق المانع فيقول ان الصبي الذي اعد ابوه لم
 حال ولادته اذا اجتمع مع وراثته امر كافر بعدتم عليه ومجبه سواء اقبل او غلبه أي المنة لغيره والاشارة
 الاخرى كافر صفاح السلم المستقر الاسلام على ما ذكرنا من استقر الاسلام اليك كالكفر الفقه في لادته في
 ذلك بين ان يكون للغير رأى موافق لرأى المسلم من ابوه ارم يكن رأى صليح ويمن ان يكون له رأى مخالف
 لعدم الاختيار به ولعدم عدم مخالفة وكفره عن الفقه وكفره عما فقهه من كونه كذا وكذا في ذلك المذهب
 ايجبه بعد الولادة لعدم مخالفة الاسلام اليك بكفر المسلم من ابوه بعد الولادة لعدم مخالفة المانع بدخول اسلامه
 لان يظهر من ضمن الصبي كافر بعد كفر ابيه الذي كافر ان حال الولادة وحدها سواء كانا في حال
 كافر قبل ان يولد الا ان الصبي مسلم استقر اسلامه كالمسلم البالغ والصبي الذي اعد ابوه مسلم حال اعدائه واسلم به
 على ما ثبت من هذا المذهب من احد المالين ان ينقل بالاسلام او لا ينقل سواء استقبل بغيره ام كان استقبل
 بالاسلام فان كان غيره من الفقه يميز قسم الميراث به وفيه علم ارضى الله به بغيره وحده واخذ
 الحق الامام فانما او غيرها من ولادة الام ينقل الا ذلك فان ادركت مسلما اعطيه حقه والا فم حقه
 غيره ان كانوا اكثر من واحد وان لم يكن غيره برأيه اخذ الامام تام الميراث وينقل الحق اعطى حقه
 اسلام الصبي لعدم منافاته لغيره من الامم لا من الفقه وجه من الجهات العقلية وانما انظاره في لادته فلهذا
 اسلامه قبله لما بين من ان اسلامه مطلوب او لم يعل عليه من بعض الشارع به اعتنا به اسلام البالغ بل كان
 الشارع يرفع يده عن اسلامه في كونه لغرض كان هو وكفره اليك باعترافه عن مله الاسلام ويكفره
 لم يسلم من اوله الامر لعدم الاعتقاد بما يقع من الاسلام ولعدم هذه اسلما لم يلاحظ عدم الاعتراف والاشارة
 به وان لم ينظر ما كماله في الميراث من غير من الفقه في بعض من سبب الاكث من الفقه في الميراث
 وعلم الصبي من الفقه من الاكث وهو الكفر اليك فيكون من بعض من الميراث الى الفقه في

والصبي الذي اعد ابوه كافر

المالين

والصبي الذي اعد ابوه كافر

اي ان يعلم بعد الميراث وبعد العلم بان كونه يجره من الميراث مع من كثر وان الميراث لم يلقه ويغيره
 ان كان غيره بغيره والا عطي الحق تام الميراث ان الميراث يقيم بين غيره من الورثة فذلك سبب لادته
 ظاهره فيقتضى هذا الميراث لهما فيهم من وجود الميراث بين برأيه ومفرد بالمانع وان كان غير متفق ذلك
 وكذا ان عدم استقر الميراث بين برأيه مع من استقر ذلك اي يثبت على عدم استقر الميراث لان عدم استقر
 ذلك فذلك فلما اتهم يفتون من الميراث الى بايع الحق وجبه عدم استقر الميراث ما عده من
 مع الكفر وشروط الانبا عن الاسلام بعد العلم بايضا الكفر ولا يمكن ان يقع منه الا بالقرينة ما راجعها
 الى الله من ان الصبي لا يميزه فلهذا قد منع عنه العلم على ان لا يثبت على الميراث من الميراث
 ما اقلنا ان باي من الاسلام يفتح من الميراث واما ان يعلم ميراثه وكذا ذلك ما يقضي الفقه في ذلك
 غير صحيح من افتنا اسلام الله عليهم مثل ما روي في الميراث من غير علمه السلام انه من غير علمه
 حيث علمه من خبره من ذلك ولا يثبت من خبره من ذلك ولا يثبت من خبره من ذلك ولا يثبت من خبره من ذلك
 لغيره للميراث والركن من اخذ المسلم ذلك ما يثبت من خبره من ذلك ولا يثبت من خبره من ذلك ولا يثبت من خبره من ذلك
 على الورثة ان ينقل على الصغار ما روي من خبره من ذلك ولا يثبت من خبره من ذلك ولا يثبت من خبره من ذلك
 يخرج من ذلك الميراث من خبره من ذلك ولا يثبت من خبره من ذلك ولا يثبت من خبره من ذلك ولا يثبت من خبره من ذلك
 وهم صغار دفع ميراثه الى الامام حتى يبرأه فان بقوا على الاسلام الامام صبرا ثم الميراث
 لم يبقوا على الاسلام اذا ادركوا في الامام الميراث الا ان يبرأه من خبره من ذلك ولا يثبت من خبره من ذلك ولا يثبت من خبره من ذلك
 على ما روي من خبره من ذلك ولا يثبت من خبره من ذلك ولا يثبت من خبره من ذلك ولا يثبت من خبره من ذلك
 فان لم يكن له ولد صغيرا لم يولد له علم الزوجة والاولاد الكفار بايضا الكفر من الميراث من خبره من ذلك ولا يثبت من خبره من ذلك ولا يثبت من خبره من ذلك
 بذلك ان غير علمه من خبره من ذلك ولا يثبت من خبره من ذلك ولا يثبت من خبره من ذلك ولا يثبت من خبره من ذلك
 فاعلم ان خبره من ذلك ولا يثبت من خبره من ذلك ولا يثبت من خبره من ذلك ولا يثبت من خبره من ذلك

من

الميراث

كان الشخص سلطانا على نفسه كذلك لم سلطانا على ما هو من شئونه كان يجوز من الاختار
 بين الشخصين شئ من ذلك ما لا يخفى على احد واما الاستكمال فان الوجه هل هو من شئونه كان
 له بجبته ان يوجهه كاليه ثم كان ان الهام لا تلك شيئا كذلك الا ان لا يملك بعد ان ساد
 ام لا ندخل عنه ما كان له بجبته بل يوجه ما كان له على ما كان واما تفاوت الامر بطريق الرتبة فان
 العبد قبل طهر الرتبة له سلطان على نفسه وعلى شئونه بالاستقلال من غير ان يفسد به يوجه به
 حتى يحتاج فاعال سلطانه الى اذن المولى وجبته وبغير طريق الرتبة يوجهه اعمال السلطان الى اذن
 المولى وجبته ولا يحال لغيره وخاب الرتبة ما كان له بعد الدان من الرتبة عبارة عن كون الشخص
 تحت يد المولى وكذا تحت يد الغير لا يحيل على ما ههنا ان لا يكون له استقلال في امره
 واما انه بل يحتاج الى اذن المولى في جميع افعاله وبالحقيقة ^{الصلح} ~~فان~~ العبد لا يملك لا يخفى على من اراد
 الصريح ان المولى يملك الحق في كل شئ من شئونه على ملكه فاما عبارة عن بيع العبد بالكتابة في
 الصريح ان المولى يملك الحق في كل شئ من شئونه ان كان له ملكه في كل شئ من شئونه بل كانت عبارة
 في الصريح ان المولى يملك العبد ويملكه بل كان كل ما يملك ماله كان المولى يملكه وهو العبد
 من مال المولى ^{شئونه} ~~شئونه~~ بعد ماله بالآخر لا يفسد له ذلك الامانة فضل الصرية فان كان له
 للعبد خصوصية موقوف على ما يملكه فانه لو لم يملكه كيف يكون فاضل الصرية له المخصوص من فم
 المولى ان يصرف بما يملكه العبد كيف يشاء السلطان على مالك الملك فلو اذن العبد بالصرف في ملكه
 منصرف ذلك الملك للعبد لا للمولى كما يتم هذا استدلال على عدم ملكه بالكتابة ضرورة الله سبحانه
 لمولى لا يفسد على شئ ولا دلالة له على ما فهم وللهما عليه ان العبد على مذهب ايضا لا يفسد
 لانه لا استقلال له امر من الامور في شئ من شئونه بل يحتاج في جميع افعاله الى اذن
 على اذن المولى ويوجهه كما ذكرنا اكون ذلك في حق مولى المولى وسلطانه عليه فان

والفصل في بيان مال العبد الذي لا يملكه
 والذوق السلطاني من مال العبد الذي لا يملكه

وطبقه المصدق الا يترك الا باذن المولى ولا يصدر عنه مثل الارضاء ومن حاله من
 انه لا يفسد على شئ بل ولو قبل ان لا يملكه كان محولا على الملك الاستقلال بحيث يوجه
 المولى ما يملكه عند المولى يد المولى وما يصدق ما ذكرنا ما يصدق عن الحق ان يحال له
 عن امره عليها الصلوات والسلام على اسلام الله عليه وعلى اوصيائه عن عبد الرضا فان
 ملكك في ذلك وقد ذكرنا لك فان قوله ان ملكك اول الا بلام ما يتم ان العبد لا يملك
 وثانيا قوله ان ملك بناء عدم ملك العبد ان العبد اذا لم يكن من ملكه كيف يكون له ملكه حتى
 يقال ان ملكك في ذلك بل العبد الصحيح على هذا ان هذا المال ملكه وقد ذكرنا لك فالثاني ان هذا
 العبد على ما يحتمل لا يوجهه بل يحصل كما لا يخفى على من اراد جبره واما على ما يملكه فلا يملكه
 خدشته فان كل ما يملكه العبد فهو ملك العبد ولكن المولى حيث ان ملكه فله بالملك
 كيف يشاء كان باكل كلة او بعضه او شيء من بعضه او غير ذلك من وجوه التصرف وان كان
 كذلك فكان ان ملك العبد يوجب البراءة له كونه ملكه كذلك يوجب له المولى كونه اولى به من ملكه
 حيث ان المولى التصرف بما ملكه العبد من دون ان يملكه شأه فلهذا للاختصاص بينه وبين ملكه
 كما بينا في المتن وما عن بعض من سجد عن ابي جعفر قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن رجل
 للمولى انت حرطه مالك قال لا يحد وبالمال بالحرطه قبل المال يقول مالك وانت حرطه
 فان ذلك اجب ان انه لو لم يملك العبد وكان كل ما يملكه ملك مولى المولى كان فم ان يملك
 المال وبين ان يملكه بالحق وهذا الوجه الشريف يقتضي ان العبد يملك وان المولى ان يملكه
 خلقت يده عن المال بخلاف ما ان يملكه بالمال وان المولى مع انه ليس ملكا له التصرف في مال
 كيف يشاء كان باخذ تمام ما يملكه وغير ذلك وقوله في بعض المملوك فان ذلك احد الامور
 كان قوله وجنا المملوك ليس شرطا في بنيه بل كان ان ذلك كان محولا لغيره ولم يفسد

الغير

فان ذلك

فان ذلك احب اليهم من ان يباع ما يملكه مال ان علم مولا باعدان له ملكا
 فاما المشتري وان لم يعلم البائع فاما ان قوله ان علم البائع ان المشتري ناظر الى ما
 بيناه ان البعد تلك ولكن الولاية الضمنية ملك عبده كيف شاء فان علم ان البعد ما
 ربا عنه لم يثبت المال عند بيعه كما في المال الذي هو ملك للسد ومن شؤنه لا يثبت
 للبعد لان المال ملك للبعد فكان ان ينصرف منه بان يأخذ لنفسه او غيره ذلك ولم يعقل
 لم يعلم ان له مالا وابعده كالمال للبائع لان البائع البعد ملكه حين باعه لانه لم يكن
 عالما بان له مالا حتى يأخذه لنفسه او يبعه للبعد كما في صير العلم وماله هذه الاجابة
 جذا فلا يربح ان البعد ملك لا يبيع اشكاله لا يبيع الا جازا ولا يملكها غيره من ماله
 فالعبد يثبت ولا يكون متنازعا في بيعه ولا يبيع الحفل ولا يبيع الشئ كما عرفت فان الشئ
 كارب تدبره ما اذكره العقل لا يثبت ان البعد ملك فلا فرق بين ملكه بالجاره والمالك
 والبر وغيرهما بين ملكه ما اكرت فان ذلك لا مانع من بيع الحفل كما سبق علمه ما في
 البايان يوقف في غير الاضطر على ان الولاية لها مطالبة ان ملك البعد وعدم ملكه
 مطلب وعرفت انه يملك بالقرين الكسبي وان شرط عدم اثره مطلب آخر يندرج
 ان ذلك لا مانع من عطل الحفل ليس متوقفا على اذن فان قيام الشخص مقام الموثق
 ليس فلا احتياجا اليه حتى يثبت الاثبات به على ان الولاية بل هو امر فله من سبب
 عن التبرار البطلان ما سبق فيضلا يحمل عند وجود شرطه وعدمه وانما
 هذا كله محيل الحفل وما يجب الشئ فالذي يقتضيه الجرح بين الاجابة ان الشايع لم يجب
 ان يربح البعد وان يوصي له فاخذ ماله ما حدث وما اوصى له بروسه هذا الجرح
 بجارة اخرى سد بابا ان يصل اليه البعد شئ فاخذ المالا وملكه وذلك لم يجره
 صفة

مالا

للمولا

صالحا لان يملك

الا اذ اقر ما اوصى به بربح من ماله او بمقدار ما اوصى به فوجعل ذلك المضافا الى ما سبق
 انتم تكموا لعل ذلك لاجل ان لا يوصي البعد باقل من ذلك الحد ليجعل عتقه او غيره ذلك من حكم
 للمصالح ولم يوصى ايضا اذا كان ما يربح اقل من ثمنه ومن المضاف للمحدد من ثمنه
 حتى يراهم لعل الذي جامع معناه الاثره شاع من ان ملك البعد بالاثبات والوصية
 اقل من ثمنه ومن المضاف للمحدد من ثمنه ما يملكه بما مضى وهو عتقه اذا وافته ملكه بما
 يثبت من ثمنه او المضاف للمحدد من ثمنه ما يملكه بما مضى ولا يفرقه عن ثمنه فان زاد شئ
 ما ملكه يملك من ثمنه على ان يبعده عتقه ولا مجال لان يقال ان الشايع منع من ان يملك
 البعد شيئا بها اذا باع في البعد على كونه عبدا لم لا يجوز ان يبيع بعتدا ما يملك بها يكون
 هذا العبد ان حر والباقي عبدا او يبيعه بغيره فيا يبيع ويشتري من العتق الذي عرفت
 لا يبيع البعد ايضا ما لا يكون شرا في حقه اربيع البعد بغير المالك ايضا احراما اليه
 فله ان الله لا يترك احد في ملكه وما لا يستعاض به الاصل لان ابيه فلم يجره الا ان
 الاثبات دون العتق لا يحد ما يبيع اذا وافته ثمنه من ثمنه او يربح عليه او يبيع ما يملكه
 من ثمنه بغيره بغيره هذا الامر لا يثبت له يفتق الا باوصى له ما اوصى له ان يبيع شئ
 اعطاه البعد الحق فلا يعطى البعد شيئا ما اوصى به وما اوصى له الا بعبده بغيره فبطل
 ان البعد لا يربح وان البعد لا يوصى به ولا يجوز ان يوصى له الا بالعتق ولا يعطى البعد
 شيئا من مال الاثره والوصية لا يحد عتقه بغيره ان لا يربح مال الوصية اذا وافته بالعتق
 المحدود من ثمنه بغيره فادل ما يلاحظ مصره هذا المال هذا العتق من ثمنه او ما اوصى له
 ثمنه فالبعد لا يبيع الا بعبده من الميراث طال الوصية الا بعبده عتقه او يربح من ان البعد لا يربح
 ولا يربح ان ليس لغيره ان يبيع الميراث من الميراث مال الوصية وهو عبده فان غدا ان

ملك مولاه ولا مانع من قسمة من ذلك بحسب العفل ولكن الشارع يمنع من ان يكون العبد مطلقا
 لو ولد الميراث المولاه او يكون فطره لذلك وقال ان الميراث ان كان حجب عكس ان ينفق
 العبد بحسب الشريعة بورت العبد بحسب ما يعق من غير ان ينفق ففضل منه شيء بدفع الميراث ^{النفق}
 والميراث ما كان اعناده بالميراث بحسب الشريعة كون الميراث مقدرا ^{مستدس} قسمة الميراث
 على ما يتناه وان لم يكن بحسب يمكن ان يقوى بحسب الشريعة اي يكون وانما الميراث في ميراثه
 يكون الميراث الاخر وان كان الميراث حرقا ^{ميراث} باخذ الميراث من ابيه ورثته الميراث واصل الميراث
 له وارث حرقا الشريعة لم ير ان باخذ العبد الميراث من ابيه ورثته الميراث واصل الميراث
 منهم من الارث وانما هو فيهم الا ما اذا ولد الميراث او سهم منه بدس منه على صورة
 الميراث او سهم منه بدس من غير رتبة بدفع ما فضل من الميراث او سهم الميراث في رتبة ما نال
 ينشأ ان وراثته العبد مقتضى القواعد الا انه قد كان انما كان في رتبة كان بحسب الميراث ملك
 ملك مولاه ولكن ملك ليس بمقتضى عقليا ولا مانع من حجب العفل بغير الشارع قد منع من
 وسد باب وصول مال الميراث الاخر وانما هو باخذ الميراث الميراث الميراث الميراث
 مستفاد الميراث الميراث الميراث فوطر في وصوله المولاه فتدبر حجب الميراث فاشتمل منه على الحكم
 كثره بخلافه بعضها وافق وعفل الميراث كونه العبد مستفاد عن ان الميراث الميراث
 تكون ارثه ملك مولاه ملكه وبعضها شرعي كمنع من الارث حجب الميراث او سهم منها
 بدس منه وقسمة الميراث ملك رتبة بدفع ما فضل من الميراث بالبدس من الميراث
 فقد انما الميراث ان عليها رتبة او حجبها ورثتها الميراث وانما هو باخذ الميراث الميراث
 واما الشريعة فذلك قد اشترى الميراث او حجبها او كنه انقضى الميراث او القسمة الميراث
 بين ان العبد رث بحسب الميراث الميراث الميراث كنه كان وورثه الشريعة ان العبد الميراث

من اعتق على ميراث قبل ان يقسم فله ميراثه وان اعتق بعد ما قسم فلا ميراث له وورثته ارثا
 احد الميراث وانما هو كالميراث الميراث من الميراث بدس منه اليه ما فضل من الميراث الميراث
 يقوم ان الشارع على خلاف الميراث الا انه لا يملكه فلم يرث العبد الميراث الميراث الميراث
 معيد التام وانما هو الميراث الميراث موقوفه لا يرث العبد حر ان لا يكون العبد مطلقا الميراث
 المولاه كان يرث كما كان مولاه كان الميراث او سهم منها وانما هو بدس منه الميراث الميراث
 فان كان الميراث او سهم منها موقوفه بدس منه او سهم منها او سهم منها الميراث الميراث
 اولاد ذلك رتبة من كان ينفق الميراث او سهم منها او سهم منها الميراث الميراث
 وان كان سهم من سهم بدس منه او سهم منها او سهم منها الميراث الميراث
 فلا يرث بل باخذة غيره من الميراث او سهم منها وان كان سهم منها او سهم منها الميراث
 ان لم يكن الميراث او سهم منها الميراث ان كان الميراث او سهم منها الميراث الميراث
 انحصار الميراث في العبد وسهمه على فرض عدم انحصاره فيه فلا يرث العبد مطلقا
 على رتبة الميراث فوطر في وصول الميراث المولاه لان الميراث موقوفه من الارث الميراث
 لم يرثه الشريعة ما ينشأ الحكم العفل وهو ان العبد يرث وما يملكه على الميراث الميراث
 فوطر في وصول الميراث المولاه فافق كما ان العبد يرث وانما هو بدس منه الميراث الميراث
 حقوقه ارثه بدس منه بدس منه الميراث الميراث الميراث عني ما باخذ الميراث الميراث
 فلا بد ان يصر هذا المال ان لا ينفق هذا الميراث بل سائر الميراث من اكل الميراث الميراث
 وغير ذلك من الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 بعضه ان عفل الميراث بل المال باخذ العبد الميراث الميراث الميراث الميراث
 الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث

فلو كان هناك بيع واشترى كان يفسد بغيره هذا الوجه اصل الماملة وفيه مقدار العيب كذا في الرواية
علم من الاثر ان خلافة الجدة لا تلحق بها الاصلح ولا يطاع الحق ضال عن من ياشترى
بل اشترى بغيره عما ذكرنا اما الغشاة فالت الميراث كان ملك الصبي فلما اضره الميراث لم يضر
فمنه وملك الولي الميراث بعد كذا عن عبيده وملك الصبي نفسه كذا في الرواية عن الميراث
عياض اخرى عن حرة ولا فرق فيما ذكرنا من الاصلح بين ان يكون الميراث له او منعه كذا في الرواية
او لا الميراث اخرون بين ان يكون حيا متاعا مع وادخره لولاه الميراث كان محضاً بغيره كذا في الرواية
سلام الله عليه والى الرجل يورث ولهم ما كان له مال ان اشترى امة من ماله ثم يبيعها
بغيره المالا اذا لم يكن له ثمن لم يفسد سهمه في كتاب الله فانهم قد حكم بان الام ينفق بالميراث وان كانت
مجاورة مع دعيه لم يفسد سهمها كذا في الرواية الا في الميراث لان دفع اليها سهم المالا بان كان الميراث كتاب
سهم المالا فيها وان كان الاثر لا ينفق اليها شيء فذلك لان قوله سهم المالا ينفق في الميراث ولو لم ينفق
اليها الا في الميراث كذا في الرواية بعد ذلك ما عني لعبد الله عليه الصلوة والسلام في ميراثه في
ماله وادام ملكه فالقاضي ينفق ويضع اليها سهمه لان ان لم يكن له نصيبه فان كان له نصيبه
المالا ينفق بين العبد والاراء العبد لا ينفق الا لانه لا ينفق المالا بينه وبين الام وكذا لا ينفق
في الاحكام المذكورة بين ان يكون الوارث العبد او الميراث او اخاه او اخاه او غيره او خاله او غيره
او خاله او غيره من من يرث الشيء لا ينفق ان العبد يرث شيء من الميراث والشرع وانما منع
في الشرع من كونه فطرة لوصول الميراث الاموال كذا في الشرع من كونه فطرة لوصول الميراث
الاموال وملك غيره لا يورث كذا لا ينفق بما ذكرنا ان يكون الوارث الميراث فاما حصص الميراث
فلا ينفق بعضها ولم ينفقها ولم ينفقها الميراث الوارث فلا ينفق بين ان يكون عبيداً او حراً
فغير بعضها او لم ينفقها او لم ينفقها الميراث الوارث الوارث الوارث او من نصيب ولها اقل

في

الميراث الله انما اشترى من الوصية مستند لا على دعاء بان الاثر مؤخر عن الوصية والذين ينفقون الاثر من في الغرض والوصية
بعد وصية بوجهها او بين فلا ينفق الاثر في شيء يحكم لها بالوصية ولا نفق معاً فان كان الشخص
او موصي له خلافة من الميراث فالاول يحصل الشايع والثاني يحصل الميراث وامضاء الشايع ومن المعلوم ان
الشخص الوارث والوصية فهو من مقام الميراث فهو ينفق الميراث وما للوصية اليها ينفق الوارث
والوصي من بيت ان يكون له الميراث الاثرين تقدم وسبق على الاخرين الميراث لانها ما انا له قدس
فمنه من ان تاتى بحساب الوصية قبل الميراث لا يورث لصوته خلافة على ما ينفق بل الميراث ان
الميراث من ثلث الام ونصف الميراث عند عدم الوارث وسدس الميراث ربع الميراث عند وجوده
ثلثه البنين وبغيرها ما ينفق عن المالا بعد اخذ الدين والوصية بغير الوارث لا ينفق البنين
في دينهم ولا الوصية لهما الميراث ان لم يكن ان يد من الثلث فضا حيل الثلث باخذ ما ينفق من المالا بعد
الدين والوصية ومع ان الوصية واسباب الاثر يورثان امرهما من الميراث ان واحد من ماله
يكون ولا منافاة بوجه من الوصية فلا دلالة الاثر الشايع على ما انا له اية الله قدس الله نفسه
ويظهر بالتأمل ان ام ولد توفى من نصيب فلها من الوصية لان انسان العبد والامراء
من الاثر والوصية فلا يكونوا فطرة لوصول الميراث وما للوصية الاموالهم لان الميراث
الوصية فدهن ذلك فلا ينفق ولا يحال الميراث لو امكن عدم كونه فطرة لم ينفقها بل ينفق في تمام
الميراث وما الوصية اليهم كذا في الرواية في ذلك في الكاشفة وبعض الفروع على ما سيجي انهم كما ان الانسان العبد والامراء
من الوصية والاثر في مبدء المالا فافطرة ولما لا يكون فطرة فلا ينفقون كذا في الكاشفة
الفرق بين ماله وان كان الميراث بعد ميراثه ولا ينفق ما اخذ بالاشارة في ماله فافطرة في ذلك
من نصيب ولها فان نصيبها ثلثه ينفق في ميراثه بان لا يكون هناك شيء ينفق من
الاثر والوصية فاذا كان انسان العبد والامراء من الاثر والوصية من جهة ان يكون فطرة

في

عن الموت فكيف كان فانما سبب الجبل غير رجوعه ففعلها كالظلمة كالأضواء والكبر
 الشبه بالموت فلا يقسم إلى ما قبل الموت وما بعده من العلم أو الفان الشرع الجبل بخلاف الجبل الذي
 لا ينفك لا يوجد المانع من الألف واما حكمها في الفان فبشرطه فذلك ان كان خارجا عن
 الألف لا بأس بالانفكاك بل يقول القول اذا فقد وانقطع عند الجبل فرفع الوتره ان فبشرطه
 الى الوتره والى الابطاء به على طلبة وادعت الداعي عليه والخصم كعدم فبشرطه
 مال للمفقود حتى يغنى عنها الى الامتنع وعدم انقائ الوتره وكاشرف ماله بالصانع والخراب
 بالكل وغير ذلك من الداعي والمفقود الى الوتره والخراب بالترتيب اربع سنين وطلبه
 في تمام الارض من الحاجة في اشياء فانما هذا الى الطلبة مد اربع سنين لان
 على الأمكنة الجبل كونه الخاب فيها الحاصل في مدة اربع سنين الكافي للحكم بالوفات يحصل
 في هذا الجرح من اخل من اربع سنين فان على مد اربع سنين في هذا الزمان يحصل
 الحاد كذا كذا ان وشمند في عرض ربيع شهر في عرض اربع ساعات والاعد الصوت
 ما عن اسحق ابن عمارين انه قال قال ابو الحسن عليه السلام المفقود يبرئ من اربع سنين ثم
 وما عن سائر عن ابي عبد الله عليه السلام المفقود يحبس الى على الوتره اربع سنين ثم ما يطلب
 اربع سنين ان يفقد عليه فتم بالدين الوتره وما روى من انه سئل عن المفقود فقال
 ان علمت من فبشرطه بان في عرض ربيع شهر في عرض اربع ساعات والاعد الصوت
 هو من الاخر كذا الى بانها منه كتاب ولا خيرة فانما في الامام بانها ان فبشرطه اربع سنين
 في الارض فان لم يجد له اثر في عرض اربع سنين امرها ان فبشرطه شهر عشر ثلث
 ان عدم ربيعها بعد ما شفقت على ثلثيها فبشرطه اربع سنين ثم ما يطلب
 فبشرطه اربع سنين ثم ما يطلب

عن الموت فكيف كان فانما سبب الجبل غير رجوعه ففعلها كالظلمة كالأضواء والكبر
 الشبه بالموت فلا يقسم إلى ما قبل الموت وما بعده من العلم أو الفان الشرع الجبل بخلاف الجبل الذي
 لا ينفك لا يوجد المانع من الألف واما حكمها في الفان فبشرطه فذلك ان كان خارجا عن
 الألف لا بأس بالانفكاك بل يقول القول اذا فقد وانقطع عند الجبل فرفع الوتره ان فبشرطه
 الى الوتره والى الابطاء به على طلبة وادعت الداعي عليه والخصم كعدم فبشرطه
 مال للمفقود حتى يغنى عنها الى الامتنع وعدم انقائ الوتره وكاشرف ماله بالصانع والخراب
 بالكل وغير ذلك من الداعي والمفقود الى الوتره والخراب بالترتيب اربع سنين وطلبه
 في تمام الارض من الحاجة في اشياء فانما هذا الى الطلبة مد اربع سنين لان
 على الأمكنة الجبل كونه الخاب فيها الحاصل في مدة اربع سنين الكافي للحكم بالوفات يحصل
 في هذا الجرح من اخل من اربع سنين فان على مد اربع سنين في هذا الزمان يحصل
 الحاد كذا كذا ان وشمند في عرض ربيع شهر في عرض اربع ساعات والاعد الصوت
 ما عن اسحق ابن عمارين انه قال قال ابو الحسن عليه السلام المفقود يبرئ من اربع سنين ثم
 وما عن سائر عن ابي عبد الله عليه السلام المفقود يحبس الى على الوتره اربع سنين ثم ما يطلب
 اربع سنين ان يفقد عليه فتم بالدين الوتره وما روى من انه سئل عن المفقود فقال
 ان علمت من فبشرطه بان في عرض ربيع شهر في عرض اربع ساعات والاعد الصوت
 هو من الاخر كذا الى بانها منه كتاب ولا خيرة فانما في الامام بانها ان فبشرطه اربع سنين
 في الارض فان لم يجد له اثر في عرض اربع سنين امرها ان فبشرطه شهر عشر ثلث
 ان عدم ربيعها بعد ما شفقت على ثلثيها فبشرطه اربع سنين ثم ما يطلب
 فبشرطه اربع سنين ثم ما يطلب

الوفات وانقسم الوتره الى اربع

كان يجهل من السلطان ان يتفق عليها ما دام رغبها عائداً اليه من العلو الا كما تبين في الحكم
 محل ذلك التاجير لا ايج من ذلك المظالم لا لاجل عدم الاتفاق عليها من طرف المخرج فلو
 احد تفققت على فلا يفسد سبيل التاجير كما هو مخرج الا كما يجب ان الامام عليه السلام يات
 للعقد ما اتفق عليها بغير جوبه من موافق ان لم يكن له مال قبل التولي اتفق عليها فان فصل
 في ذلك ما لا يشرع ما اتفق عليها بغير ذلك ولا ان لم يكن السلطان او كان له يمكن بموط
 فلو ان التاجير دفعه السلطان ومن العلوم ان السلطان يمكن من العمل وطعنوا في الامام
 بموطه ومثل عدم بطل الهد ما اذا لم يكن عنده مال فان السلطان اذا اجل المخرج لا ايج
 فلا بد ان يتفق عليها في تلك المدة وان يفرض عن المفقود بعض الكتب ونقص من الناس لا يصح
 الذي فقد فيه ذلك الاضطلاع الذي يمكن ان ينفذ هذه كلها تنقض على وجه ما ذكره في ذلك
 الذي باسماها معار اما اذا اخرج امرها الى السلطان فلو ان الاجراء بها ما سكتت بغير
 واما اذا كان في نظر السلطان مصرفهم ظاهر اذا اجتمعت جهة التاجير لا ايج
 فان خرج جوبه ولا سواء ابو اسندام لم يمسوا امرت بان ينفذ هذه الولايات وان عدم
 بطل انقضاء العدة بهذا والاحكام لا يخرج وان لم يكن له سبيل عليها وان اجتمعت جهة
 الا ان لم يكن في بيت المال ما يكفي نفقة المخرج لا ايج من وسائر النقص عن الغائب في تلك
 اما ان في نظر السلطان مصرفهم طلقها فان جاء المخرج بطل انقضاء العدة وبطلان بر لهما
 في امر الله عنده على الظالمين وان انقضت العدة بطل عهده او راجعه فقد حكمت لا نواج
 ان لم يكن في السلطان اما من لا تامة انتظرت اياد خبيثين لها حال من جوبه وموارة طلقها
 باهل الكفر وذلك لان التاجير والظالمين وطغية الامام وخلفه واليه مرجع جميع فلا يملك
 من العلو بامر الوالي بالظالمين وطلاق الوالي طلاق المخرج لا يات ما ذكرناه فان ظالمين العلو كان

فانما في ذلك ما لا يشرع ما اتفق عليها بغير ذلك ولا ان لم يكن السلطان او كان له يمكن بموط
 فلو ان التاجير دفعه السلطان ومن العلوم ان السلطان يمكن من العمل وطعنوا في الامام
 بموطه ومثل عدم بطل الهد ما اذا لم يكن عنده مال فان السلطان اذا اجل المخرج لا ايج
 فلا بد ان يتفق عليها في تلك المدة وان يفرض عن المفقود بعض الكتب ونقص من الناس لا يصح
 الذي فقد فيه ذلك الاضطلاع الذي يمكن ان ينفذ هذه كلها تنقض على وجه ما ذكره في ذلك
 الذي باسماها معار اما اذا اخرج امرها الى السلطان فلو ان الاجراء بها ما سكتت بغير
 واما اذا كان في نظر السلطان مصرفهم ظاهر اذا اجتمعت جهة التاجير لا ايج
 فان خرج جوبه ولا سواء ابو اسندام لم يمسوا امرت بان ينفذ هذه الولايات وان عدم
 بطل انقضاء العدة بهذا والاحكام لا يخرج وان لم يكن له سبيل عليها وان اجتمعت جهة
 الا ان لم يكن في بيت المال ما يكفي نفقة المخرج لا ايج من وسائر النقص عن الغائب في تلك
 اما ان في نظر السلطان مصرفهم طلقها فان جاء المخرج بطل انقضاء العدة وبطلان بر لهما
 في امر الله عنده على الظالمين وان انقضت العدة بطل عهده او راجعه فقد حكمت لا نواج
 ان لم يكن في السلطان اما من لا تامة انتظرت اياد خبيثين لها حال من جوبه وموارة طلقها
 باهل الكفر وذلك لان التاجير والظالمين وطغية الامام وخلفه واليه مرجع جميع فلا يملك
 من العلو بامر الوالي بالظالمين وطلاق الوالي طلاق المخرج لا يات ما ذكرناه فان ظالمين العلو كان

بامر الوالي هو المظالم العلو فكل من الاشارة والتاجير والظالمين هو مودع في باب واما الاخرى كما تبين
 بغير كل منها بغيره العلو ولا يجهل شي منها في مودع الاخرى مودع المظالم لا يوجب المخرج من
 فان التاجير على ما ذكره الا كما يجب به من التاجير لا ايج من حال الغائب بغيره في ذلك
 المدة فان علم من الجوبه او الوالي من والى يعلم من ذلك انفق بالتجسس الحاصل في تلك المدة
 سر له من جهة التجسس الحاصل في العلم بغيره فيكون موافق ونفقه المخرج هذه الوفاء كل حكم بغيره
 بالبنية الاموال ايضا على ما سبق وهو موافق على جهات كما بيناها انقضاء التوقيف فيها ان
 مودع المظالم لم يكن للتاجير معنى كان الوالي اذا كان في الاشارة لا يكون ذلك التاجير في ذلك
 الاخرى من التاجير فان لا معنى للمظالم في مودع التاجير وعلى ذلك منه الا ما عليه السلام
 في كبر العدة بغيره فان عدم رغبه عندها الرغبه اشهر وعشر هو المطلب بغيره بعد ما كان
 الثلاثين العدة في صدر الرغبه حشال فان لم يجله اشهر فمخرج من سنين
 ان ينفذ الرغبه اشهر وعشر فان تلك تنقير واعلام واعلان بان هذا الوالي مودع التاجير
 والشرع في الوفاء لا الطلاق لغيره ان ليس في الذين طلق عدته الرغبه اشهر
 فاعبارا لاجل الفقه في مودع المظالم كما بعض الاخبار في بعض من انقضاء العدة من سنين
 فان ذلك ما عدا الله عليه ولا من المفقود في خضع بامر الوفاء ما سكتت فيه
 فلو ان في مودع التاجير مودع المظالم لا ايج من سنين في ذلك المظالم فلو ان
 قبل انقضاء العدة بغيره في مودع التاجير وان لم يجله اشهر فمخرج من سنين
 المفقود في حال العدة في حال فان كان في التاجير في ذلك المظالم فلو ان
 في حال المظالم في حال العدة في حال فان كان في التاجير في ذلك المظالم فلو ان
 عليها انقضاء العدة في حال فان كان في التاجير في ذلك المظالم فلو ان

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

انما صيرت هذه الامور باعاشا صامها وبقيسة الدار فطهر الاجنة لرجل من اصحابنا
وهو بكره ان يشهد القيد الا ان يتخوف ان لا يحصل شراهما ليس يعرف الا ان خبر فقال منكم غاب
فالت سندس بن كثير قال ينظر بعشرين سنين ثم يشرى قلنا انظر بعشرين سنين بحمل
قال نعم فليس من البيان الصابط كما ان قولهم ان المفقود يبرأ من مال اربع سنين ثم يقيم
سوقا لانه لم يرد في ماله خاسر كان يحصل العلم بموت الفاسقة ذلك الوقت ^{موت}
بعد مائة سنة من سنين خصوصية لا يدوم من المعلوم انه من علم موته كان الحكم تلك لا
اخر سنين خصوصية ثم يحصل العلم بالامر من ذلك فله يحصل اكثر منه وفيه بين ان الفاسقة
من علم موته او اعراضه على فرض موته او حكمه وكفى وصل الله ربه لا يفيج للاموال الا هذا
فتم ماله بين مائة سنة واما ما روي انه سئل عن خطبة لا عور يا ابراهيم وانا جالس فقال انه كان
اجبر على هذه بالاجرة ففقدناه وفيه من اجرة شئ فلا تعرف له وانا قال فاطلبوه قال لا
طلبناه ولم نجد قال خطبا ساكنين وحركت بدبه قالوا عاده لاطلب واجهد فان فذرت عليه
من كسب مالك خص به لطلبة فان حدث بك حدث فارص به ان جاء طالبك بدفع
فيعلم منه ان المال كان عند الديون الذي هو الولد له وكان قد طلب لا يميل للمفقود او من علم
من الفرائض انه قد مات فغيره ان هذا الشخص كان بناة على ان يدفع الاجرة او ارشده كان
فانه قال لا تعرف له وانا ما علم ان هذا النوع من المال حكمه ولا يصح الا الامام لان هذا
مال المحبوس المالك بل يحمل عليه وكلما اتى في ذلك مرجعه الامام فان لم يكن اماما كان من
دفع اليه فحكمه ان يحفظه للديون او يخرج من الاطباء حتى يجد طالبه ويصوبه ان حدث به حدث
ان يدفع الى من جاء طالبه والامام عليه السلام حيث كان على نفسه الشريف من الله لضعف
السائل او خاف من وصول هذا الخبر الى الفاضل لم يبين ان مرجعه نفسه الشريف او عرض من بين

طالبه

فقال طالبوه مع عليه عليه السلام بان الامام يجازي عن هذا المرحلة وانهم طلبوه ولما لم يوافقوا
الامام فطلبناه ولم نجد له الا الامام ساكنين وحركت بدبه الشريف فيكشف احكامكم ما علمت وانا
جاءوا من مرجع امرهم كما رشانة دفعة ودفعة ولكنهم لم يذكروا ذلك فعلى عليه السلام ساكنين لم يبين
حق معرفته ولم يبره في ذلك وهو المقصود للساكنين عرض عن الحكم الذي هو الذي هو
خفا من الله او وصول الخبر الى الطام او من انهم كانوا يعرفون من قول الامام عليه السلام ان هذا
المال للمال ان يرجع الى الشخص الذي تارة يعطى بدينون الباطنية بحكم موته عدم امكن يصير
الامام فقال لا يترك كمال المال في ذلك ما لم يجد هذا البيان ولا يخبر عليه حضور ما
في هذه الآية بطريق آخر من ان الامام عليه السلام قال لا تعرف له من هو وغير ذلك من خصوصية
واما ما روي عن سماعه عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال للمفقود يبرأ من ماله على ان يذبح
اربع سنين فانه قد روي عليه من ماله من الورثة فاطلبوا صورة اجفاج العجبان الله ذكرنا شخص لا
ملك ملصق فيه لان وعند بيان حكم مرقعة المفقود الا ان لم يبرأ من العجبان المذكورة او ان لم يبرأ
وقت الحاجة وكون العرض بان الحكم على وجه لا يعلم الراي بما في حكم الرتبة او غير ذلك
الطلبية مدنية استمر من غير ان قال ابو الحسن عليه السلام للمفقود يبرأ من ماله اربع سنين ثم
واما الامور التي لا تملك على الرتبة للامام وحفظه الشريف من غير تعيين الحال فيتم الحكم بالامور
قبل الشرائع والادب فان كان له اعادة فظهر ان لا خلاف بيننا وبيننا انما انما انما
الحكم بخلاف الامور والصورة وان كان له منها ما ظهر له واحد من تلك الامور ولا يخبر به من ذلك
بعضه جازا او سجع من هذا ومنها السجاء للدين امام الله فلا يبرأ منه وهذا ناش من انهم لم يبرأ
الشريف في ذلك ما لم يبرأ الدين فان ذلك ما لم يكن من امت الوتره مانع لا خادما ولا حجة
كان المنوع من الامور للمعسر لم يخذل الامور ما لم يرفع عنه المانع فذلك العاين من سجون

وكذلك

من ان العجز يثبت اذا استلزم ما وصل اليهم من الرواية صحيحة لان المراد بها ما هو من
 الملاك والمناطة امر العجز هو الاستلزام بل لا بد بان الجوة التي هي لنا ^{المراد بها} لا يكون لها
 ادعاء وقد يكون جوارا لا يهل به بل هو بغير امر الحركة اليقين والامر السلام فيقولون
 ان رفقهم فاسد ما راد خطا راد لا حضور فيه للاستلزام وانما هو احد علام الجوة فيها لا
 يهل العجز وهو حتى يكون اخر من فلا يكتف بعدم الاستلزام من كونه مباحدا ويظهر من قولهم ^{الله}
 عليهم ان النفس اذا تحرك حركة يثبت ويرث ان اللائحة امر النفس الجوة المظاهرة لا المستفزة
 الحركة اليقينية المقابلة للحركة الغير اليقينية ^{من الممكن} المحركة لان الجوة الطبيعية لا تظهر في الاموات ايضا علامتها في
 الجوة للغير من الجوة ما يصدق به ان يقال انه حتى في الجوة فليس له ان يثبت ما لا يولد جوارا ولكن يثبت
 ويبرهن به ان ان يولد فان ولد جوارا فاما لا يتم فيه بين ورثة الميت ولا يكون له اصل هذا
 الحكم بقى بلوكا وانفسا لم تكن بغيره نصيبا وكما انفسم الزكاة بين الارواح من غير ملكة الوث
 لان العمل ليس بحسب ما من الوجود بل بحكم العدم كان موجود اجزاء الزم والثاني ان الحكم ^{حاصل}
 على خلاف ذلك فانه لم يثبت في بعض ما دام جينا لم يجرى على ما هو الثابت في العرف من كون العمل
 بحكم العدم وانما حكم الجدة في علم الضبط وعدم انفسهم الفكرة بين الوجود من غير وفاة الوث
 من الوثمة فانما هو واقف الحرفة عدمه في العمل ما يخرج جوارا وانما على كونه بمنزلة القدر ما
 وان كان جوارا خالف العرف في الحكم بالزوجة المولودة عفا غايته العمل اما في غيره فليس له
 الوثية في ابراه ومن يخرج بها ان اجدها كذلك لا يخرج للشيخ لا يورث فلان يكون على
 الانسان شئ من ثبوت الشرح ان دية الطفرة عشرة سنين وبنات الرقة العطفة اربع سنين وبنات الرقة ^{لصنة}
 ستون سنين والحد من العظم الغلظة بالشم فان ردت بنات او دية بعد الثاقل بل وبع الرقة ^{بنات}
 لا يورث هذا الذكر متباقي الرجل ان اخرج من قبله بالجماع معناه خارج الرحم فقبله

وانما في غيره من العطفة على الودع حارة

منها الا ان كان هو اليه ذلك وان كان من انفسها ان ينعما الا في جوارا ان او شيئا ملك
 فانهما ذهب الخلف خارج الفرج فليس ان يدفع الشر بغير الاية فلا قال فاعلم كيف صار العمل
 في جميع الاحوال الدلائل بعد ثبوت خلافه لا ان يخرج جوارا ولا مع حرفه جوارا ان كان فاضا
 كان العمل صالحا لا لكثرته وبعث وان لم يكن صالحا لما فليبعث ايضا لان الوثية ^{لا يثبت} موثقة
 كون الوثية مالكا للديار اذ لا فان الوثية تغلب بطلت الذي هو من ماله ماله وقيام ^{ذلك}
 في ذلك العمل فلما ان الوثية لا يورث على مالك الوثية ما يورث بل الوثية يرجع المال من الجوة
 وان كان فاضا يصدق له وهو ظاهر من اليقين لا يثبت في الجوة ويرجع دية الفرج من العمل
 بالواقع الى اليقين من هذا العمل لان دية الفرج مال يرجع من ثأبته انما هو هو ابراه فانه
 لا يثبت ان التي واثم له ليس من الاموال التي يكون بدلها فدية كمال الاموال بل الذي يحيط به لغيره
 مثل الذي يحيط به الاموال لان الكامل المولد جوارا وهو الدية والاختلاف في العطفة والكره فيها
 من اختلاف المبدلين بالنفس والكال فانه هو ان غير كامل وجعل البديل لمن جوارا
 لوضع انه عين ما يولد جوارا كمالا كماله محترم ويجعل له بدل وهو الدية الكاملة لذلك ^{فقط}
 ايضا محترم ويجعل له بدل بحسب ثبوت دية الفرج من ثأبته انما فاضا الى العطفة يحصل
 ان الجفن لا يورث ما لم يولد جوارا لعدم صلوة الجفن لان الشيخ ^{هو} يشير به ان يكون من العمل
 الشاة واما ان التي والطفرة والعطفة فثبت لان الوثية ليس لها رجوع ماله من ثأبته ^{للاية}
 بعد رهاب ذلك الشخص عن اليقين فثبت ان التي عين ما يولد جوارا كمالا ويخضع معه في
 انسان اكثر فاضا بدل دية وهو مال راجع من ثأبته انسان الا انما هو هذا فند ودية
 الشيخ ان المثل لا يورث احد من اوليائه من له شئ قبله الواضحة عليه بعد الموت بل يورث الصغار
 والصوم والرجوع من الميت مع اشراك الميت مع التي واثم له في الخلق من الموضع الا ان في وعلة

والسائر في الدية



حالة الوجع والتزبل بان الجنبين مقبل من جهة واحدة ولو اختلفا لكانت المشقة من جهة واحدة
 والملازمة ان الجنبين مقبل ومنوجه الى هذه الشاة وهذه الشاة من مناهل وقام ان
 من الجوارح يخرج هذا الكبر بعد ان يصل اليها فانما منعه مانع من الوصول اليها ثم يبرز
 الذي منع من الوصول اليها فان كان يبرج اليه هذه الشاة يبرج اليه لغيره مقامه وانما
 فلما كان قد وصل الى هذا المقام وجاز في ما شغل من المقام اخر بالوقت وهو الشاة
 وكانت الجنازة بعد ان قاله الا الشاة الاخرى والفرق في الشاة الاخرى من اهلها تقابلها
 مشغول به فغيره فلا يخلو مقامه فيها لان مقام شخص مقام شخص اخر
 مقام الشخص الاخر غير المقصود ان مقام الشاة الاخرى مشغول به فغيره

والفصل الرابع من حيث الشاة والضعف فانه في حال كونه منبسطا الضعف منه في سائر الارواح
 وكذلك حال كونه مضطربا في حال كونه علفه وهكذا يخرج من الجسم بالخروج الطبع الجنبين
 فهو ما لم يخل بالخروج الطبعي وانما لا يخل بالنبش فكذلك الجسم يكشف عن عدم كماله كما ان حركته
 هذه لخل بالخروج الطبعي يكشف عن غايته وكما لا يدرك عدم اشرف حال اشرفه بالكمال مع جوده
 ما هو اليسر لعدم اشرف حال كونه منبسطا وطفه وهو عدم كونه انما انما لخل لا يبرش انما انما
 ما يخرج جانا ما وكما لا لعدم صلوه للوامة لا تلبس انما انما ما بعد ولكنه يبرش
 ان يخرج له نصيب ويكون النصيب وان كان طفلا ولكن لا يفلل بل حرقا فان خرج جانا
 الطبعي يكون النصيب فلا يستقر والآنم النصيب بين الورث ومثل ان امرى احد احدا اليهم
 فان الراعي فكل من بين مربي السهم ولكنه غير مستقر فانه لو منع مانع فله نصيب السهم فليس فليس
 اذ لا الامر ان اصاب السهم فقله فقله فقل من بين مربي السهم وامثال ذلك كثير جدا
 فخرج الجنبين جبا بالخروج الطبعي يكشف عن اشرفه من طين كونه الجسم لان الجنبين كان ما
 ولم يكن واختر معلوما فليها ما بالخروج بل لم يكن في نفس الامر لو ابرش فحقق وجوده وانما
 من اول الامر بالخروج جبا هذا هو الاول بالكتف فاعني فيها وامثاله ومثله وانما لخل
 فان الارث بالفعل من موضوع غير محقق فعدم عدم موضوعه والارث بالرعي حاصل من
 وطفه في الرحم فلا وجه لقول ان العمل مانع ولا ينافي ما ذكرنا من اعتبار الكمال بحيث لا يخل مانع
 من انه قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في اللفظ اذا سقط من بين امره فترك
 فخر كما بينا يبرش ويورث فانه ما كان اخرس وما من فضل قال قال الحكم بن عتيبة
 عليه السلام عن الصبي سقط من امره غير مشتمل ابورث فاعرض عنه فاعرض فقال
 فخر كما بينا يبرش ويورث فانه ما كان اخرس فان المراد باللفظ ما يبادر الى النقص ما كان

فان نفاقت الزوجان ومثا من لا يميل وان شأها نكح المساء ولا عنهما من التواكل
 الطبعية الشاذة فرب تحصى من التواكل وهو الطبعية الشاذة في الواقع وتفسيره بالتواكل
 اول الامر دليل الاستسلام بالسلام وتبين حالها بعد الاستسلام بالسلام والتواكل ان
 لا يكون لها الموالاة ولا الملاءمة وذلك اما بان يكون يخرج الولد والفاط واحد من الدور
 غير اذ ان غير التواكل للموالاة والنساء وحش ان هذا التواكل يكون من رخصا وطبيعة المرأة
 فلا محالة يكون في الواقع احد الزوجين وحش لا سبيل للميل بالواقع على ما هو المرفوع وحش
 بالفرقة كما قلنا عليه الروايات منها ما سئل عن مولد ليس له ما للرجال ولله ما للنساء
 قال هو من فرج الامام او الفرع يكسب على كل سهم عبد الله وعلى سهم امه الله ثم بعد ذلك
 او الفرع اللهم انت الله لا اله الا انت عالم الغيب الشهادة انت حكم بين عبادك فيما كان
 بينك وبينهم وبيننا امر هذا المولد كيف شئت فافض لنا في الكتاب ثم طرح السهام في
 سهمه ثم جعل السهام على ما خرج ورث عليه ومنها ما من صفوان ابن يحيى وان مكان
 عن مولد ليس بملك ولا انت ليس الا بركف يورث قال هو من يحمل الامام او يحمل
 ناس ويدعو الله تعالى ويحمل السهام على اى ملة يورث ميراث الذكر ام ميراث
 فاعط ذلك خرج ورث عليه ثم قال هو ما يرضيه اعدل من فضله بما عليها السهام
 الله تعالى وان كان من المذنبين وحش ان الفرع هو جوع في الغيب الى الله تعالى
 فان كان الامام قاضيا في الواحدة فالاول بالافرع نصف المذنبين والا فبالطبع من يناسب
 عليه السلام لان الواجب وهكذا الامر في الدعاء فان المعلوم انه عند التوجه الى الله في
 الشخص يدعو فان كلفه التوجه في العمل وهو لا يفرج كلفه فالحاصل ان الله تعالى
 لا انه واجب كبره ولا لانه لما برع ولا لانه عليه من علمه ثم بعد ذلك الامام والفرع
 في قوله تعالى

فانه عن كذا من لدا عن الواقع وقد عرفت حقيقة الامر بها هذا وحش ان قد فرغنا من
 التفسير في هذا الباب فلا بد ان نشيخ بالمعصود فيه وهو بيان طبقات اهل البرث ودرجاتهم
 ودرجاتهم وبيان السهم المقدور في كل واحد من اهل كل طبقة ودرجته من تلك
 الطبقات والدرجات نقول ان لدى النبي من اهل البرث طبقات ثلثة في الاول منها
 وان تزداد اذ في الاخير وفي الثانية الاخوة والادام وان تزداد اذ في الاخير ولان علو
 الثالثة الاعوام والادام والاخوان والادام ولد في السبب طبقات ثلثة في الاول منها
 الرئج والرئج في الثانية المعقوفة الثالثة صان من الجيرة ولا يشارك المتاسبين وذلك
 في الارث احد الا الرئج والرئج فانها يشارك المتاسبين في اهل الطبقة الاولى منهم
 والملا في تقدم طبقة على طبقة وناخر طبقة عن طبقة وهكذا في تقدم ودرجته على درجته
 ودرجته عن درجته الا في هذا الباب ولا يبعد منه قال الله للذين آمنوا هم اقرب الى الله تعالى
 في كثير من الاخبار ~~فانهم~~ بالانبياء ولم يفض في الترتيب في خلاف ذلك بل يعلم
 ان الاثرية انما تلاحظ بين طبقتين الطبقات ودرجات نصف واحد لاهل البرث اهل الطبقة
 الثانية مع وجود اهل الطبقة وهكذا وكذا لاهل البرث من هرة الدرجة الثانية من نصف مع
 من هرة الدرجة الاولى من ذلك النصف وهكذا فلا يورث الاخوة والاعاد مع وجود
 والاخيرين ولا اولاد الا ولد مع وجود الاولاد ولا اولاد الاخوة مع وجود الاخوة ولا اولاد
 الا على مع وجود الاولاد للامم المذكورة والاهل والاهل من هرة الاخر من نصف
 وبين من هرة الدرجة الثانية مثلا من نصف اخر فلا يلاحظ كالمع الا مع اهل الاجداد
 وابن ابن الابن مع الابن والامم لضرورة وان الترتيب انما هو في درجات امر واحد لا بين درجات
 ولا ترتيب بين درجات امرين وشبهين في تلاحظ الاثرية بين درجاتها وتلك نغم

تأويلها من مصالح احكامها بآيهم متاها بما لكون الصابط في الباب ما ذكرناه من الاقضية
 ثوبت الاخرة لآدم مع الاخرة لآب وادم مع كون الاخرة لآب وادم من الاخرة لآدم وبنسب كل
 الامم مع كلالة الابوين دون كلالة الاب وحده مع كون كلالة الاب اقرب من كلالة الامم
 وهذا النوع ايضا فاسد لان الثلاث الثلاث كلها في درجة واحدة وطبقة واحدة وليس بعضها
 الى الملب من بعض لان كلها اخوة وليس بعضها اخوة وبعضها اولاد اخوة الا ان لبعضها فرة انثى
 ليس مثلها لبعضها الاخر فان كلالة الابوين اقرب اشياء من الاخرين وكلالة الاب اقرب من كلالة
 كلالة الام وهذه الفرة توجب تقدم صاحبها على غيره لما كانت له في الطبقة الفائدة هذه الفرة كما
 كلالة الابوين تقدمت على كلالة الاب فقط لقوة مع كونها مساوية في الطبقة وتقدمها
 جهة اخرى في وارت اخرا مثلها في الطبقة فلا توجب هذه الفرة تقدم صاحبها على ذلك الوارث
 كما في كلالة الابوين بالنسبة الى كلالة الام فان الشارع ملاحظ معاهدة تلك جهة في كلالة الام كما
 تلك الفرة لم تقدم كلالة الاموين على كلالة الام بل في بعضها والحاصل ان شريك كلالة الامم في
 الامم ليس من باب شريك وارت مع وارت اقرب من الملبح في الطبقة بل من شريك وارت مع ذلك
 في طبقة اقرب من انشأيا ملاحظ جهة ذلك الوارث الفرة الاقوى وما قوم خرج عن تحت الصاب
 تقدم ابن النعم لآب وادم على النعم لآب وحده وهذا باطل من اصله فان ابن النعم لآب وادم وان كان
 انشأه اقرب من النعم لآب وحده الا ان هذه الفرة لا تجدى مع تأخر صاحبها في طبقة الفرة
 فترى ان كان صاحبها مشا كالوارث الجامع له في الطبقة فانه لا توجب تقدم صاحبها على من ليس له
 الفرة فانما رتبة والرتبة انما يكون بين الشابين فيما بعد الترتيب لا انهما احد شخصين يرتج على
 الاخر في الامانة بالانتماء الى انما طاسين في اصل العدل وما اذا كان احدهما طاسا والآخر
 عادلا فلا محل للترجيح وهكذا الامرة الواثين فان كانا مساويين في الطبقة والدمية ترجح

لا بد ان يكون تقدم الابوين على الامم في كلالة الامم في طبقة الفرة

على الامم

على الاخر ان كان هناك مرجح كالنعم لآب وادم مع الاخر لآب وادم فان كانا مساويين في الطبقة او
 الدمية فلا محذور للاختلاف المرجح فان النعم لآب وادم وان كانت نسبته الى الملب اقرب من النعم لآب وادم
 من جهة نسبته الى الملب من جهة واحدة وهذه فرة في النسبة الا ان النعم لآب وادم اقرب الى الملب
 فلا يمكن تقدم ابن النعم عليه في الملاحظة الفرة فترى ان الفرة كانت تجدى لو كانا مساويين في النسبة
 كما اذا كانا عيين الملب احدهما لآب وادم والاخر لآب فقط واما مع الاختلاف في الدرجة وفرض كون
 الصابط الميراث الاخرية تقدم ابن النعم على النعم لآب وادم فان النعم لآب وادم اقرب الى الملب من جهة
 بان الصابط في الباب والميراث من جهة ان هذه المسئلة خرجت تحت الصابط بالاجماع والاختلاف
 والحال انه لم يرد على خلاف الصابط غير واحد فضلا عن ان يكون اجازة مستغنية بل عده ما يكون
 الاجماع ويرى ان ما رواه الحسن بن عمار وعلى انه قال ابو عبد الله عليه السلام انما اقرب
 لآب وادم او عم لآب قال قلت حدثنا ابو اسحق السبيعي عن الحسن بن عمار عن ابن ابي عمير عن ابن
 ابي طالب عليه السلام انه كان يقول احب ان نجا الامم اقرب من جهة الثلاث قال فاسروا
 قال جئت بها من عن صابنة ان عبد الله ابا رسول الله صلى الله عليه وآله اخبرني ان
 وامة شاهد على مدعيتهم وانت ترى ان هذا الخبر لا يربط له مدعيتهم لان الامام سلام
 سئل الرجل ان ابن النعم لآب وادم اقرب الى الملب لآب ولم يقل هو عليه ان ابن النعم اقرب الى الملب
 وقوله عليه السلام حيث بها من عن صابنة طعن في دلالة ما قلناه عليه السلام مدح ما اخذنا
 اخبرنا ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير
 من دلالة قول الاخير سلام الله عليه وآله على ان ابن النعم لآب وادم اقرب من النعم لآب وحده
 والاطعن بمثل هذا ونظائره شائع في العرف ويشهد بذلك نفع الامام عليه السلام على الذين
 اخبرنا ان عبد الله ابا رسول الله صلى الله عليه وآله اخبرني ان ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير

ما رواه عليا
 ادناه

من قبل وهو ان الورثة الذين اجتمعوا على ميراث ما ان يكونوا من نفس الميت الذي ان يكون
مختلفين وعلى الاطلاق ما يكونوا من الطبقة الاولى او الثانية او الثالثة وعلى الاول ما ان
اولاد الميت او ابوه او اخوه من دوا من نفس الميت من الطبقة الاولى او الثانية او الثالثة
وكانوا من نفس الميت في الذكور والذكور وبنوا بالسوية وبنوا بالسوية وبنوا بالسوية وبنوا بالسوية
والاخرى مثل خط الانثيين وان كانوا ابوه نكاحا او ابوه نكاحا او ابوه نكاحا او ابوه نكاحا
كانوا مختلفين كان يكون ان الميت ابوه او اخوه نكاحا او ابوه نكاحا او ابوه نكاحا او ابوه نكاحا
الزكوة بنسبه وابوه او اخوه نكاحا او ابوه نكاحا او ابوه نكاحا او ابوه نكاحا
احتمالاً بعد ذلك احتمالاً البت وحاشا الى الاخرين او بنوه وابوه فلان
الانسان وما يقابل له الميت للذكر مثل خط الانثيين واما اذا كان من نفس الميت
من فضل وهو انك تدعوت فاسبون كل واحد من الاسباب متفقين ^{لذلك} فاما الزكوة
فاما للزوج فانه انصرف واث ما مال كله في الزوجة على ما تحقق منه واما الخدم والملازمة
حيث كان للملازمة والخدم والخدمين على ما ذكرنا ان اهل البيت والثالثة لا يخرجون اهل الطبقة
الاولى كونهم اهل البيت اهل الطبقة الثالثة لا يخرجون اهل الثانية وكذلك لا يخرجون احد من
احد امنه فقال الميت الاب والزوج والزوج فاما اهل البيت اهل الطبقة الاولى من غير انسابها او كذا
لا يخرجون من هذه الدرجة الا حصة من هذه الدرجة السابقة واما الزواجر بين المشايخ في الطبقة والخدم
والخدم والعروض الغرة على خطه المرام سننوا حصر الغايلة عبرت عنها الربع والثمن
كل منصف وهو النصف والثمن والخدم والزوج مع الولد والزوجة عند
والثمن للام عند علمهم الاخوة والولد والاخوة والاخوة الميت من الام اذا كان اكثر من
والنصف للميت الواحدة وللأخت الواحدة من الاب والام او من الاب والزوج والام

بشيء لا يلزم

من ذوات

يكن الميت واحد والثلاث للثنتين والاضيق لذب دام اولاد من فضلها والتمن للزوج
الولد للميت والخدم للاب مع الولد والام مع مع الولد والاخوة للميت والواحد من
كلالة الام ذكر كان او امة قال الله ببارك وفلا يرثكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ
الانثيين فان كنتم نساء او فاضلتين ثلثين فلما ماتت وان كانت واحدة فلها النصف
والزوج لكل واحد منها النصف ما ترك ان كان له ولد وان لم يكن له ولد وشر ابواه فلأمته الثلث
الثالث فان كان له اخوة فلأمته النصف من بعد وصية يوصي بها او دين ولكن نصف ما ترك وان
ان لم يكن له ولد فان كان له من ولد فلكم الربع ما ترك من بعد وصية يوصي بها او دين
لبن الربع ما ترك من ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم فليس الثلث ما ترك من بعد وصية يوصي
بها او دين وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخوة فلكل واحد منها النصف
فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصي بها او دين غير مضاة
من الله والله عليم حكيم وقالتم يستغنونك فل الله يفيكم في كلالة ان اهلك ليل
ولد وله واخ فلهما النصف ما ترك وهو يرثان ان لم يكن لهما ولد فان كانت
انثيين فلها الثلثان ما ترك وان كانوا اخوة رجالا او نساء فلذكر مثل حظ الانثيين
تذكرنا ان كلامنا في الميت والسبب في ان باخذ صاحب جمع الزكوة ولا يباين بين
عن بعضها لوجودها مع او مع من غيرها لوجودها فرب منه لانا قلنا ان كلامنا في الميت
بعضه اخذ جميع المال لا تترك له امة بحيث لا يختلف ابدا والمقتضى قد يمنع عن طلبه اثر
ما منع وقد يراجه مثله فلا يكون له الاثر وهذا وقد يكون الحال مشغولا بغيره في التقدم
لغيره فكذلك الحدود القديمة على الخطه اتمها حدود انصاف يستحق معنى انه لو لم يكن هنا
شيء لم يدر على المقدور ولم يكن مرام وجه المقصود فيه اخذ صاحب المقدور ما قدره لان هذا

الاختصاص

109

108

Handwritten text in a cursive script, likely a historical or scientific record, spanning the right margin of the page.

فالترسل لها بهذا المعنى ولا ينهها وهو مرفوع له فالركوة في كثر الشجر انما
استعملت في ما هو موضوع لها من الطهارة المذكورة والفرضية الاستعمال ^{لها}
لما كان الملازمة المذكورة فالاستعمال بها وصف له وان كانت كتابته ^{في}
الفرق اما ارادة الشئ من العدد منها على فرض صحة النقل فيجوز ان يكون ^{الشيء}
ان العدد متناهي لكل واحد من احاده مقابل ومخرج لكل منها مع مقابل ^{لها}
ومنه ما ليس لكل واحد من احاده مقابل ومخرج بل بعض من احاده ^{مرفوع}
وصف هذا العنم مقابل بعض احاده ومذبه نحو من العنم المذبة
لا يحاجب المشقة والكلفة في التقسيم وان كانت الاوتار من العدد ^{حظ}
اخرى متلاحة بمجان من العلور والشرارة كما ان كون العندرة ^{الشيء}
متكبر اى طاهرة عن نجسها لما بلا فيه الذي هو جهة مضنية لكنها ^{حكيمة}
تخصه باعتبار صفة الاشياء كونهما مذبة في نفسها بحسب ^{ذاتها}
كان الامر على ما مر فواضح كون الكلمة بمعنى التمر كان استعمالها ^{لها}
فلما لم يرد في المذبة ما ذكرنا من الكلفة وهو التمر على ما مر

لأن

لأن المراد في ما ذكرنا من الطهارة المذكورة انما هو الشئ من
العدد وليس شئ من ذلك مع حقيقا الكلمة بالفرض والاحتياج ^{لها}
العلاقة والكتابة لعدم الملازمة فان الملازمة انما هي بين التور ^{الطهارة}
المعقوبة وهي الطهارة عن العلة الموجودة في الاشياء ^{لها}
لا ينفرد بين جميع انحاء الطهارة المعقوبة ^{لها}
بين ان يكون على ما مر وان كون الكلمة موضوعا للتر ^{لها}
جميع ما عدا ما مر فيه بها التور غلطا لما ذكرنا من عدم كون المذبة
التر الذي هو الموضوع له على رغبهم وعدم العلاقة والملازمة بين ما ^{لها}
وما وصف له وبين ان يكون على ما بيناه من كون الكلمة موضوعا ^{لها}
المذكورة فيكون الاستعمال في جميع الوارد حقيقا ولكن بعضها ^{لها}
الكتابة من العلوم ان كون المعنى محجب بدر الاستعمال ^{لها}
عن كونه موضوعا له ومعنا حقيقا ^{لها}
في وضع اللفظ لفظة الركوة لما ذكرناه بعد ملاحظة موارد استعمالها ^{لها}
والناظر فيها واطلاقها على الصدور المخرج من المال ليس فاعلا ^{لها}

موجب للفتنة عليه حتى يكون اصطلاحاً جديداً كما رغبنا وأما هو لكون الوصية
 مصاديق الكلام الموضع له اللغز يمان ذلك أن المال المأخوذ من بيعه
 القاص في نظرائه جعل الظاهر عن الوصية طرعا ما كان حكم الوصية
 ولذا بعد لو أخرج ذلك المصلحة القدر من المال ظهر من الوصية علم في
 شئ وهذا الوصية المقدسة بعد قبل يبين مقدار من المال له سائر جميع
 اجزاء المال ووجوده في كل منها يبين الشخص مقدار من المال المخصص
 المقدار له وسائر الوصية بهذا الوجه النصفين وبسقط عن السكت وذلك
 كل من الشراكة في المال المشترك بينهم فانه قبل النصف بالاشاعة وبالنصف
 ويخرج عن الاشاعة فالوصية المقدرة لا هي له ولا شخصه بل الغير
 لكونه سارياً في اجزاء المال جميعاً يحصل له هو به وشخصه وكونه هو
 هو به الله هو عين تلك المقدار من المال متحد مع طهراً ما سواه من
 المال فواء ذلك ظهر المال من الوصية وذلك بعين مقدار منه للوصية
 هو به وصار هو الاخرى ان سكجنين عنوان تركية ثاب للخلو
 العكس على حظه تركية كل منها واحاطا مع الاخر فاذا اراد ان يزل
 عنوان
 الجحش

السكجنين عنوان عن كل منها تركية كل منها عن الاخر يكون احدهما محض
 والاخر محض عن الاخر فالعنوان السكجنين من التركيب يجعل المحل محضاً
 لصفه ان خلية المحل لا يكون الا بغيره عن كل الصلح بالجدد يزيل العنوان
 تكون المحل خلاصه هو وخطبة متحد مع زوال العنوان المذكور وهكذا
 الاخر في كل امر مركب من امرين مثلاً ان يكون احد اجزائه غير محض
 وهو متحد مع زوال العنوان التركيب عن ما فيه من الموضوع فالعنوان ان الله
 عنوان السكجنين عن ما فيه من التركيب في الفرض يجزئ احد هذين الجزئين
 وتفرض الصلح عن الاخر فالعنوان السكجنين عن ما فيه من التركيب يجزئ
 عن المحل ويجزئ الصلح عن المحل يصير على محققان لا والله متحد مع
 والجدد متحد مع الصلح على ذلك الزوال مع الجزء والجزء مع صير
 على محققان لا والله عن صير على محققاً وكذلك زوال السكجنين عن
 على محققاً فمحصنة في الصلح عن زوال العنوان عاين لصفه ان التركيب كان
 عبارة عن احاطا احد الجزئين بالآخر وهذا عبارة عن بنية كل من الاخر
 الصلح على ما عاين الاخران والبنية زوال العنوان التركيب عن صير
 على محققاً وعلى هذا النحو ما عاين في ان المال المأخوذ من بيعه الفصل

به على وجه السرية في جميع اجزاء المال كالحق كل من الشك في غل المال المشترك بينهما
والاقران والافعال هنا في ملأ الأمثلة وهذا الاتصال والاقران الذي
فيها نحن فيه فوضع المال فوضع المال اذا كان اقران الا الوضع به واتحاده معه
فرواى الوضع عنه يكون اقرانه وانفكا عنه واقرانه وانفكا عنه عن نفسه
ومحضه وحصوله الهبة بل في الوسخة فغنيك مقدرا من المال للوضع ^{تكون} ^{الطاعة}
الهبة في هذه المرحلة عين المالك الوضع عن المال ويظهر ان اباه عنه ونفسه
هو في المرحلة عين المال الوضع عنه عن المال وطهارة وتكون عن الوضع ^{تطهرا}
ذكر ان اطلاق الزكاة على المقدار المعين للوضع ليس بجائزا ولا اصطلاحا
بل انما هو كون المقدار المعين للوضع واجبه من احد وجهي وضع وضع
المال ومن الاخر طهارة وتكون لاتحاد طهارة المال وتكونه معه تكون هبة في
هذه المرحلة عين ^{طهارة} ^{الوضع} ^{المعينة} ^{لله} ^{عن} ^{طهارة} ^{المال} ^{وتكون}
على ما بين المقدار المعين وضع وطهارة فالصدقة وضع ونفسها وطهارة ما
اخرج عنه قال رسول الله الصدقة او ساع ابد على اس وان الله فلا ^{حرام}
على من اموال من غيرها ما يجره وجه ان المال من مستغلات ربه ومن ^{شئونه}
وشئون الشخص متحدة معه ولذلك مرسى الاضرار وعدم الاستغناء ^{لشخص}

منه فاذا وضع المال فوضع ربه ايضا فوضع في طول وضع المال لا في عرضة يكون
وضع مستغلا في مال وضع المال بل بوضع الشخص بوضع ماله المتحد معه كارت
ذلك في الارباح الظاهرة فان لباس الشخص كان وضعيا او جبراهة ^{لللباس}
كراهة في الشخص وان كان الشخص غفسه ظاهرا ونظفا فاذا ائتمل الوضع ^{للمال}
نزل عن ربه ايضا قال الله بياك وبما لك وفعالي خذ من اموالهم صدقة تطهرهم ^{تطهروا}
بها وصل عليهم ان صلوئك مسكن لهم ثم انه كما بين ان لامنا فاه بين كون وضعيا
وبين كون طهارة وتكون كذلك لامنا فاه بين كون ربه واجبا لا محال لنا ^{لنا}
لن عبد المطلب عليه السلام وبين كون اشرف الاموال بحيث عليه الرتبة ^{للبس}
بنفسه قال ابو عبد الله عليه السلام ان الله عز وجل يقول ما من شيء الا ^{للبس}
وقد وكل به من يقبضه غري الا الصدقة فان الفقهاء يدى يلقوا ^{للبس}
انما هو لكونه وضعيا كما تقدم فذلك منع منه الاشرف والاشرف لكونه
غاية القوى للعبد وراغام لان الشيطان بل لا شيء اشد منه راغاما ^{للبس}
الشيطان لطوره ان يذل المال اشوا لامر عبد يذل النفس فتكون افضل ما
شبهه به القوى ولذلك لا شيء افضل منه على الشيطان كما ورد في ^{للبس}

وهذا ما لا يخفى على من راجع الأخبار ونظر فيها فلا منافاة بين كون الصدقة
 وسخا بين كونها زكوة وطهارة وبين كونها ذميا لا يلبس عليه عند الطلب عليه
 التلاذذ لها وبين أنها شرف لا شرف موالد بما تقدم من البيان ^{بموتها} هذا الصدق
 يظهر المال الذي منه خرج ربه وما مضى فلا يلهي محض الوسخ ^{تقدم}
 ولا يمنع ذلك من جوازها كل نجس عبد الطلب منها بعد دخولها في ملك من
 ينجسها لأن الصدقة وسخ ما سفلت بالشفقة من الأموال فلا بد من إخراجه
 وإعادته إلى الإمام عليه السلام إن أتت به فصرفها الإمام عليه السلام في
 مصادرها التي عتبت في المال المخرج فالأصل مخرجها وإذا عتبت وأخرج كحد
 في عين الوسخ سواء أوصلا إلى السلطان أم لم يصل بعد لكونها عين في
 به مال المكي عاكبه ولم يجعل فيها شرفا لغيره وعنوان غائبه ما هناك ^{منه} لا يبعد
 المال بالإنخراج وصحة المال وجرد عنه نصا للمال في طرفه من جهة
 وإذا لم يصر في مصرف من المصارف كان إعطاؤه للفقير ^{السلطان} على
 جبرائيل مبيحا ^{لغيره} مع ذلك المصروف المحض فيه وانقلب
 فعند انقلاب العنوان زال المنع المذكور لزال الموضوع باطلا

فيكون

فيكون نجس عبد الطلب أكل ما صار ملكا للفقير من الصدقة ومثلت أخا
 الجبر وليا في المسجد ومثاله وصح في غيرهما بأذن الحاكم وفيه ^{تقدم}
 ظهران حقيقه ما نحن في صدق بانه صدقة ^{تقدم} يظهر بها المال وإن
 الزكوة عليها لكونها متحدة مع الزكوة وكونها أباهما على ما بين ولكن ^{تقدم}
 ينبغي أن يبين عليه وهو أن ما نحن فيه ليس كل ما يظهر به المال مطلقا بل هو
 يظهر به المال يظهر ابتداء فخرج بالصدقة المتبرع بها ^{تقدم} الحسن المضم على سبيل
 لأنه ليس صدقة وإنما هو حق أجل لولا أن علم الله عليه بمقتضى ذلك ^{الصدقة}
 على ما سبق فانه في محله ويكون الظاهر ابتداء الحسن المحجل ^{الظهور}
 المحظوظ بالحرام فإني إن كان ما يظهر به المال لأن الظاهر ابتداء بالظهور ^{الظهور}
 سيما عن إطلاق الحلال بالحرام هذا هو الرسم الذي ينبغي أن يرسم ما نحن فيه
 أما رسمه وإنما حتى ينجس المال ينجس وجوبه ^{لا صفا ولا ميوطا} كالحق بغير صدقة ^ب
 بالأمالة فالبيان المرسوم بأن الوجوب من أحكام الموضوع الفقير في صدق
 والصابر شرط لعل هذا الحكم بهذا الموضوع والكلام في تعريف الموضوع وأما أن ^{حكم}
 من الوجوب والاستيجاب وإن سفلت هذين الشرطين ^{لغيره} الحكمين به بشرط ^{لغيره}
 وغيره فما خرج عن محل الكلام وما يجب التنبه عليه أن ^{لغيره}
 الزكوة حتى يقع ^{في الأصل} وان استنعى التكليف أو كلف ^{لغيره}

معلق بالحق

القوم تكشف عن الأختيل بقسم من جواربها تكلف وإنها عابدة فيجبنا وقد
والحق إنما هو موضوع ~~في~~ في الأموال ولكن له فلق وإربابا ~~بعض~~

أيضا عن أن الشخص مدخله في نقل هذا الحق بالمال فلا يملك بالانحياز
الشخص وان كان بعد الفاعل الخاص فلا بد أن يكون الشيء المباح ^{الخاص}

ملكاً الشخص من الرقبة فلا يخرج الركوة من قطعة غنم البادية الحرة
فلا يخرج الركوة من قطعة غنم البادية مع أهل الكون كل واحد منها ملكاً

لواحد من المسلمين او احدا لكونها حبيبا ملكا كاهن والصورة ولعل ايضا

الحكم النكاحي الخلع

ولا يفتقر الحكم التكليفي بالأطفال والمجانين بالضرورة ولا يفتقر الحكم التلقائي

ولأن هذا الحكم لو لم يكن وصفيًا لم يكن مفصلًا بلان المعد الذي حصل لنا
... لأن استعمال الحكم من الكلف الأول

الى شخص اخر مضافا الى العين الزاوية الى الملكة يكشف عن كون الركوفضا

مات

المال الطائفي للغرضان يقال مع احتمال
كونها غير مملوكة لأحد من المسلمين

१॥ ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥
 २॥ श्रीकृष्णाय नमः ॥
 ३॥ श्रीगुरुभ्यो नमः ॥
 ४॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
 ५॥ श्रीविष्णवे नमः ॥
 ६॥ श्रीशिवाय नमः ॥
 ७॥ श्रीब्रह्माय नमः ॥
 ८॥ श्रीमहेश्वराय नमः ॥
 ९॥ श्रीनारायणाय नमः ॥
 १०॥ श्रीहरिभक्त्याय नमः ॥

الذين اذا اوعا عنهم علم سقطت عنهم علم ولا منى لسقوط التكليف
الى من قبل الباري الله اظهر العروة المطهرة من كل واحد من المبادىء

كالصلاة والصوم والحج وغير ذلك من الواجبات والتندبات عن موجب
بأنها ان الغيرة عنه هي التندبات فان الروب مثلا لا يقطع عن الشخص

ما بين القبرين من الاذاعات من قبة اليه التكليف ارجاء والى
فانه لا ان الاستقامة العامر في انما الانسان فلا يكفر بها الا

والمحج وبعض مسائله وان يحصل الجسم من مادة
اوضاع العمل عنه وان كان العمل يقع عنه لا يقع العامل اياه عنه بالضرورة

لقد تمّ الحبيب عن كذا الشارح بالمعنى الثانية من الأيمان بالعلم من غير عقل

كَلَامُهُمَا يُظَاهِرُ مِنْ كَلَامِهِمْ وَكَتَبَهُمْ وَكَتَفَ مِنْ كِتَابِهِمْ تَعْلَمُ أَنْهُمْ يُعَالُونَ عَلَى

دفعه الشخص اذا اضره غيره عاروا سلكوا انما من مددوا به فالدفع

منه من
على
من

لعل امره هو
الحصول التو
م مصالح
المنفعة كالد
لهم الك

من الأيمان يا
مؤمنين
منكم
منكم
منكم

هـ النائية
و ان حكم
لغ من ك
لون ان
و حكم

جامع بالمعاني
 خزانة
 كرام
 بئر عمار
 روض

وَأَكْثَاكَ
عَنْهُ أَمَّا
كَلَامُهُمْ
الضَرْفُ
فَذَلِكَ

المحيط
أخربا بقاء
الما نظر
الشخص
المفطر

فان قال فاما ان كان العمل يقع عن الشخص باقاع الغياب عنه في نفسه مع قطع
النظر عن القصد في ذلك مالم يتغير فيه الشارع ووظفت الأفعال ما هو عليه
مالم يقع بالتصرف والتغير مقتضى ذلك البناء على رتبة الشخص مالم يعلم
الشارع لوقوع العمل عنه مع قطع النظر عن الشرع والمفروض عدم العلم بالتصرف فلما
هذا كلامه في الجاهل من حيث الأمر عليه والبصر لا يخفى عليه ان وقع العمل عن
باقاع العاقل عنه هذا الذي قلناه ليس انما يملكه نفسه ومع قطع النظر عن تصرف
الشارع ومقتضى تغير الشارع وصالح التصرف الشارع ومنه ما ينبغي
حتى يكون ثبوت الزمان في التصرف والتغير ويكون الوظيفة البناء عليه الى ان يعلم
كأنقوله في اعتبار التغير في جميع العقود بل وقوع العمل عن الشخص باقاع الغيبة
هذا امر ثابت لا يزيل التغير بمجرد ان لا يجد التفرع عنه عاقل هو الشارع
عن اقباع العاقل عنه كقوله ان لم يكلف به كالبديل الواقع بين ما
الشخصين باقاع الفضل فان البديل الواقع باقاع الفضل هو
البديلة الواقعة ببديل الفضل بديلة ملا الشخصين الذين اراد
الفضل ببديل ماله لا بديلة ماله للفضل واللام يكن معنى ثبات
الأجزاء من الشخصين في الجاهل انما يؤثر اذا كانت البديلة الواقعة ببديل

بين ماله ماله باقاع ذلك ام لم يرضأ به والمفروض عند هذا عند ما يتحقق كون
البديلة الواقعة ببديل الفضل بديلة ماله فلا يعمل الأجزاء البديلة
الواقعة ببديل الفضل بديلة ماله ولا تعدى ما غيرها فان لم تكن
تلك البديلة بديلة ماله تكون البديلة بديلة ماله لا بالتغير بل البديلة
عنه المالكين باقاع غير ماله ماله تكون باقاع ماله المالكين باقاعها
كاذا كان التغير بديلة ماله تكون البديلة بديلة ماله فان لم تكن البديلة
فان البديلة باقاعها كان الامر بالرضأ او لا الا كانت البديلة الواقعة
بين ماله باقاع لغو لعدم الرضا من البديلة مع بقا البديلة الواقعة
بين ماله على حالها من كونها واقعة بين ماله وهكذا الامر في ما نحن فيه
فان كون العمل واقعا عن الشخص باقاع الغير لا يزيل التغير وانما تفاوت
الآخر وعدمه فان الرضا بغيره وانما اجزا والآخرة العمل بالرضا
العمل الكفارة به فلا يبدى الآخر من العلم بالرضا لانه بقا العمل على ما عليه
لا ينفع في الآخر كما سبق ودعوى ان حكمه بالقبول لحصول الرضا من
الشارع كاذبة لما يظهر من كلامهم في كتبهم وبكيفية كقولهم انهم

سالمون عليه السلام منه الشخص ياداه الفريضة يترعا وسلمون الله
 هذه الجنة كالدين يكره ما كانهم غير مشطرين في ذلك وردت
 وجدانه وان ذهب كلهم الى كونها من مثل العباد من غير هذه
 ولان تركه الاموال عين لما لا بالمعزاة عند سائر الدقل الما
 المتاه يبرق ويحيى عندهم كما ان تركه النفوس عين ما يمتنع عندهم
 بمرشاه وهو حود ولقد اموال الرعية ما يجدها مال الدقل من
 بعد الغلق ابنا وحبها من دنت ان يطلعون على ذلك ويعلمون بها
 فان اطلعو احدتها يجرى في كل من الدين بل هو في الدين بلا حظ ان الدين
 مغلوق بحسب طاعة بالذمة والركوة مغفلة بالمال والمال لا يغلوق بالركوة
 اشبهت بالمال الشراك فان الغدا للمعين لها للدقل الاستغنية الوا
 لرب المال والى الجا التوهم كون حق كل من الشركا تكلفا على الاخر بخلاف
 الدين فان مقدار الدين من المال للمدين ليس للدين من الدين
 كالركوة فما ذكر اذا مات المدين او صار مفلسا فانه يخرج بثلث مال
 من غير ان للمال شخص يمتنع للاستغناء الدين واستيفان بحسب طاعة
 واو لا لانه مقدار الدين من المال يكون للدين كما يترجمه بعض

العلماء

العلماء رضوان الله تعالى عليهم وما يرد الى ما ذكر ان الله بآياته وما
 امر بالحق صلى الله تعالى عليه واله وسلم باخذها من اموال الرعية
 عمن فان ائخذ من اموالهم صدقة فان جعل الاموال ماخذها للرعية
 ان كانها حق الله سبحانه تعالى وان حقه تعالى داخل في اموالهم
 وخطوطها باليد على ذلك الماخذ باخذ الحق واخرجه منها فانه امر
 لان شيئا من مال المولى لا يدخل في اموال الرعية فالاخرجه منها
 والصدى القصد انما هو بطرفة ذلك الشخص الذي هو مال
 اذ لم يضر ولم يمتع اليد عنه وبطرفة الذي في اموال الرعية للغير عدم
 وتخرج من الاموال لاخذ الرعية وطرفة برب ان الرعية باخذ حقه
 من اموال عند منعه بغيره ولو كان مكلفا للرعية لم يكن الامر
 بهذه الكيفية غايه ما هناك ان الحكم اذا كانا هما متبا كان
 عليهم في امر بالاعطاء باعنا التشديد مخيفه الامر ان حق الله سبحانه
 مغلوق حيث كان داخل في اموال العباد امر بغيره الذي هو حليفه
 في خلفه ومنه بغيره باخذ منها فالحليف مكلف بالاخذ
 وعلى العباد جعل اموالهم من رباخذ الحليف حق الله سبحانه

كما اذا اخل شاة من قطعة الخشخ في قطعة اخرى لاخر فقل على حسب الشاة
 تفقد شاة واخذها من القطعة التي دخلت فيها وعلى القطعة
 تضرير القطعة لاخذ الشاة شاة وتكون الشاة من اخذها
 وهكذا الامر في كل ما عندك ما يحيط الفهر وعليه وضع كالمعنى
 وغيرها فان ما علمت ان لا تحول بينه وبين ما يحيط ورفع الحائل
 اذا كان هناك حائل وتكون صاحب المال من اخذ مال وهذا هو الذي
 الاتصال لا العمل اليه بل لا يضره ولا يضره كقوله الا كان التمكن لخصوصية
 عبارة عن هذا كانه الطير مثلا هذا وكشف الحمار عن وجهه لطلب الله
 الشوك لما يرفع على شرج حشفه الوضع والكلف فقوله
 سبحانه وقال في ان الملام بالوضع اما ان يكون معناه اللغوي وهو ما قابل
 الزرع وهو معلوم بالمقابل اجالا واما ما هو المراد عند اهل الحكمة الله
 هو احد المفردات السبعة وهو على ما عرفت الهيئة المحركة العارضة
 المحصلة باعتبار نسبتين نسبة بين اجزائه ونسبة بينها وبين غيرها
~~وهو الذي لا ينفك عن الهيئة المحركة العارضة~~
~~وهو الذي لا ينفك عن الهيئة المحركة العارضة~~
~~وهو الذي لا ينفك عن الهيئة المحركة العارضة~~
 ومثلها بالاعمال من كل الحائذين فان الفاعل

له ههنا ههنا باعتبار الاعمال وههنا باعتبار كونها في الفلك
 وتسمى الى كونه الارض فلهذا يكون الشك في صفاتها واما حاصل من الوضع
 فباعتبار حشفه الامرات الوضع ههنا فترى مجموع جسمين او اجسام
 كون كل من هذين الجسمين والاعمال في محل مخصوص سواء كان الجسم
 اجزا لا من اجزاء لم يكن كذلك كما اذا فرضت الاجسام تلك تلك نقاط
 فترى امكانها مستطابق لا يتخلل بينهما ومع ذلك تارة يكون كل من الامكنة
 المتصلة مجازيا لاخر بحيث لا يكون في واحد منها ميل عن الاخر وجه فخرج منها
 خط مستقيم وفي هذه الحالة تارة يكون احد طرفي هذا الخط في الفلك
 والاخر الى كونه الارض فيكون عمودا وهو وضع خاص كونه في دائرة يكون احد
 الى الشرق او الى الجنوب والآخر الى المغرب او الى الشمال وهما صفتان آخر كونه
 ومرتبة امكانها مستقلة كما اذا تقاطعا فخرج عنها مقدار الفضاء الذي كل منهما عليه
 او يوسع او يضيق والوسط والضيقة تقع على انحاء مختلفة وفي كل حال من هذه الحالتين
 للقطاع وضع خاص يكون وضع الظاهر غير وضع المشكك باعتبار تبدل الجزيئات
 فان الشخص حال الكون فاما مكان راسه فيقول ان راسه في نحو كونه الاخر
 حال كونه منك تكون الامر منك او غيرك ووضع الاضاح حال كونه منك
 مستقيا او وضعه الذي له حال كونه منك المستقل امكنة عقده بتدليل الاستقار
 بالاختصاص وهو ظاهر وجه اخذ الوضع بالاعمال ان الوضع عبارة عن الهيئة
 للاجسام باعتبار الامكنة الواقعة وكون اوضاع باعتبار الكون الكون باعتبار

وهو الأياض والنزح من ههنا ومن ههنا ومن ههنا فان الموضوع
 انما يشترط في النظرية انما هو بالاجزاء او من احدى اقسام
 النزول وهذا الثالث ليس تكليفا بل هو تكليف اي يتم ما ينقسم اليه والى
 التكليف وهو المعنى الشرعي الذي احاط به مغل في الموضوع والاخرى الامكان
 فمما لا يخلو هذه في جانب الموضوع وفتح النظر في الفصل في الطرف الاخرى
 ثانيا بكونه على صورة انحراف عن الاجزاء وادعى على صورة انحراف عن النزول
 صورة انحراف عن هذا النوع من الشرع كما اننا امره ان احدهما متصل
 بالموضوع والاخرى الاشخاص واما ان يفتح بالنظر في الموضوعات انما اثرها
 كذا فيهما ~~فان كان~~ من ارتباط بالاشخاص لا كما ان السخ الاول كان
 مرتبطا به او لا وفي ابتداء الامر كيبية العقد والتجس في الدماء وغسل البدن
 القرب والعسلين والمساكين للطهارة الكبرى والطهارة الصغرى والتطهر
 عقد الكاح للرجعة وعقد البيع لبدل المالكين والتكليف لخدمة اللوم والبيان
 تجزأ العقد وغير ذلك واثري ان ليس في من ذلك ارتباط بالاشخاص
 اذ لا رتبة انفسهم في هذه الشرعيات من غير ان يمتنع في امكن بالاشخاص
 كالسنة الاول وهو من كل وضع مستبعد كالتكليف فالسنة الاولى والطبع
 مرتبط بالاشخاص بمعنى ان احاط به الاشخاص لكن الاشخاص وفتح النظر
 عنهما في المرحلة الاولى ولو حط في جانب الاخرى الثاني ليس في من طرف
 الاشخاص ابتداء وانما المرتبط بهم المشرع الثاني فالمرتبط بالاشخاص
 ففتح النظر عن ارتباط المرحلة الاولى وفي الثاني المشرع ما لم يكن مرتبطا
 في المرحلة الاولى فالسختان ضرورة الثابت واللباس فهو شرع الوضوء
 من التكليفات من الجانب بل الاثر في الجملة بالعكس كائين شئت ان

في السخ الاول

الوضوء

الوضوءات نسخ والتكليفات نسخ اخر لعدم ارتباط الفعل بالاشخاص انفسها
 وارتباط الثانية بهم بالذات وان امكن قطع النظر عن ارتباطهم فذلك نسخ الوضوءات
 فمن اجله اصل التكليف كغيره من النسخ والتكليفات بالاشخاص
 والنفسوس ~~والتكليفات بالاشخاص~~ ^{مقتضى} ~~التكليفات بالاشخاص~~ ^{مقتضى} ~~التكليفات بالاشخاص~~
 الغائط والبول والجماع ~~والتكليفات بالاشخاص~~ ^{مقتضى} ~~التكليفات بالاشخاص~~ ^{مقتضى} ~~التكليفات بالاشخاص~~
 والفصل ~~في التكليفات بالاشخاص~~ ^{مقتضى} ~~التكليفات بالاشخاص~~ ^{مقتضى} ~~التكليفات بالاشخاص~~
 يتجس بالاشخاص كالتكليفات بالاشخاص ~~والتكليفات بالاشخاص~~ ^{مقتضى} ~~التكليفات بالاشخاص~~ ^{مقتضى} ~~التكليفات بالاشخاص~~
 التجاسر وهكذا الحاقه ~~والتكليفات بالاشخاص~~ ^{مقتضى} ~~التكليفات بالاشخاص~~ ^{مقتضى} ~~التكليفات بالاشخاص~~
 بالقرينة وذلك ليس من تكليف الحاقه فان التجس مع او ليس حاله التكليف اذا
 زال عن التجس ~~والتكليفات بالاشخاص~~ ^{مقتضى} ~~التكليفات بالاشخاص~~ ^{مقتضى} ~~التكليفات بالاشخاص~~
 اذا كان مدد منه ما اوجبها وان كان عدمه تكليف كل ضرورة من الحاقه
 معاقرة الاخرى الطريق وليس ذلك كله الا لافاض الوضوء ذلك ~~والتكليفات بالاشخاص~~ ^{مقتضى} ~~التكليفات بالاشخاص~~ ^{مقتضى} ~~التكليفات بالاشخاص~~
 ان العلة جتمها وجدت ثبوت اثرها والا فالنقل بالاشخاص ~~والتكليفات بالاشخاص~~ ^{مقتضى} ~~التكليفات بالاشخاص~~ ^{مقتضى} ~~التكليفات بالاشخاص~~
 لا انفسها ~~والتكليفات بالاشخاص~~ ^{مقتضى} ~~التكليفات بالاشخاص~~ ^{مقتضى} ~~التكليفات بالاشخاص~~
 التي بها الكون ~~والتكليفات بالاشخاص~~ ^{مقتضى} ~~التكليفات بالاشخاص~~ ^{مقتضى} ~~التكليفات بالاشخاص~~
~~والتكليفات بالاشخاص~~ ^{مقتضى} ~~التكليفات بالاشخاص~~ ^{مقتضى} ~~التكليفات بالاشخاص~~
 فكيف كان ~~والتكليفات بالاشخاص~~ ^{مقتضى} ~~التكليفات بالاشخاص~~ ^{مقتضى} ~~التكليفات بالاشخاص~~

ابدا

التكليف سوى ما يوجب من الرام الرعية على اداها والعبد على
 من امثال قوله عز من قال ان الرعية والفرقة ومثل ذلك لا يقع في ايامها

فان الظاهر في
 هو عبارة عن
 مقول الوجوه
 البدين الى الم
 ومسوح الر
 والرجلين الا
 الكبير في الوضو
 مستحبا ومسؤولا

تكليفه فان مفاد صفة افضل ام من ذلك فانه ليس الا اذ هو
 ثابته امر تكليفه كانه الصلوة وانه يكون في امره كانه الدين و
 الامانات وانه يكون في غير ذلك كانه التكليف فلهذا لا يثبت
 التكليف كانه الصوم قال الله بآيت وفيها كتب عليكم الصيام الذي
 يرد عليه الامر الوضعي كقوله عز وجل فكل كتب عليكم الصيام من العظم الا
 فلا يستفاد من صفة لا من وصفه على شكل ما ورد في امره كانه
 بل كل ذلك يعلم من العلام والقرائن واذ اريد ليس من علامته من
 الوضع والتكليف وانما الصالح للسلامة واذ اريد اولا كانه من علام الوضع
 وبما يعلم ان الزكوة جهده فصفة من اجل مقدار من مال الشخص او شخص
 او ليس المال اذ لم يكن الجبل اعبا الى حصة الجبل المحلى لها الا انها تغفلها
 بآدي باعلى حصة انه وضع لا تكليف وفيه عن الاستكشاف وبار الله
 فلهذا لا يثبت التكليف من الله تعالى ومن غيره كانه ليس من الله
 من ومن المكاتب من الله تعالى وهو كانه لا يثبت من الله تعالى
 التذرية فلا يثبت الله تعالى ان يثبت من الله تعالى ان يثبت من الله تعالى
 العهد والالتزام بالتمتع من جعله على عبده ورسوله من الله تعالى
 ان كان مكلفا كان الضمان ايضا كلفا فانه قال اعط فلا قال ان
 عليه ويكون الغرض حفظه ناوله يحفظ طابلا انقضاء كان ما غلبه
 او لقائه غير المأمور بالانفاق لانه المأمور به يمكن على المأمور بالانفاق شي
 لان الانفاق والنفقة كان مرجعا الى الحفظ وهو قد حصل به وبه كاه
 المحالة وجوب النفقة على الابن الاولاد والابوين وسائر الأقارب

والذلك لا يثبت التكليف من الله تعالى ومن غيره كانه ليس من الله تعالى
 التكليف كانه

وذلك

وهذا القول لا يكون حقا بل انما يحفظ بالامر بان يوصل اليه كاحياء النفس
 بالامر بان يوصل اليه من الاعطاء في الناس وانه يقال ايضا ان هذا اذا
 اتفق عليه والغرض منه كون القسط والعدل اعطاه على الشخص المأمور
 وان كان المصلحة والمنفعة عليه غير محتاج وذلك كالاقتضاء في حق
 تكليف الرقيق من نصها واما الشخص باعطاء القسط الا ان من قبله ذلك
 خطأ او دفع حسن للامام فان العالم لا يد من دفعه او ليس له ذلك
 ولو كان وليه ان يخلق الله سبحانه وكذا الامرة الرقبة فلا بد من ان يكون
 عليها وان كانت الغنة الناس وهكذا الامر غير ما غم فانه يعلم الا ان
 وان كانت المال على الاصول ولم يكن للحاجة الى ما يدفعه وقيل ليس به بل
 لان دفع المال هذه الواجب ليس مقدم بل النظر فيها الى الضمان وليس كانه
 الواجب المذكور اولا ولا من كذا الواجب من الواجب المذكور اذ ليس له
 او حصل بدونهما لان دفع الحاجة منها واما الرجوع الى الحاجة لها بالحاجة
 في التوصل كانه الانفاق على الاولاد والابوين والأقارب وفي الانفاق التام
 كانت الغاية لجعلها حفظ المحرمات يوصل بها اليه فان ذلك كانت احكام
 جهده وصحة فان التمس ايضا كذلك ومع ذلك حصة مائة مفرغ عنها
 او من الامران وجوب المال وحرمة لا يخط له الا كون اعطاه وطبعا كقوله في
 حرمه او كذلك لا يثبت استحبابه وكما هو من رواد وجوب دفع المال اعطاه
 سواء كانت النية وخلقته والوجوب بها باستيعاب الوضع اياه ومن ماله ما
 كان عدل المال مقدمه لانه من الله تعالى لم يد عنه به وصلة شوقه عليه

والذلك

والجواب بانها من هذا الفصل فمقدّمه لا يكون حصوله بدونهما كجواب
 الأفتان الموقوف عليه حفظ النفس الجارية وكجواب بطل المال الموقوف عليه
 العمل الواجب ومن موارد حرمة الخرف في المال الخرف بدون
 والخرف هنا انما هو كونه ظاهرا والظلم انما في جهة الوضع فلا يكون الوضع اياها
 الظلم لم يجز ومنه الخرف في المال المحل لعدم بلعه من الله سبحانه عز وجل
 كذلك لا للكفار بمقدار نفوقه به في اهل الاسلام وان كان اهل دين
 الوثني ومثله مع الرأفة والسلاح لهم حيث جعل لهم النفوق على المسلمين
 وهكذا سائر افعال المعاصي ونفوقهم وانما يبدى في هذا الالتماس العبادي
 يحفظ الدولة العالي والملة الصلبة الاسلاميه ومنها بيع العتق للبر والخمار و
 نظائره للاهتمام بعدم الحرمان والنجس الذي هو بذر العصبان والفرقة ومن
 الاستحباب الاخصان وهو من الحق في افعال الجسد العقلية فالأمرين
 فاقول من احسن علما ومنهم محسن وظالم لنفسه والشخص بالوجه مقلد للحد
 كما اذا بدله ما له الى من يحتاج البر و آخر ليست وجهه احل اذا اصله وصار
 حج فان هذه الافعال وان كانت لها وجه الى الله تعالى لكنها غير الوجهية
 ذكرت فان هذه الوجهية هي التي لا تدنو من الاخصان ايضا ان الاخصان
 الذي له وجه لا يكون خاليا عنها عن الوجهية التي ذكرت او لا كان مقابلة
 ايضا كذلك فانه انما يكون بلا وجهية كما اذا تم وشرب الخمر والرجل
 فان فاعله هذه الافعال قد اساء عمله وهو سيئ ومائة يكون معها
 كما اذا ادى احد فان من اذنه احد اساء اليه ومن العلوم ان بدل

واعطائه بحرية لا يكون حيا ما لم يطره عنوانه مع الحاجة من ان ان
 واجابه سائل او غيره لك من الخافين في الخوف فيعيد الشخص الى عتقه
 بحرية عن الخافين فيخرج الغاية ويشتد في النهاية لذلك يدخل واعلم في
 السبها وعدم كون الزكوة من قبل الشخص ضرورة ذلك السبب والحقوق الخاطئة
 ولا المحقوق الا لجهة المسلم كونها حقا كالحسن الكفارات وانما يشترط في
 مقدرة الامور لاسم الله من يدعيها وانما هو خطها من وقف عليها والامور
 احد بغير وجوبها عند حصولها بدونها وعدم الحاجة اليها بعد التام
 والنظر في تمام الاحكام المطالب بفقران حفظه الامان مصارف الزكوة
 كانت بحاجة الى صرف المال ولم يكن الناس يصرفون اموالهم فيها بطبيعتهم
 فباللذولة الحقة الاسلامية حفظا لاسم الزكوة اخصا ما وبقية حفظ
 صرف الزكوة منها وغيره من نفق الوهن بالاكسار واللدولة الدينية بمقتضى ذلك
 كان غاية لجعل ذلك الحق كما يظهر من اخبار الواردة عن عثمان سلام الله عليه
 ولا بناء ذلك حشبه فان الحق ايضا مثل ذلك ومع ذلك حشبه مسألة
 والواقف ما يكون نظره في الوقف الى حفظ الوقف عليه وهو يكون غايته
 وداعيا الى فعله وهو مع ذلك وصفي ولذلك لا يغير الوقف باستثناء الوقف
 عليه عن الوقف والزكوة اشبه بغير الوقف لان كلا
 منها صدقة وانما الاختلاف في الجاهل فان جاعل الوقف هو الواقف
 والزكوة جاعلها الحق تعالى فان كان في الوقف بما الاثم انه يتكلم في ان
 في الزكوة جاعلها الله تعالى فان كان الزكوة في كماله وانما عين
 المعروفة عند جميع القديس والرعية الذي اخذوه من عبادهم والمسماة

موقف المستحقين
 قال الموقوف
 او الموقوف عليهم
 من الزكوة
 فان سئل الموقوف
 او الموقوف عليهم
 من الزكوة
 فان سئل الموقوف
 او الموقوف عليهم
 من الزكوة

فلا يرسل اليها الا الرعية احد كما خاضع من سلكها اليهم واعطوا منهم بالمرحمة
 فان علم منهم احد منهم استنابة او اجر الخ اذا كان ما لم يجد عند الله فان
 بعدل ولم يستسلم بل الى الاثر في شدد عليه باغاثه فان اى ايضا فليدوا
 الاثر اذا فلك باى في غير الركن يجره الركن والعصا وهذا ايضا من الشهود
 على المدعى فتدعين باذكر احوال الرعية الكوة وسيرة اذ في طر ما حيا انما
 بعد ثبوت المدعى وبين خصيه لا يفيض في اعتبار الاعطال الاسلام من يجب
 عليه وان فلنا مظهر بكميل الكفار بالفرع لان الرعية لا يفيض في
 من الرعية ولا يفيض من هو ليس من الرعية فانه من خواص الرعية ان
 من خواص الكافر المدعى والافعى لخصه من الرعية من خواص الرعية
 الشخص ما لم يدخل في رعية السلطان فيقع على السلطان طلبه من لان
 انهم يدخل تحت سلطنته ولم يكن من رعيته فكيف يصح احواله وطبقة الرعية عليه
 كما انما هو من خواص الكافر فيقع اجرائه على الرعية كالحج من ان تكلمت الكافر
 بالفرع مطلقا فيج لان حكم السلطان لا ينفذ الا رعيته وفيه ان يجزى
 لمن ليس هو من رعيته ولذلك لا يصدق الدقل الاجل فواينهم من رعيته
 قوم ما لم يدخلوا تحت سلطانه ولم يكونوا من رعيته وفي الاخبار ما يبعد
 ذلك فالادعاء على كلهم لا وجه له ان السفلة لب احماة لغيره فليدوا
 فما جمع من اصحابنا من الله اسلمهم كالشيخ محمد امين الاستاذ ابو الوفاء
 يوسف الجعاني واللاحسن الكاشاني ومن الاخبار التي تدل على ذلك
 ما رواه نضر الاسلام في الكوفة عن زرارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام
 اخبرني عن معرفة الامام متكم واجبه على جميع الخلق فقال عليه السلام
 ان الله تبارك وتعالى اصلى الله تبارك وتعالى والى ان اسجدت من لا يجزى

وان في الاصل من الله تعالى في
 فان في الاصل من الله تعالى في
 فان في الاصل من الله تعالى في
 فان في الاصل من الله تعالى في
 فان في الاصل من الله تعالى في
 فان في الاصل من الله تعالى في
 فان في الاصل من الله تعالى في
 فان في الاصل من الله تعالى في
 فان في الاصل من الله تعالى في
 فان في الاصل من الله تعالى في

بالمرحمة بل من الله تعالى في
 عظيم فجعل ما ذكره حاصل الاشكال انما ان كانت من الفرع كان المانع عنها
 ومفرد عن طاعة الله مستحبا كما كانت الصلوة فامتنع الاخبار وما وجب لها الاثر
 والمعاملة معهم معاملة الباغي للسلطان كاهو المعروف والعلوم من فعل المنهج على
 عليه والدر ان كان من الاصول كان كل من لم يرد كونه ماله كاد وهو في
 الواقع والفرع فاحتمل عدم كونه ذلك فان تخلفه في حل الاشكال بان الاثر
 وسائر الفرع فان عدم قبول كل معلوم منها منها خاف المسلم ولا يصح
 للرعية في ذلك وحل الاشكال ان عدم ادراك الرعية له وصولا من احدكم كونه في
 كون الشخص محلا بطبيعته وعند عدم فرض والى السالكين به بارى بالعلم
 لطلبه منه ومن العلوم ان عدم الاداء هذه الصورة لا يوجب الاثنا بل
 وفرد عن طاعة الرب جل ذكره كالعصا بعدد سائر الفرع كما ان اولها
 في هذه الصورة اكل الاخبار باذنها حيث انه يقع باخباره وطبقة
 ثابته كونه في حال فرض او الى به بارى بالعلم لطلبه منه وهذه الصورة
 ايضا لها صورتان احدها ان الشخص يقول في جوابه لعل ان حق الله لم
 بالى فان كاد يات في جوابه هذه الواقعة فيكون عاصيا لله تعالى ولا يرد كالصوت
 الاول وان كان صادقا فيه فلا شئ عليه وثابته ان يعرفه من الحق في
 باى عن ادائه وهذا يوجب الاثنا فانما عن اعطاء الرعية مع انه مقرر في
 وهو سائر المسلم يكون طاعيا وباغيا للسلطان كاهو الحال ايا الرعية
 عن اداء المالك مع الاعتراف بالتمكن من ادائها عند جميع الدقل فانه بذلك
 يحتاج معاملة الباغي للدقل وهذا يخص الرعية ونحوها اما سائر الفرع فلا

على خلقه في أرضه فمن آمن بالله ورسوله واتبع وصيحه كان معرفته انما
 هنا واجبة عليه ومن لم يؤمن بالله ولم يتبع رسوله ولم يتبع وصيحه
 ولم يعرف حقها فكيف يجب عليه معرفة الامام وهو لا يؤمن بالله تعالى ورسوله
 ولا يعرف حقها فانك ترى ان الامام عليه السلام هو الذي يوجب معرفة الامام
 بمعرفة الله سبحانه ومعرفة رسوله بقوله ومن آمن بالله ورسوله
 وصدقه فان معرفة الامام هنا واجبة وانما السبب بواجبة قبلها بقوله ومن
 لم يؤمن بالله ورسوله ولم يتبع وصيحه ولم يعرف حقها فكيف يجب عليه
 معرفة الامام وهو لا يؤمن بالله تعالى ورسوله ولا يعرف حقها مع ان القائل
 داخلة في سلسلة الاصول فانه اذا كان ما هو داخل في سلسلة الاصول
 هذا حاله فيكون الفرع بهذا اولى وهذا ينسب الى الامام عليه السلام
 عين الجهة المطلوبة لا يبتاعها فان مثل ان حاصل ما افق من الزمان ان
 هو من شئون الولوية والبصيرة ورب عليها لا يكون الا سببا لا كونه
 اثارها فلا يتقدم عليها وهو صحيح لا نزاع فيه ولكن الله تعالى ان يوليه
 الملك المقدر سبحانه ويعود به الخلق له جل جلاله لا يقاس بولوية سائر
 الملوك ويعود به بها باهم لهم فان مولوية سائر الملوك والسلاطين جارية
 لاحقة لذلك لا يمكن لتفريق حكمها بشخص بل يوجب سببا من عبادهم وعلمهم
 بخلاف مولوية الملك المقدر تعالى الذي وجوده كل شيء وعنده يقصده
 وجوده وان كل من خلقه وبانه بارادته ومشيئته فانها مستمرة من كونها
 خالقهم وقاهر علمهم بالافق عليه وهذه الصفة ثابتة له تعالى لا راد لها

الحق

البصيرة المقابلة لها ثابتة للخلق كما وانها وسع ذلك لم يجوز ان يثبت لهم
 الفرع بل ان الولوية على من احدها انك قد وجدت الحق من قوله تعالى
 من كونه خالفا ومثلها الصفة المستمرة من الصلوة وحقه الاول في
 اخباره لا حد بل في خبره ومثلها الصفة المستمرة من الخلق فانها لها
 تكون خبره يثبت باخبار احد وانها ما تكون باخبار الشخص وهو
 الشخص جمل وهو ما باخبار الشخص بان يجعل احدا مولاه ويقتد به والى
 في عقد قلبه بانه مولاه سواء كان صالحا لذلك ام لم يكن كذلك فربما
 احد مولا بحسب الصلوة ويكون للخلق غير ذلك كالمالك قال الله تعالى
 ان يتخذ معبودا او مولا لكونه خالق كل شيء وهو حي القيوم والعاصم لا يتخذ
 الخلق يتخذ غيره كما هو شأن الدهرية ولا هو منهم ولا غير كما هو شأن الطغيان
 بل ان الولوية لا تكون فنية كما اذا اتخذ الخلق احدا مولاهم وتبعوه
 سواء كان يتخذ مولا صالحا للولوية كما الخلق تعالى ام لم يكن كذلك
 كالدهرية والطوائف بل ان الولوية شائبة ونسبة قال الله تعالى ما كان
 بل ان الولي شافي ونسبة قال شافي من كان شأنه ان يتخذ مولا كونه
 وحرى بالولوية لكونه خالفا ومجبا في الحق والمات وقادرا قاهر على كل شيء
 بالذات او مبعوثا من جانبه تعالى بالرسالة او مضمونا من جانبه تعالى
 ومع ذلك ربما لا يعرف ولا يتخذ مولا او يعرف ويترجم عنه ولا يتخذ مولا
 ولا ينفى عنه ولا يشبه ومولوه من الخلق من اتخذ وليا ونسب على ولا يشبه وعقد

الحق

القلب على مولود سواء كان حراً أو صالحاً ذلك ان لا كمال له في العلم والخلق
 والخلق الثاني الذي لم يتجدد مولا لا يولد له من قبله وان كان هو اهلاً لها
 لأن الولادة عطفة بين الولد والرجل في طرف الولد في غير عطفه
 فاهل بالفر الاخبار لا الذي الثابت لله تعالى ان لا يولد له ولو كان
 يولد باخباره اخبارات الرجعة وبما ارضى الله من غير كبرياء
 لا يكونوا ذللاً بل الاخبار في طرف الرجعة كمن يولد له بالاجابة
 وان كان ذلك خوفاً او طعناً فيجب منع اخبارهم اخبار الوعد
 ارضاهم الله تعالى وكفى بحسب الاشجركي لا يفي كونه حاصداً
 ان لم يكونوا كذلك بل يفي بصحاحهم باخبارهم في العلم والخلق
 واختارهم بحسب ادلة واختاره ومن العلوم ان من له اهلية هذا
 المقام اي المولية اذ لم يجعل في هذا المقام لا يكون له هذا المقام
 له اهلية له وانما الذي يجرى الاهلية والصالح واللبانة كما ان
 من جعل في هذا المقام وان لم يكن اهلاً له اصلاً كما لا يظن
 فان الملك والسلطنة لهم والسلطنة قائمة بهم مع انهم ليسوا اهلاً
 للسلطنة وانما هم عضبوها عن اهلها واولاها عن
 مقامهم وحملهم فالله تعالى من العذر الا ان يكون جميع الامور
 ليس ارضاء بنسب الصلوح للمولية وقد نوهت عن المولية
 انها لا يباين بنسب الملوك لكن باناسبه له نعم ان لا مولود سوا

من اخبر الملك بالسيرة فيكم عليه السلام

الاول

لا خفي مع ذلك لم لا يجوز ان يخلق بهم الفروع وهو فاسد نشأ من
 القياس السلطنة بنسب الصلوح لها قبل ان يولد من غير من في السلطنة
 المولية وانما غير الصلوح ونسبها القياس ان الشخص
 المولية ليس له ولد فاهل بالولد على الرجعة ويرى ان الله تعالى فاهل
 بالولد له ولا يولد عليه فاهل بالولد عليه فاهل بالولد عليه فاهل
 المولية ولكن لا يخفى على الناظر ان هذا الفهم عن كون الله تعالى حالاً
 وبارئهم وهو يجمع مع الكفر بربهم وعدم الدخول في عبادة سوا الله
 الكفر بربهم وعدم الدخول في عبادة سوا الله بربهم ان مع العلم كما هو حال
 اربع العلم بربهم كما حال ابليس لعنه الله ثم والمحدثين بربهم الله تعالى
 ومع قطع النظر عن هذه الامثال والنظائر الا يقص ان يكون الشخص
 بالله ثم كما هو حقه ومع ذلك يرض عنه ثم يجهل عن الجهل الذي هو حال
 من الخالات الشيطانية في وطن نفسه على العفريات الاعز وبكبر
 وقع وضع وليس هذا الا لأن الظاهرية الدائمة الثابتة لله تعالى ليس له
 بل ولا الظاهرية الساعية التي تكون حاصلة لبعض الملوك بالنسبة لخلق
 فان منه وقدره على الخلق وان بلغ ما بلغ ليس له ولد مع ظهور ان
 من قلة الخلق وسببهم ونسبهم اموالهم وتمام حجهم عن مقامهم ومقامهم
 الا ان يكونوا اسماً له باخبارهم طوعاً او كرهاً فاصاروا اسماً له واخباره

ولا يخلو

الاول

منه انظر في دين الاسلام اما انظر الصورة الاولى كوليها التي المستقل يدق
 واما انظر الصورة الثانية كوليها خليفه هذا التي كوليها الصغير واما انظر
 شخص من من تركه من من نفسه كالحكام والوزراء الصغار المنسوبين لكل واحد
 في بلد بناء عن الصدور والوزراء لا عظم وانظر ذلك في دين النبي السابق والولي
 في جميع هذه الصور خليفه واحد والعاث والمشارف انا هو صاحبها
 وصاحبها في موداه وبصرها وبصرها بالانسان واما القاون بعد ان
 في موداه وصاحبها في آخر اجابها مع النبوة في جعل وانظر في آخر فند
 بان المولي في هذه الصور كلها ينزل المولى الا في سطر ونصف وقد يكون
 ينسب المولى الشريك كالحكام المنسوبين من طرف اليمين الا عظم ومنه انظر
 الشويعين او الناصيين او الائمة الهادين المنسوبين من يمينها كما في الشرا
 الحرة ناحية الانبياء او الائمة عليهم الصلوة والسلام لحاجه الخلق الى السلطنة
 من جهة عدم وصول ايديهم الى النبي او الائمة كالفقيه في زمان النبي والشرا
 في جميع هذه الصور مفتا الزب ثا مولاه المولى الاول الخليفه على المولى الشريك
 لكونه اياه فان المولى الشريك من من ناله المولى الاول الخليفه فكانه قد خضع
 هذا فاذا كان هو اياه في عهد الفل على مولاه الشريك والابان به ويكون
 والكفر به كفر بالمولى الاول الخليفه الامع العصور لقوة نصرة العبد للمولى
 الخليفه وهذا من قوله صلى الله عليه واله والرا على الله على الله تعالى
 الشريك الله تعالى فلو كان الشريك من من ناله الخليفه وكذا اياه من هذه الجهة
 كالاصل ولكن من شئون الاصل يكون من با عليه ويكون الزب محفوظا وكل
 في مناب الشريك فان الزب فيها ايضا محفوظ لا محالة ولا يخلو هذا السطح من

كولاية العهد

منها

منه انظر في دين الاسلام اما انظر الصورة الاولى كوليها التي المستقل يدق
 واما انظر الصورة الثانية كوليها خليفه هذا التي كوليها الصغير واما انظر
 شخص من من تركه من من نفسه كالحكام والوزراء الصغار المنسوبين لكل واحد
 في بلد بناء عن الصدور والوزراء لا عظم وانظر ذلك في دين النبي السابق والولي
 في جميع هذه الصور خليفه واحد والعاث والمشارف انا هو صاحبها
 وصاحبها في موداه وبصرها وبصرها بالانسان واما القاون بعد ان
 في موداه وصاحبها في آخر اجابها مع النبوة في جعل وانظر في آخر فند
 بان المولى في هذه الصور كلها ينزل المولى الا في سطر ونصف وقد يكون
 ينسب المولى الشريك كالحكام المنسوبين من طرف اليمين الا عظم ومنه انظر
 الشويعين او الناصيين او الائمة الهادين المنسوبين من يمينها كما في الشرا
 الحرة ناحية الانبياء او الائمة عليهم الصلوة والسلام لحاجه الخلق الى السلطنة
 من جهة عدم وصول ايديهم الى النبي او الائمة كالفقيه في زمان النبي والشرا
 في جميع هذه الصور مفتا الزب ثا مولاه المولى الاول الخليفه على المولى الشريك
 لكونه اياه فان المولى الشريك من من ناله المولى الاول الخليفه فكانه قد خضع
 هذا فاذا كان هو اياه في عهد الفل على مولاه الشريك والابان به ويكون
 والكفر به كفر بالمولى الاول الخليفه الامع العصور لقوة نصرة العبد للمولى
 الخليفه وهذا من قوله صلى الله عليه واله والرا على الله على الله تعالى
 الشريك الله تعالى فلو كان الشريك من من ناله الخليفه وكذا اياه من هذه الجهة
 كالاصل ولكن من شئون الاصل يكون من با عليه ويكون الزب محفوظا وكل
 في مناب الشريك فان الزب فيها ايضا محفوظ لا محالة ولا يخلو هذا السطح من

اذا كان على السلطان

ينسب السلطان

منه انظر

ان المصلحة اذا ابتدئت فلا تفتقر لبقاء العوض المستند اليها ولا لبقاء الاشكال في كون العوض
 على غير من يقولون في كونها وقعت العفوثة الزكوة من قبل الاخير فذلك وضع امره
 سلام الله عليه والركن على الجمل مع ان رسول الله صلى الله عليه واله عرفه بها في
 زمانه فان نفس الامراء ان الجمل كان عليها تركه في الدين ففهمها رسول الله صلى
 الله عليه واله زمانه لما روي من المصلحة المستقيمة لوضع امره لوضع من لم يرد من
 انقلاب الامر وهذا الذي ينشأ واما ان الجمل لم يكن عليها تركه في الدين اصله
 وضع الامام ع من شرها فحذف هذه كلمة لا بقوله ان لم يكن فحينئذ انقلب وثالثها ان
 ان الاموال من حيث ملك الركن بها على غير احد ما سبق بها الركن عند حياها
 المصلحة الجمل كالقديس والمواشي وثالثها ما سبق بها الركن عند حياها وحذف
 منه على الجمل عليها كالمحور في لسانه هذا ملك الركن بها على كذا ما مع من هو عليها
 من جهة اخرى وهذا لا يخفى على المطلع باحكم الركن ورايها انه لا يفتقر للاستصحاب في
 باب الركن بل في مطلق الحقوق فان الوجوب والاستصحاب في العمرة والكراهة اجنبية عنها
 اصلا كاشين سابقا في تبيين الوجوب من التكليف وكل من اقام ثابت بمصدا على من عليه
 شيء له الحق الام لا وبالفاصل بين من عليه الحق جبري واداه فيست بدى الحق بانها فان
 عليه شيء له عند ذلك يستحق وجوب ما عليه البرهان ثم عليه شيء له فلا وجوب ولا استحباب
 ثم مطلق الاحتياض هو ان الحسن اليه الدولة او غيرها واستصحابه حيث لا يوجب عليه
 محذور والحاصل ان حكم الاحتياط بالبيتم كالاختياط بالعمرة معلوم في الدين على وجه
 من كون الجمل في البيتم وغيره وكون كل من ذلك وغيره غير البيتم ولو لم يكن
 المال فرضا فغيره لنفسه وكون اجزاء غير الولى لنفسه وللبيتم ما في الولى لذلك
 فان كان الجمل هو الولى فان دعاه صلاح البيتم الى اخذ المال فرضا فاحده وبخلافه
 فالجمل لو لم يكن ملكا له باخذه فرضا وان لم يكن المال فرضا فاحده وبخلافه
 عليه لذلك وان دعاه الصلاح الى الاحتياط للبيتم كان الجمل للبيتم ولا ضمان عليه عند
 لكونه ثابتا كما ان لا تركه عليه وانما هو على البيتم لكون المال بالبرهان وان الجمل غير الولى
 فهو ان احد المال فرضا باذن المولى والجمل فالجمل له والركن مع من هو على المال
 عليه لكون المال باخذه فرضا باذن الولى ملكه وان اخذ فرضا لا بد من اذن الولى

الركن الوجوب
 ع

لكن

من كون الجمل في البيتم او غيره وكون الولى ماليا وغيره وكون الاجزاء للبيتم او غيره
 فان الجمل ان كان ماليا ماليا ماليا بالبرهان بالبرهان بالبرهان بالبرهان بالبرهان
 صلاح البيتم فيكون العلم ان الولى المالى اذا ارعى مصلحة البيتم في الاجزاء بالبرهان
 كما انه يضمن اذا استقرض مالى البيتم والجمل لنفسه لان عنوان الفرض مطوق بمقتضى
 كان ماليا لم يكن ماليا لم يجر له ان باخذ مالى البيتم فرضا لان الفرض ان الجمل
 يحيط بمالى البيتم كي يحيط به لا عنه او احده به حدث فاحده فرضا مع كون الجمل
 هذه فخره في المال للضمان للثقة فان اخذه مع ذلك لم يملكه بل المالى شيء في ملك البيتم
 كما كان ومقتضى ذلك بطلان المعاملة على ما يشار اليه الدهن في بدو النظر ولكن
 من الامران الجمل ان بحث كما بحث المعاملة وكان البيع للبيتم ولو جهاد الولى
 مع استئثارها على مصلحة البيتم وان ضرت كانت الحاشية على الولى لاستصحاب
 نظرية البيع عداها وان كان غير الولى فان فرضه الولى المالى مع اجتماع الشر
 الغيرة فيه ومراعاة صلاح البيتم فالجمل للبيتم وان اذن له الولى في الاجزاء ماليا
 للبيتم عند اجتماع الجمل الوجوب للاس من فيه ومع مراعاة مصلحة البيتم في ذلك كما
 البيع للبيتم ولا ضمان مع الحاشية على احد من الولى وغيره فاذا بين ذلك كله فقول
 بعون الله تعالى ان لا اشكال في ملك الركن باصول الجنون والقيمة مطلقا
 اذا كانا من جملة الركنين والخلاف في العضا في مطلقها بما هو استهارة ان كان
 اختلاف في العقل وكيفية من الوجوب والاستصحاب وتبين في الامر بالبرهان
 لاستصحاب الركن وانما اذا اختلفت بالبرهان لا يكون مطلقا على غير الوجوب فاما عند
 فقد ذهب كثير منهم يذهب لله سم اسرارهم لانها بها اذا اخرجها ولكن مطلقا على غير
 وجه الاحتياط لا الوجوب بها منهم ان عنوانها مع عنوان مالى الجمل والركن في
 الجمل مستحبة فيهم وليس شيء من ذلك ما يبايعه الدليل والحق الذي يقتضيه
 الفطرية وبما يدل عليه الأدلة السمعية ان الضمان والجنون مطلقا بالبرهان
 اصحابا ولكن على غير عن تركه فذلك ان كانا من جنسهما او لم يجرهما اذا كانا من جنسهما

مركوبها وجوبا وليس الركوة في فقد بها عند التجار بها من باب كذا التجار لعدم
 الدليل لكن بها من باب كذا التجار ولعدم صحة نقل ما يخرج من خلق الركوة مال
 التجار في نفسه فلما في المقام دعوى لأحد أحدها أن الركوة مملوكة لمالك الجب
 والجنون مملوكة لغيره فلو سلم بالبيع من العفو وغيره حكم بغيرها وجوبا وانما
 انه قد علم من أخبار الورثة من انما سلموا الركوة لغيرهم انما سلموا الركوة لغيرهم
 لم يجرى ولم يجرى ما دام ذلك ولا حركته والتجربة اخذت من الركوة وجوبا لا سيما
 الضعفاء الشبان ركوة مالها المهر والنجس ليس بها من باب كذا التجار لعدم
 الدليل لذلك وعدم صحة ما جاز في مال التجار في نفسه ولو كان الحكم بغيره
 انما انفق فلما بين من أن الركوة هو الرعية والماليات ومثل الرعية مال يورثه على
 ماله من الرعية وعطائهم الشرط المبرور على الخلق عند سلطان كاهن الجوع
 الصغار ومثل الخلق في القديس وجملة ذلك عند الشايع المقدس فاذا كان شخص
 من جملة رعية سلطان وملك مالا واجتمع الشرط المبرور عند ذلك لسلطان
 فلا يحل له يملك الرعية ماله ولا اشكال فان الجنون والرعية من جملة الرعية عند
 العدل ومن جملة المسلمين ومنه لسلطان الخ أو أحد ابوابها سلموا الركوة
 فاذا كان لها مال واجتمع الشرط المبرور في خلق الركوة فيها ماله فلا يحل
 الركوة مالها ومضى بغيره العامة خلق الركوة مال الطفل ويجوز ان مولانا وسيد
 امير المؤمنين سلام الله عليه واله والامام الجب سلام الله عليه وعن غيره
 وجابر بن عبد الله الانصاري وكذا دعوى عن النبي صلى الله عليه واله انه سلم
 من خلقه شيئا له مال فليجوز ماله ولا يتركه حتى ياكله الصدقة وايضا دعوى ان
 كان عنده مال لا يملكه في بيعه فليأمنوا سلمه لهم وكان قد جسدوا في بيعه
 ففرضوا له الامير المؤمنين سلام الله عليه واله وقالوا انه قال: انما يملك الركوة ماله
 لا قال: انما يملكها هو فخرج المالك من ماله فقال: انما يملك الركوة ماله لا يملك
 ركوة وهذه الأخبار بان ركوة العامة معلوم صدقها لعدم راي في الويل الكذب
 وجب ان يكون راي الكذب محكم بغيره وانهم به بل خبرهم مثله يكون اولى من

فمن جعل الركوة على الدخول من طرفها وماله الصالح

من الاجل المروية بطرفا صاحبها قدس الله روحه لأن العامة يورثون الركوة
 الصادر من يورثه بغيره بخلاف صاحبها قدس الله روحه فانهم يختلفون فقد يورثون الركوة
 بغيره وقد يورثون ماله ومن المعلوم ان المروية لفظه من الأخبار المروية فيها اولى من
 من المروية ماله منها لو كان حال الأجر المروية بغيره ماله فليجوز على الطبع وجب
 وأبدا في نقل الحديث بين لفظه الصادر من يورثه ولم يكونوا يجوزون نقله ماله
 وكانوا مصرين في علمه هذا عرض بغير صاحبها هذا الأمر على بغيره فليأمنوا سلموا الركوة
 وسئلوا عن ان نقل الحديث ينبغي ان يكون على هذا الوجه انما يجوز نقله ماله فقال
 بغيره ماله وان نقل الماله الحديث بغيره الكيفية من جهة القول ولا يورثون الركوة
 القديس وان ان الورع من الداع الى الكذب فلان الداع انما يكون ماله يكون
 الجاهل من جهة يورثون بالجل يحصل ذلك القديس من قبل ملك وسلطان ومنه
 فيه واستفاد ما في الحديث من ماله وجملة او يفرج ماله من ماله ومنه
 به وبقوله من القديس من الغنائم والموتور الجاهل في شيء ماله الا ان يورثه هو ايضا
 لعدم ما فيهم على خلق الركوة مال الطفل على المسلمة مثل عند ما وعدهم ان جاء الشريعة
 وذهب الى عدم خلق الركوة مال الطفل مطلقا وهم على ما ذكره آية الله العلي
 في القرون من مقامه المذكور ابن شيراز والحسن الجب وسعيد بن المسيب
 وابو ائيل والنجع واصحاب الرعي وذهب جميع من اساطين فقهاء الامامية قدس الله
 كالشعبان واباعها الا خلق الركوة بغيره ماله من الطفل الجنون وما شابهه وما كان
 في القديس في الناصرية انه ذهب الى ان صاحبها لا يملك الركوة ماله من الطفل الجنون
 فكذب والحمل فلا اشكال في صحة ما دعوا من الأخبار يكون من جملة الله ماله
 ما دعوا من خلق الركوة مال الطفل والجنون مطلقا بل فكشف عن ان الركوة
 كانت تأخذ من جميع مال الطفل والجنون على القديس فلذا قال النبي صلى الله عليه
 من ماله بغيره ماله فليجوز ماله ولا يتركه حتى ياكله الصدقة فان من المعلوم ان
 ركوة ماله في ذلك الزمان لم يكن محل القول به فليجوز ماله ولا يتركه حتى ياكله

بل هو العمل بالانجاء وهذا اي جيل النعم والايضا سائر من مدنى وضع المال والعمل به كيف
 عن ان السؤال كان ما هو عمل المؤمن والعمل به وما هو العلم ان موته هو الايمان
 لا الفلاسفة والاشي فان الايمان هو الذي يخرج به الجاهل من موضعه ويكثر اجابا آخر
 مع ان المال جاء به بما ينطق على ~~العمل به~~ ~~في الفارسية~~ ~~بارز~~ ~~من~~ ~~و~~ ~~العمل~~
 من الاجناس بل الاجناس ان كان لها هذا المنفعة فقد يطلق عليها المال لغير العمل
 الى هذا المنفعة فيها والاعراض عن الخصوصيات المحسوسة كما هو كذا في القديس غاليا
 وان لم يكن لها هذا المنفعة في اجناس الاموال ويشهد بذلك الخبر المأثور عن هذا
 المجتهد الحاذق الاجناس بالمال بل لو لم ينفع المال الشئ لم يكن لهذا الخبر معنى فان
 سئل المالكون الشئ الا ما كان المال هو الجبس كان المنفعة كونه جيبا والمال ان المال
 لا يبرها الا عند قطع النظر عن الخلق من الجبس به وجرها من الخصوصيات المتناهية
 القيمة المذكرة كمال الاشياء يزيد ويقل بما جرت كونه انما لا يكونه موجودا من الوجوه
 ولكن من حيثها يزيد وكونه ابن عمر وغير ذلك من الخصوصيات المحسوسة وقال عليه السلام
 وولد بها جدي كونهما على مع قطع النظر عن خصوصية ذاتها من كونها تارة او شمس او كوكب
 او غدا او بول او غدا بطا من زج كقول الله تعالى فاعطاه المال على الاجناس لا شئ
 عليه فلو لا الاشتغال لم يصح الاطلاق كالتفاسق القديم والاساس والاداء والاولاد
 ما لها ماله بما يحتاج كونه اجناسا لا يطلق عليها المال لعدم اشتغالها على تلك الجهة وهذا
 لا ينحصر على البصر فاذا اطلق المال على ما يختص اجناسه الخفية من الاجناس بالقديس
 ولا اجناس الجبروت لك الاتصال كذا في الآية الشريفة فانه لما علم ان الزكوة مكمل لتقوى الانفس
 والنفوس انبثاقا على المراء بالاشغال فيها الجبس على الايمان فقط بل جميع الاجناس المشتملة
 على تلك الجهة كونهما وجودا للمال في الحاج ولو لا ذلك لاعتقد من الآية شئ من
 الزكوة بالاشقان وكما كانت العم السقاة ومن الجمع الجبل بالاداء بالشيء الجاهل
 فكان المال عبادة عما يبر عنه في الفارسية بارز الذي ينطق على الايمان مع ان
 عبادة عما ينطق على القديس نوا فذلك ليس على مال البصر فذلك على فقهه
 فوضع ذلك ان المال يحجب الله عما يبر عنه في العربية بين وفي الفارسية بارز

في الجاهل

انما حصلت من هذا الوجدان والقدان للذين ينشأان فان صعب عليه
 فهم يحصل الاطوار الذاتية من كشاف الوجود وطوره ^{بما} بعدم تطلبه ^{لنظرة}
 في الاطوار العينية فانك ترى انما يحصل من كشاف الوجود الخاص ^{لعدم}
 بالخبر مثلاً انما يحصل نقصان الحديد واشفاقه عن طراده على انما ^{لعدم}
 لضرورية ان لو استند الحديد طولاً وعرضاً وعما الى ما لا يتناهى ^{لعدم}
 وهكذا الارض السقف والسموات وغيرها وكذا لو لم تكن الاضافات ^{لعدم}
 والجواب لم تكن اصابع وكذا لو لم تكن الحواشي كسقفها بالعدم من جوانبها
 لم تكن جواحيها كانت كسقف الرأس وعلى هذا المنوال سائر الاضافات
 دفقت فيها النظر ترى كونها اصنافاً مختلفة ناشئة من كون كل فائدة لها
 وجده الاخر ومثل الاضافات انواع في كون اختلافها بالوجدان والقدان
 لوضوح ان عالم الامكان ليس خارجاً عن الوجود والعدم وكون الكائنات ^{لعدم}
 او خفيان كانت منشأين في الوجود وطوره ^{لعدم} لم تكن مختلفة في الآثار وهو
 خلاف الحق فيجب ان يكون بشوب العدم لما ينشأ من ان ليس في المكثفات
 مفهوم سواها وهذا المراد من قولنا ان الماهيات انما حصلت من كشاف الوجود
 بالعدم وانما حصل انما وجدنا وجودات خاصة مختلفة الآثار كالانسان
 والحمار والشجر مثلاً فوجدنا الانسان والحمار ينمون ^{لعدم} والشجر ينمو مثلاً فوجدنا
 الحمار وجدنا الانسان والحمار ينمون بالآثار دون الشجر ^{لعدم} فوجدنا

الانسان يدرك الكليات والظواهر بخلاف الحمار فوجدنا من اختلاف آثارها اختلاف
 فيما نشأ من الوجدان والقدان غير ما نحن نشاهد من اختلاف آثارها
 من الوجدان والقدان الظاهرين كفاقدية الانسان للذهب ووجدته الحمار
 واستيعاب الشريد من الحمار دون الانسان نوعاً وكون انقى الحمار طليق
 من اذن الانسان نوعاً وكون الحمار اقرب بخلاف الانسان وكون البقر ^{لعدم}
 دون الانسان مثلاً وغير ذلك ما اطلعنا عليه ما يدور الكلام بذكرها وما اطلع
 عليها من الامور الكثيرة التي فوق هذا الاخصا لما نجد من بقاء كل صاحب آثاره ^{لعدم}
 على كونه منشأ تلك الآثار مع تبدل تلك الوجدانيات بالفاقدية والقدان
 بالوجدانيات فكل من الاشياء يكون واجداً لما فقد الآخر وفاقد لما وجد الآخر
 فند صارت من الوجود وبذلك صارت الكائنات اطواراً ويكون كل طور اثر ^{لعدم}
 كل منها اثره بوزنه الاخر فالوجود المنفرد عن خصوصياته عامة مشتركة بين
 جميع الكائنات ولعل ما يتعلق به العلم من جهات الكائنات وهو الموضوع ^{لعدم}
 فان الوجود باكتشافه بالعدم يصير طورياً ونوعاً فان الطور عبارة عن وجود ^{لعدم}
 الوجود فند صارت وجوداً باكتشافه بالعدم وحيث لا اطلاع لنا بتلك الاكتشافات
 على نطلع بالاعتناء بالحاصلة بسبب الوجودات وبغيرها غيرنا باثارها ^{لعدم}
 كالحمار والناظر عن الانسان فان الجوارح والنفوس آثار الغواص الحاصل ^{لعدم}

من بعد من هو لا محال ان يقال ان الاطلاع بالنسبة الى ما كان شئاً في الوجود كما هو
 الوجود بصدق لا صورته ان الضد في ليس العلم بالوجود والعدم لان الاطلاع بكل واحد
 ليس بصدق وانما هو الاطلاع بالوجود والعدم الطين الى النسبة الى الوجود والنسبة الى الوجود
 الوجود والعدم الا ترى ان الاطلاع بان الوجود لغير العلم بغيره من كون نفس الوجود
 ليس بصدق بل هو الوجود في الاطلاع بالوجود بصدق عند العرف عند
 العلم والعدم وليس ار الاشياء كذلك والحكم لا ينظر الى الضد في العلم بالوجود
 في الواقع علمه فيكون الاطلاع بالوجود والعدم علمه ان كان مراد بالآخر هو
 نفس الامر بالاهم بغيره وهذا هو الاطلاع بالوجود والعدم علمه ان هذا
 ليس بصدق ما ان نفس الامر وهذا هو الضد في ليس كل علم بالوجود والعدم بصدق بل
 الضد في العلم المغلق بالوجود والعدم الطين الى النسبة الى الوجود والنسبة الى الوجود
 فذلك عرفه بالاطلاع بالنسبة الى الوجود كذا رتبة سائر الزمان ان الصور بغيره
 ثم هو الحق بل انما هو العلم بالاهم بغيره ان العلم بالاهم بغيره من كون الصور بغيره
 فكونه سائر رتبة وقد كان ذلك عند الالف من الصور بل كان يكون في مقام
 الشئ ان فلا ما بعد في الوجود والعدم على العلم بغيره ان الوجود والعدم
 نفس الامر يكون بان العلم بالوجود بغيره بالاهم بغيره بالاهم بغيره
 ويشمل بغيره الى العلم بغيره في العلم بغيره في العلم بغيره في العلم بغيره
 فلو لم يكن شئ لم يكن للعدم مفهوم في العلم بغيره في العلم بغيره في العلم بغيره
 انما رتبة العلم بالاهم بغيره في العلم بغيره في العلم بغيره في العلم بغيره

من الوجود

نفس الامر اذا كان نفس الامر عدم امكان شئ لم يكن العلم بشئ في العلم بالاهم
 اذا كان نفس الامر عدم امكان شئ لم يكن العلم بعدم امكان شئ في العلم بالاهم
 لا يعبى عليه نفس الامر لانه انما هو العلم بغيره في العلم بغيره في العلم بغيره
 فكذلك عبارة بغيره عند البان وليس الشئ مفهوم ولا عبارة كما هو الحال في الوجود
 اعتادوا العلم بالعدم الطين الى النسبة الى الوجود والنسبة الى الوجود
 لان هناك عدم ما علم مع قطع النظر عن العدم الخاصة كما هو الحال في الوجود الطين
 في الكتب من الوجود العلم والعدم العلم من صورته في الوجود والعدم في الوجود
 عند اهل العلم بالاهم بغيره في العلم بغيره في العلم بغيره في العلم بغيره
 كذا رتبة العلم بالاهم بغيره في العلم بغيره في العلم بغيره في العلم بغيره
 انهم رتبوا ان العدم من الوجود كذا رتبة سائر الزمان ان الصور بغيره
 كذا رتبة العلم بالاهم بغيره في العلم بغيره في العلم بغيره في العلم بغيره
 العدم العرف بغيره في العلم بغيره في العلم بغيره في العلم بغيره
 الدهنة ومنها علمه في العلم بغيره في العلم بغيره في العلم بغيره
 والحكم على كل شئ بغيره في العلم بغيره في العلم بغيره في العلم بغيره
 شئ شئ في العلم بغيره في العلم بغيره في العلم بغيره في العلم بغيره
 الحام ثم يكشف عن العلم بغيره في العلم بغيره في العلم بغيره في العلم بغيره
 عن العلم بغيره في العلم بغيره في العلم بغيره في العلم بغيره
 وما لا يوجد في العلم بغيره في العلم بغيره في العلم بغيره في العلم بغيره
 اي مع قطع النظر عن العلم بغيره في العلم بغيره في العلم بغيره في العلم بغيره

في طه بيان ما اراد به ما الجرم ففيه وعوده فوه عوده فاعذاره لا يوجد
 لانه وما لا يوجد ثمة لانه لا يتلوه في التلويك من اذم العلم ولا علم لا يذ
 شيء من الجرم واعراضه الاضطرار الاضطرار صورته الثانية الوصفية التي في الحاشية
 الى ان قال فاعلم ان اصل الوجود لا ينفك في كون الشيء مدكارسا لا يشهد به وبنا الذي
 بل هو غير ذلك وضع المعنى الذي هو من القول بالوجود الذي لا يصح هذه الثواب
 هو عبارة عن الاذكار هذا يمكن ان يكون هو المراد بالذكر القائل سائيا ان الفعل
 مجموع الحاصل من حضور الشيء وحالته اخرى له ان كان المراد تلك الحالة ان لا يكون
 وتلك في الجملة وقال في موضع اخر في تبيين الجواب الشيخ الرئيس طيب الله ثراه
 عن اشكال اوضح على كون الصورة هي اعراضا فانه بالنفس ما هذا القطر وانما هو في
 هذا الذهب ومذهبنا ان يكون بالشيء والشال والحاشية الصورة الوجودية في النفس
 كالصورة المتصورة في الحدوث كونهات انا ونبلا وشيئا او انما لا يمتد في طه
 انما كانت موجودة في الخارج الاعيان كانت هي تلك الوجود الى ان قال بل الحق ان الصور
 العقلية للجواهر الوجودية في الاعيان هي متبناها في تلك الحاشية ورواها الناس في
 بل الجسم مثلا في صورة محسوسة هو الجوهر الجسمي وهو صورة العقلية هي المعنى الجوهر
 المعنى العقل الذي يحدده العقل من انما هو موجود في موضوع من ذات الخارج
 الى صورة فانه بالعقل فترى انه في جواب الشيخ طيب الله ثراه بان تصور عدم
 الفرق بين القولين ويخرج بان هذا غير سديد ان الحق ان الاشياء وجودية وجود
 ما تصور وجود عقل ثام واصل صورة فانه بالنفس في برد الاشكال وهو على حاشية
 كائن وانما يفضل ما قلنا انها ان لا يرى العلم لا عبارة عن الصورة الجردة والوجود
 الاكبر والمعلوم كذا في الفرج وبذلك وان كان هذا في موضع اخر من الاشياء
 باننا في ذلك كما سمعنا في سم والدي وعاء الى هذا الشيخ عدة اشكال لا و
 شريك من جهة الاشكال ما ذكرنا ما قبل ما تصورنا في الحاشية وسون تكشف
 لك بعد الفراغ من تبيين ما قلنا انها لا يخلو علمها انتم سم ومضلات اخرها
 ترجو من التقدم الذي في كل منها في عمله الجوهري ومفاسد التأسيس ومن جملة

الشبهات ان هؤلاء ربما ان عند انفسهم عند انفسهم في عظمهم حاشية الاشياء
 كطه وعشرة بين كثيرين ويزعمون عند انفسهم بالوجود ان ذلك انما هو
 تلك الصورة عند النفس كما في جميع واما ما قلنا في الاشياء انما هي في العالم الحاشية
 وسقط اساس هذه الشبهات انهم سم ومن الشبهات انهم سم ان الوجود انما هو
 لا بد من بقاء عليها من المذموم والصغير لكن ما شئنا بالاعتدال يكون كل واحد منها
 دافعا للآخر والآخر وهكذا الاخرى كل جزء من اجزاء كل جزء من افلا يوجد المادى
 الدائم لما ذكر من دفع كل فرد الازداد الاخرى وكل من انما المادى عدم الازداد
 وما به كمال العقل وان خفضت النفس بغير لا يمنع من الكلية والصف على كثيرين
 فيشغل على هذا اذراك الوجود المادى بما هو مادى فلا بد ان يكون من وجوده
 عن المادة والشيء والمكان وما يشبهها في سوسطه اذراك المادى لا علم
 من اشياء انما كماله بنفسه وبغيره بحيث وجوده المادى فيقولون الحكم العلم
 هؤلاء ايضا لم يحلوا العلم بالصور بل جعلوا اضافته وانهم ربما ان هذه الاشياء
 لا يحصل بلا صورة مجردة اى لا ينفك عنها اذراك ليس في جميع المعلومات بل بما هو
 التام وما خلق من البدن والصفات المعاني الكلية والصورة التي يحصل بها
 عند ذلك الموجد في الخارج التي هي غير الازداد المذكور كما كان يخرج ما قلنا انما هو
 موضع صرح بذلك قال في المباحث المتعلقة بالعلم والصور انما هو ان يقول ذلك
 واطنه في كون النفس عاقلة لما رواهنا وهو معقولة للنفس فاما انما نحن ان ما
 فانه مطابقا به صبر معقولة للنفس تلك الصورة لا نقول لو لم تكن تلك
 معقولة للنفس ولا لم يكن ان بدركت باخرها انتهى موضع الحاجة في صرح بان
 تلك الصورة واطنه اذراك غيرها هو لم يكن ان بدركت باخرها فلو لم يكن
 العلم اضافته مكنة في انفسهم لم يكن في هذا الصياغة فان الصورة كانت في علم

يقول ما جاور عليه
 ج

وما ذهب اليه الراشعون في الحكمة الخفية علومهم بلا واسطة او معهما من الانبياء عليهم
 الصلوة والسلام من كنز اضافته محضه وايضا كونهم وحي اخاصا او جوهرا
 ومن العلوم ان اثبات الصورة المجردة ما انف عنه التجرد والاضافة وقوله اما ان
 وهو ان العلم عبارة عن الجرد المجرد عن المادة الوصفية فهو عليه اسكالا لا كثيرا
 في طاهر الازول كنهناست دفعت عند امعان النظر انه وفيه في الفضل الذي جعله كرم
 مفرد ما ينفع به في علم الله العلم بالوجود بطلان ما في الان قال ولو سلمت الخ
 فاعلم بالوجود شيئا واحدا وتوفا في هذا الفضل الذي جعله كرم مفرد ما ينفع
 به في علم الله بما يلهي الخلق من متاع هذا الفطر قد مر ان العلم قد يكون
 نفس العلوم الخارجية وقد يكون غيرهما سواء كان العلم الذي قد يكون
 ذهني بكونه علمنا بالاشياء الخارجية عالما وذلك العلم لا محالة امر كل واحد
 تخصصت بالفن تخصصت كذلك قد يكون امر عينا بصورة خارجية كانه علمنا
 وصفيا لا اذنه فاننا ندرك ذاتنا بعين معرفتنا التي نحن بائنها لا صورة رائدة
 عليها فان كل انسان يدرك ذاته على الوجه الذي يمتنع فيه التكرار ولو كان هذا
 حاصله فخصضا في كون كلمته وان كان مجموع كل ما يمتنع بذلك
 اذ مع ذلك لا يخرج نفس صورة من احوال الصدق على كثير من وقال ايضا في ذلك
 افضل ومنها ان النفس كما تدرك لا بصورة اخرى كذلك تدرك كثيرا من غيرها الذي
 والمحركة لا صورة اخرى ذهنية ثم لا يمان ذلك من وجوه وقال بعد ذكر الاول والثاني
 والثالث اننا لم نمر من اوفر اتصال يقع في هذا والاول هو الشعور باننا في ليس
 هذا الاول بان يحصل الفرق الاتصال او التعلق الموقر والكيفية اذ في صورة اخرى
 في ذلك الصور جبرية او في النفس كلمة او في غيرها بل التدرك في هذا الاول نفس
 تعرف الاتصال والكيفية فائمه بالصور ثم ربما يحصل من ادراك هذا الثاني بصورة
 اخرى الغير هذا الاول المحس فاذن ثبت ان من الاشياء ما يكتفي بغير ادراكها
 مجرد حضور ذاتها للنفس لا تدركه فخلق حضورها بما انتهى وضع الحاجة فان ما تدرك

الادراك

لا يلزم ان يكون العلم من الصورة ولا القول بل هو علمنا فانما علمنا بالاشياء
 علمه صورة رائدة بما ذكر في الفرض ولا من في لوسط الشيء العلم به واما علمنا بالاشياء
 فلما ذكرنا انما من اشياء صورة بل ذكر في الفرض انما الذي هناك نفس العلوم الذي هو علمنا
 وما يتعلق به من الدين وحسب القصد بدرك ما انفك في الصانع الاول يكون العلم
 بخبرهم لم يمتها بغيره فثبت في تخفوان الادراك ثم انما يحتاج الى صورة حاصلة وما كان
 الى صورة ذهنية رائدة على ذات المدرك فاما يكون جسيما يكون وجود المدرك وجودا
 او كالماتن بالانضمام المادي وعوارضها ولا يكون المدرك بوجوده حاضرا عند النفس
 القادرة ان تضع الحاشية وحاصلها انما ان الصورة التي هي حقيقة العلم ام من الصورة
 المجردة الحاصلة من الشيء عند النفس من الشيء الحاشية صورة وانما العلم كذا في
 للنفس منها انزع السرور الغير التي علم من لخط ما علمنا من علمنا الكاشف عنه ما ناله
 الفصل الذي في حقيقة العلم ما هذا لفظ العلم عندنا كما مر في نفس العلم المادي والوجود
 طبيعة كلية جسيمة او غير جسيمة ينقسم بالعمول الى انواع والاشياء ان الاشياء
 او بالصور العرضية الى الاضافات بل كل علم هو غير جسيمة بسيطة غير جسيمة في كل
 ذلك ينقسم العلم عبارة عن قسم العلم المعلوم لا يتخلل مع العلوم كعلمنا بالوجود
 هذا مصنف في العلم بالجوهر والجوهر بالعرض عرض وكذا بكل شيء من غير ذلك الشيء في علمنا
 ان من العلم ما هو واجبا وهو الاول شبه ذاته الذي هو عين ذاته لا ما جبرية هو كثر
 الجبرية ذاته وهو علم حجج ما عداه وينقسم الى ما هو جبرية علوم الجواهر العقلية وذات الله
 احسان هو باننا الى ما هو عرضي وهو في الشيء جميع العلوم المحسوسة المكتسبة لاجلها عند
 بالذهن وعندنا هو ان العلم العرضي هو صفات المعلوم ان النفس صورة ما عند النفس اشياء
 ونصبت له في الاشياء الناشئة عن احواله بما ذكرنا في صفات الاشياء بكونها صور
 للعلم وهو في ذاته ثبت تخفوان الادراك انما يحتاج الى صورة حاصلة واما الانبياء في صورة

سمعت

به ذلك لأن الوجود الأخرى من مظهر من مظاهر حقيقة الوجود المتعدي عن
 تلك التي هي جميع أهل العلم بغيره بالوجود المعلوم من جهة التبيين
 سواء ولا أفطن أن يخبر علياً ما ذكرنا أن كنت قد علمت جهاً من الكلام الذي هو
 والاهتمام بل الله سبحانه بوضوح البينة فينبغي له عمل آخر وينبغي أن العلم بالوجود
 معدن لا ينبغي شيء على نفسه وان لا يكون معلوماً في العلم بالوجود كما أن
 كل وجود موجود ولا يمكن أن يكون وجود الاستحالة سلباً للشيء نفسه فلا يكون ما هو
 أخرى من الوجود هو العلم بكل شيء صدق عليه الوجود والموجود وهو علم الذي الوجود العلم
 شيء واحد لا يمكن أن يكون على النفس ومعلوم أنه لا يمكن أن يكون الشيء نفسه وأما
 الثاني فلما ذكر من أن المعلوم والوجود ملحق والوجود الذي يحصل عنوان العلم لا يمكن
 عليه عنوان الوجود فكذلك لا يمكن أن يكون العلم بالعلم الذي يحصل عنوان العلم لا يمكن
 لما ينطبق عليه عنوان المعلوم وهو نفسه لا يخرج في ذلك الوجود إذا لم يمتدح به تلك
 مع العلم وبغير القاضر والمضاد كما أن الأقسام الوضعية المكونة للوجود لا يكون شيء
 منفرج على حضوره عند ذلك كلام لا يحصل له لأن العلم إذا كان متجاعاً مع الوجود
 حاله يكون كل شيء ^{الموجود مع العلم بالشيء} فلا يخرج التباين مع العلم الوجود والتباين مع العلم عن كونها
 وان تباينك مع العلم ^{كما أن الشيء بغيره} وتبين أن الوجود الذي تباين مع العلم وجوده كذا فكذلك لا يمكن أن
 علماً ومعلوم النفس ^{ولا يصح}
 علماً نقول وهذا لا يطلق عليها اسم العلم والمعلوم ولا لوصفها اسم العلم مع أنه يطلق عليها اسم
 الوجود لا وجه له في وجهه بان اسم الوجود اسم متناول للشيء ذاته متناول للشيء لا لشيء
 من مظهره من مظهره ^{من مظهره} وهو كذا في شأن الشيء علماً ومعلوم أنه موجود وهذا يمكن أن
 موجوداً لأنه معلوماً لكل أحد ليس صحيحاً أن لا يكون علماً ومعلوم النفس وجوداً على
 غيره كما يشاهد لا تميز معلوماً لكل أحد وهو في ذاته لا يوصف باللفظ كلاً من بين
 مع البعد عما هي عليه بان للذات بغيره وتبينه أيضاً بالذات كذا مع العلم عن نفسه
 وهو غير علمه ليس لها وجود حقيقة ولا صورة حضوره في نفسها علماً الذي الوجود هو شيء فأنشأ
 لوجود جوهي احتجابه عن نفسه لوجوهان لا يكون عالماً بانفساً وأما علمه بانفساً
 انفساً لادراكها ذاتها وهي وقد اعترف بان ذلك إنسان بذلك ذاته على الوجود الذي يشع منه
 الشك وبذلك تأخر فأنشأ ما يقع في ذهنه لا يحصل التعرف الأضال صورة أخرى جبهة

العلم

مدني

كلية روى صورة حقيقة النفس لا تارة ما لا يشهد له نفساً بل يثبت له سائر الوجودات كذا
 كان المراد بالوجود المحض فهو العلم بالوجود وان كان المراد بالوجود غير ما كان في النفس بل
 في ذاتها بل في صورة ذهنية وان كان المراد بالوجود غير ما كان في النفس بل في ذاته
 من جميع الوجودات ولا اختصاصاً لها بالنفس والبدن وان كان المراد بالاعتقاد انما هي لا يكون
 في الوجود منازلة أصلاً وهو بهذا المعنى لا يوجد في الأقسام الوضعية لكون كل طرف من العلم والوجود
 يتجدد اختصاصاً مع ذاته ومما لا يلحق بالآخر ولا يكون جسم حاضر انما هو جده فلا يكون جسم علماً
 معلوماً لنفسه ولا انفساً بغيره على كونه على النفس كما افادته بقوله ان حضوره شيء منفرج على
 عند نفسه فلا يجد شيئاً على كونه العلم سائر الوجودات من مظاهر طرف من العلم بطريق الآخر
 خرج الجسم عن كونه وجوداً علماً اذا كان العلم سائر الوجودات انما هي جوهي عن كونه وجوداً وان
 سمعت انه سوى بين العلم والوجود وان علمه عما ذكره في كون العلم هو المحض وتقصاه خاصاً لكل
 من الجسم على أن علمه وانما السلسلة لعدم حضوره كذا علماً في نفسه وانما خاصاً على طرفه بالنفس
 فلا تستلزم حضور كل من الطرفين في ذاته الاتحاد التام والحال في الأغراض كالحال في العلم بالآخر انما
 علماً واعتقده فيها من كونه وجوداً في علمه بان ان لا يدرك النفس البدن في العلم بالآخر انما
 وجود نفس من الوجود كان المتأثرة الوجه في الشيء بل يكون حال البدن الذي النفس على كونه
 سائر الأقسام بل لا يمكن ادراكه بغيره صورة أيضاً لعدم حضوره في الوجود عند النفس بل لا
 يمكن ادراكه في الوسط أيضاً ان فهو كونه وجوداً مستغلاً بل لا يمكن ادراكه ان فهو كونه
 في النفس من مظاهر العلم بالآخر الوجه في الشيء فان لم يكن مظهر العلم بالمعلوم من مظهره
 موضوعه فلا بد من المتأثرة بين العلم والمعلوم بوجه لا متأثرة بين نفساً ونفساً بل لا
 علماً نفساً عن نفساً ولا محال لأن يقال ان التأثر بالحبشة كانه كان له حال في العلم
 هو التأثر بالحبشة لأن التأثر من حيث نقصان العلم بغيره من حيث نقصان العلم
 لوجود ذلك الأمر بغيره يكون محلاً لتلك الأمر ولكن كونه في علمه لا أثر ونفس ذلك الأمر كونه
 مؤثراً في نفس ذلك الأمر ما لا يقبل التأثر بالحبشة والسر ان في ذلك ان ليس شيء من
 العللة الفاعلة والعللة المادية فقد ما على آخره من علم الوجود بخلاف الأمر مع كل منهما فان
 لكل من ذاتي العلم من فقد ما على العلل اذ ان العلم المادية تفقدتها بالوجود وانما
 العللة الفاعلة على فقد يكون مفعولها بالعلم وقد يكون بالوجود العلم والادراك ان لم يكن مفعول
 للعلم ولكن العلم لكونه عن طريق العلم والعلل بالعلم الفاعلة بان العلم يكون على

شبيه بالعلم المادى فكان العلم يصدر من العالم ويقع في العلوم وهذه الملاحظة
 العلم ناعلا والعلوم مغفولة لفظا والمحصل ان العلم قوام بطريق العلم والعلوم الا
 ان احدها الاصلك بمنزلة الفاعل على الاخر لشيء بمنزلة المحل ويمكن ان يكون شيئا من
 جهتين على انه امر قوام بطريق عدم تقدم احدها على الاخر الا ان لا يمكن ان يكون
 ذلك الامر احد طرفي اللذين هما قوام او كلاهما لا يستلزام تقدمه على نفسه مع انه كان
 علما انفسا انفسا لم يكن فرق بين كوننا علمين ما انفسا ومن كوننا جاهلين ما انفسا
 لان انفسا انفسا كلاهما لهما ان كان فرق بين كوننا علمين ومن كوننا ما انفسا
 لم فرق بين الجاهل ان يكون لهما نفس عالون ما انفسا لو جئت الجاهل ان انفسا علمين
 وحسب كل كون العلم ساد للوجود بقدر الامر بين ان تكون علمين ما انفسا ومن كوننا
 ما انفسا هو الاصلك من ان لا تكون علمين ما انفسا اسلا وسلا انما انفسا لم يرض
 اتصال في بدا الا ان هو الشهور المشافهين هو هذا العلم ان يحصل ان كان ما
 ذكر حتى لا يكون ما في العلم من ان الاجسام لشيء ما في العلم ما ليس لها حضور
 عند انفسها ولا في انفسها الحجب عن غيرها للفرق حضور شي عند شي على
 حضوره عند نفسه فان نفس ذلك احجاب البدن واول من النفس فان البدن جسم
 وضعي فله رتبة ليس له حضور عند نفسه للشهر فاذ ان ما لا حضور له عند نفسه
 لا يكون حضوره عند شي اخر والنفس شي اخر بما هو البدن وان كان له متعلق به ولا
 يستلزم متعلق شي في حضوره عنده بالمعنى ارادوا العلم او تلك الجاهل ان احولها الى
 لها متعلق بها وكيف يمكن ان يكون البدن الذي هو جسم وضعي العلم الذي هو وجود
 ما ليس غير مشوب بالعدم على رتبة وليس هذا ان ما انفسا انفسا انفسا انفسا
 من طاهر هذا الكلام ان العلم حضور العلم عند انفسه هذا الحضور ان يكون العلم
 عين العالم ونارة ما يتجاذ العلم مع العلم ينشأ الاتحاد وذلك حضور ما يستلزم
 بالنفس من صفاته والبدن الذي له متعلق به وجهه انفسا واوله انفسا من انفسا
 ونارة ما يتجاذ العلم حضور العلم الكلي عنده كانه نارة ما يتجاذ العلم
 بعد كلام طويل له هناك والحاصل ان النفس عند انفسا كالمحولات الكلية نشأه بعد
 عطية مجردة لا يتغير بالنفس اياها وانفسا ما معقولة ما محسوسا كاهو عند وجوده ككلام
 بل انفسا لما لم يحسوس في الخيال ثم العلم في الخيال من الدنيا الى الاخرة ثم انفسا

بالعدم

العلم

وسفر من عالم الاخر الى عالم المثال ثم الى عالم الصور ومغفولة العلم انفسا
 فلو انك ذكرت ان هذا المعنى انفسا موضع الحاجة وانما يحصل العلم عند النفس بوجوده
 الحضور الا انفسا انفسا واولها عنده وهو ما ساد انفسا من انفسا انفسا انفسا
 تكون من كل انفسا بحيث يستلزم من كون العلم هو الحضور او غيره انفسا من انفسا انفسا
 اراد من انفسا ما لم يذهب اليه الا انفسا انفسا مع ان القول يكون العلم هو الحضور انفسا
 محسوس وبريد علم مثل ما يريد على القول لكونه هو الصورة او ما يريد عليه فان لفظ انفسا
 كان العلم هو الصورة الحضور لم يكن لفظ العلم الحضور كالحضور من انفسا انفسا
 فقل وارجع به بعد اسطر من انفسا من انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا
 العلم وهو انفسا من العلم بالشيء لا يحصل من غير انفسا انفسا العلم انفسا انفسا
 وبين انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا
 صورة من لا غير فذا خطأ وانك انفسا من العلم انفسا موضع الحاجة فان العلم لا يكون
 فلم ان يكون كمنه سواء كان اسما او حوايا او نائما او جادا او غير ما من الاخر من انفسا
 لفسه لا من الاخر من نفس انفسا عنده وما قاله بعد اسطر من انفسا انفسا انفسا
 العلم بالشيء والجسم من انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا
 واذ انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا
 النبوة وحدها بالانفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا
 موجودة لانه لا النبوة علم انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا
 العلم الموجود من انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا
 بالعلم بل وجودها بالانفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا
 من انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا انفسا
 مع الصورة العاطية لشيء حاضر عندها مع الصورة المتويزة مثلا وهكذا وكذا العلم علم كل
 متعلقة منها حين كونها تلك المتويزة العاطية حين كونها متعلقة بحضور كل رتبة متعلقة بها حين كونها
 متعلقة عند تلك المتويزة العاطية حين كونها متعلقة فان قال ان النبوة والصورة او انفسا انفسا

وهو عادى
 قوله يكون العلم
 لا يجدر انفسا

انفسا
 لا انفسا

كلنا جسماء وكل طرف من الجسم الواحد من مناسو للطف الاخر فيكون كل طرف غائبا عن الاخر
 لكان البديهة فلما لا يتم ذلك فكل طرف من الجسم الواحد على الاخر وانما كل طرف
 ليس غائبا عن كل طرف لعدم الغائز ويكون حاضرا عند من لا مانع اسلا وعقد كل طرف الا
 ما هو فيه كالوجه من وجهه على من يات له انما هو اسلا واسلا واسلا واسلا
 ان هذه الاجسام الطبيعية التي لا وجود لها شيئا الا بعد ان يكون الجسم الطبيعي فيها
 فضلا عن حقيقة من النواحي الخارجة من الخارج من الجسم عند تارة الحار والبارد
 مجرد كذا في كل طرف او في كل طرف من الاسلا وخارج لا يخلو لئلا يكون وجودها وضعا
 عن غير ذلك لم يبق غائبا لكان اوجس الجسم في كل انسان الا ما ذكره في مواضع من الاسلا
 من ان الوجود للمادى بما هو وجود مادي لا يدرك بل لا بد من الوجود من وجوده في كل
 فلا قل ان المانع من العلم عند تارة الحار وغيره ليس مجرد كذا في كل طرف فلا يكون المراد من
 نحو الوجود المانع من العلم بكون الوجود مابايع ان يكون هو المراد من حيث هو
 وما قاله في قائل اجسام الاجسام عن المادى والمادة وعرضها من قوله ان الوجود
 جسمي ولا صورة حضوره فان كان مراده من نحو الوجود المانع من العلم من العلم في الجواهر
 كون وجوده غير جسمي وبغيره المعلوم بكون وجود المعلوم حقا بغير اعتبار ذلك في المعلوم
 لان كون الاجسام عالما بعد انما هو ايضا ان لا يحصل الصدق لاحد من الان
 الصدق لا يكون الا بالوجود الخارج عن الجسم والى ايضا لم يرد ذلك في كل طرف فضلا
 عن ان يدرك ما سبق من عقله والبدن الذي سبق من عقله ذلك خلافا لصدقه
 خلافا ما يفهمه هو من ان الوجود الصل العقلي بعد ان الوجود المعلوم بالبدن اعتبارا
 على غير مفهوم لا يفهم من ان لها رتبته في الازدهان من الخارجين الخارجين
 يكون ما سبق من عقله مع بدل نحو الوجود والوجود ما كان حقيقة لانه الاعيان في كل طرف
 حقيقة لانه الاعيان بغير ان يكون في الازدهان والازدهان في الحقيقة ما كانت عليه
 بحسب ضمتها في موضع الحاشية فان كان المراد بالاشياء حقيقة لانه الاعيان
 فلا ريب ان حصوله في الازدهان لا اشاع حضوره عند نفسه لان المادى واشاع
 حضوره كاشع حضور البدن عند النفس ايضا وقد افاد ان البدن وما سبق من عقله

معان هذا القول
 من المادى في كل
 ما كان من المادى
 من وجود البدن عند
 الاعيان من المادى
 الفصل في حقيقة
 اصناف من المادى
 من ان الوجود للمادى

نفسه عند النفس فظهر ان لو كان العلم هو العلم الحضور لكان كاشع علمه
 لا مانع من انما انهم ان لا يعلمها هو حاضر صور مجردة كالجسم وظهر انما ان
 سها عند النفس صور مجردة لا اعتبارا من ان الحاضرا واسلا واسلا واسلا
 هو هذا حقيقة فان واسلا هذه عين حقيقة واسلا واسلا واسلا واسلا
 فان وجود واسلا وجود واسلا غير في واسلا واسلا واسلا واسلا واسلا
 غائبا ما هناك ان هذه الحقيقة واحدة تارة توجد وجود على تارة توجد وجود
 خارج فذلك الحقيقة حاضرة عند النفس بوجود على ولا دخل في حضوره لوجوده
 في الحقيقة فلا حضورها انما توجد بوجود غير خارج كذلك توجد وجود على
 فاذا كانت حاضرة عند النفس بوجود على تكون معلومة فلما ما ذكر على فرض عند ليا
 الازدهان ان الجسم لها حقيقة صور مجردة واما الازدهان التي لا اذ دخل
 في حقيقة فلا يمكن حضورها عند النفس فان الحاضر من المادى لا يكون الا
 مجردة منها سوا البدن واما البدن فلا صور حاضرة عند النفس لغيره كاشع
 ولا يصح لغيره البدن البدن والى النفس لو كان كاشع حضور البدن عند
 اكثر من اذ دخل من اطراف الجسم الواحد بالآخر مع ان ذلك انما هو في
 الشيء وصوره ولا يمانع الصدق في الذي هو عبارة عن العلم بالنسبة الخارجين
 الواقع واللازوم الخارجين الذين رجعا الى نفس الوجود الحاضر والمعلوم
 الخارجين تارة ليس للوجود والعدم الخارجين حضوره عند النفس ايضا لان
 الخارجين مع قطع النظر عن الماهيات الوجودية لا يصدق حضورها عند النفس
 الاول فلا بد من الوجود وجود اخر تارة عليه يمكن ان يقال ان حقيقة الوجود تارة
 توجد وجود خارجي وان توجد وجود وجود على كاشع ان يكون في الماهيات
 ايضا من مصادق ان الوجود حقيقة لانه الاعيان واستمر على انما هو تارة
 في الفصل من قوله بالحق في الوجود حقيقة لانه الاعيان لا يكون في الازدهان
 ما حقيقة لانه الاعيان ان الوجود لا يمكن ان يكون في الازدهان
 ما برهن بكنهه في الازدهان من المادى في الخارجين يمكن ان يكون ما سبق من عقله

على

من المادى في كل
 من المادى في كل
 من المادى في كل

بحر الوجود والوجود لما كانت حقيقة لغيره لاغبان وكذا كانت حقيقة لغيره لاغبان
 فبمع ان يكون في الازمان والالزام اقل من الحقيقة كما يجب فيها على ما
 يتبع ان يحصل حقيقة في ذهن من الازمان كل ما يترتب من الصور من الوجود
 له الحقيقة العموم فليس حقيقة الوجود بل وجه من وجوده حقيقة من حيثها
 من غير ان يترتب وجودها الثاني في قوله ان لا يكون له حقيقة الوجود بل
 على وجهه الخارج ولعلم يعرف الوجود لم يطلع على وقوعه في الخارج لم يكن له حقيقة
 فبمع ان لا يكون له حقيقة الوجود بل وجه من وجوده حقيقة لغيره لاغبان
 فالسؤال والوجود غير ذلك وليس معنى ان يكون الوجود له حقيقة بل
 النفس في كل كون الموجد البسيط المعرف ما عدا نفسه عنوان وجه وحمل هذا
 قول وقد ظهر ما ذكرناه من القول بان العلم هو المصور لمكان الحتم ما لا يوافق
 والمحقق بهذا القول في وجهه ايضا في الحقيقة ولا يحصل منها ولكن لا يترتب
 فبالسؤال الى المصور وان كان يستلزم من نفس المصور على ما كان في حيزه
 ان يستلزم ومع ذلك لم يترتب على ما كان في حيزه في الازمان لانه ما استلزم
 ما لا يترتب الفضل الذي يحصل في ذكره عدان ينفع ما في علم الله ثم يترتب على ذلك
 ما عدا الله ومن التوابع الذي لا يترتب على هذا العلم ان صورة ما يحصل في الازمان
 والنفس في نفسها بالانزاس في فكر او في غيبه صورة او ما يترتب من
 اخرى فلا بد من الفاعل النفس تلك الصورة فالله في الازمان في نفس
 وعاشد في الازمان في نفس وضع الحقيقة ولا يكون كلام ارجح من هذا في الازمان
 فان مشاهدة النفس الصورة المحاطة من الخارج عده لثبات الصورة في الازمان
 ما عدا ما عدا ربه الاطلاع والاعلان في نفس الازمان لا يترتب من حصوله في الازمان
 بمجرة الازمان من دون قاطعة اشبه عليه الامر بل كان العلم هو الصورة في
 الازمان في تلك الصورة لا مشاهدة النفس باها ولم يكن في الازمان
 النفس بل كون نفس النفس باها ولا يكون في الازمان تلك الصورة في الازمان
 اباها فكذلك لو كان العلم هو صورة العلم في الازمان لم يكن المشاهدة في الازمان
 ومع كون كلامه بغيره العلم في الازمان لم يترتب على ما عدا ربه في الازمان

الوجه

الوحيد ما تقدم من ان كون العلم اضافة من الازمان والوجود من الوجود
 انما هو الموصوف لغيره في الازمان والوجود من الوجود من الوجود
 ان من امره ما طبع في نفسه كونه في ذهنه من الازمان والوجود من الوجود
 ما طبع في نفسه في طبعه الاول بل منع حقيقة لغيره في الازمان والوجود من الوجود
 الازمان والوجود من الوجود من الوجود من الوجود من الوجود من الوجود من الوجود
 والتغير في جميعها او بغيره اخرج به اللفظ في الازمان والوجود من الوجود من الوجود
 في من طبعه في الازمان والوجود من الوجود من الوجود من الوجود من الوجود من الوجود
 كان حمل الصورة او الوجود في العلم في الازمان والوجود من الوجود من الوجود من الوجود
 ايضا كذلك وهذا اعني في العلم الصورة والوجود من الوجود من الوجود من الوجود من الوجود
 القول بكون العلم هو الوجود والصورة هذا ما عدا ربه في الازمان والوجود من الوجود من الوجود
 في العلم في الازمان والوجود من الوجود من الوجود من الوجود من الوجود من الوجود
 ثم انك قد عرفت ان الازمان في كون العلم هو الصورة في الازمان والوجود من الوجود من الوجود
 فوم ان تلك الصورة في الازمان والوجود من الوجود من الوجود من الوجود من الوجود من الوجود
 وذهب قوم اخرين الى ان الازمان في الازمان والوجود من الوجود من الوجود من الوجود من الوجود
 ومع هذه الحالة فيجب للعلم في الازمان والوجود من الوجود من الوجود من الوجود من الوجود
 كالشعاع في النفس في الازمان والوجود من الوجود من الوجود من الوجود من الوجود من الوجود
 الشعاع في الازمان والوجود من الوجود من الوجود من الوجود من الوجود من الوجود
 مع ان العلم في الازمان والوجود من الوجود من الوجود من الوجود من الوجود من الوجود
 في النفس في الازمان والوجود من الوجود من الوجود من الوجود من الوجود من الوجود
 على الجمع من ذلك وهو ان العلم في الازمان والوجود من الوجود من الوجود من الوجود من الوجود
 المحذور لم يترتب على العلم في الازمان والوجود من الوجود من الوجود من الوجود من الوجود
 صالحة في الازمان والوجود من الوجود من الوجود من الوجود من الوجود من الوجود
 واما صورة في الازمان والوجود من الوجود من الوجود من الوجود من الوجود من الوجود
 فان علمه في الازمان والوجود من الوجود من الوجود من الوجود من الوجود من الوجود

في النفس وما ذهب اليه صاحب الفناء ^{بأنه} نظر من يكون تصور مجرد وظهر ان كلامه
متأخرا ومما اختلفوا ان العلم ليس صورة من صور النفس ولا صورة صورة ولا ما بين
الحضور على اتم من حضور غيره وان كان هناك صورة من صور العلم لا نفس وذلك من
الصرفيات التي لا تخفى على ذوي شعور وادراك الحقائق انما هي شبيهة بحسب لم يزد مع
الاغراض ما هو النفس وتسلم ان هناك صورة والافتقار من الحيز بل كره وارشاده
العلم اما ان يكون مما قبله الصورة ^{فلا} لا يجب لا يجب ان يكون في نفسه كان الوجود
صورة من صور النفس او محسوسا عند زمان ان يكون محسوسا اليها في نفس الاشياء لا محسوسا
كالاشياء بل هو محسوسا اما الاول فيكون في نفسه كذا في شرح معتمدا كمال العلم بعدم
حاجة العلم الى الصورة في اكثر المواضع كالعلمة الكلية وبفضل النفس المذكورة ^{في} في
من البدن وغيره ونحو الصورة الحاصلة من العلوم فيجعل في الصورة من كثر من
في النفس كالوجود والعدم المطلق واجتماع الغضبين وارتفاعها واجتماع الصدور والمثلث
وشريك البارز الى هذه ومما اختلفوا في ان الوجود الجوهري ليس صورة خفية في
في شيء اخر وقد اعترف بذلك صاحب الاسفار في الجملة كاسم في نفسه كذا في
فان علمه عن الاشياء هو هل يمكن ان يكون صورة لشيء لم يكن ان كان له صورة
الادراك فذلك الصورة شبيهة له في وجوده وان كان الوجود غير محسوسا
كما يقال في غير محسوس فلا يحكم عليها بانها شيء وانما لا يوجد لانها في حيزها
الى القول في صورة الصورة في هذه الاشياء واما الحالات فلا تفرقها انما هي لعدم
منها ما يفضل الصورة ولو كان لا يفضل الصورة لم يكن في الالوان غاية زهره انما هي في الخلق
وان كان النفس يعمل له صورة مع علمه لا يفسد ما يفضل الصورة وانما مستقبل تلك
الصورة لا تكون حادثة لم تكن صورة من صور الاشياء الكثرية
امكنها الاخر في هذا وفي ذلك صاحب الاسفار في الفصل في جبره كمال التبع
بالذات حيث قال علم ان العقل لا ينفرد ان يفضل حقيقة الواجب بالذات لغيره
وعلاوة ذلك ان فيه وجوده وفضلته وعدم شأه وكبريائه فلا ينفرد على ان
المتبع بالذات لغيره نفسه ومحموده بل لانه ولا شبيهة في الالوان ذات البنية

في
الذات
١٩٥

الواجب بالذات لغيره بحيث بكل شيء فلا ينفرد العقل كذا في لا ينفرد المتبع بالذات لغيره
صحة الوجود والشئانية فلا ينفرد من العزيم شيئا بل به يحيط العقل ويصدق الاشياء
ويصل اليه الوهم فالحكم يكون في شيء من غير ان يكون على سبيل التفرقة لا سيما
كما ان العقل على وجود الحق المدعي انما يكون بخلافه انما البيان الشبه بالذات لغيره
موضع الحاجة في نفسه في حق بان المتبع بالذات لغيره من الوجود والشئانية وان
لغيره من الوجود لكان ذلك في الوجود لا في العقل ولا في الوجود والاشياء
المجردة وبما في الثانية وان كان في موضع الخط ثم يعلم في الفصل الذي هو كذا في
الذات في ان المتبع كلف يعلم بانها صورة وهذا العقل ان العقل ان يكون في
في المسجلات كالمعتمد المطلق والحق المطلق واجتماع الغضبين وشريك البارز
وغير ذلك معوما وعونا فيحكم عليها انما هي في الوجود لا في العقل والاشياء
سبيل البيان الغير البنية في صورة ان تلك الاشياء انما هي في الوجود ان العقل
لها حظ من البنية ويصدق عليها شيء ممكن عام بل عرضي كغيره من البنية وعلم
ما يجري مجرى البنية في الحكم من حيث انها على الوجود باطل في البنية
لاشعاع الحكم عليها وعند اخبار الغضبين في حكم عليها بعدم الاخبار عنها او بعدم
الحكم عليها او بعدم ثبوتها واشياء ذلك لغيره فانك قد سمعت ان قال في ذلك ان
المتبع بالذات لكونه في باقر الوجود والشئانية لا هو فلا يمكن ان يقال هو والذات
اليه بهذا فلا يحيط به العقل ولا يصل اليه الوهم لان ليس هناك شيء يكون في العقل
لا لا يخلو والوصول ثم لما بلغ الى هذا الفصل كان في ما قاله هناك في ما بينا
من فله ان العقل ان يكون لكل شيء في المتبع معوما فيحكم عليها ان شيء وكذا في
وعر من ضايق وعلم اما ان شيء في ذلك صورة في غير الوجود واما ان يكون
عام فلا يكون وجوده غير شئيه واما ان عرضي فلا يعلم فلا ان العلم عام في الوجود
الفنسي وهذا المعتمد الذي هو صورة العقل صورة في نفسه في المتبع من حيث كونه
فمنه في الوجود وشئيه في غير الوجود في العقل من حيث كونه صورة في الوجود
فحكم عليها لا يتجاوز عنه فالسبغ لكونه في الحكم بان لا يخرج ولا يحكم عليه كونه صورة في

الواجب

الله عن وعرضه فيضاني والحكم عليه بخصوص عدم انبعاثه وعدم الحكم عليه
بلا خلة كون تلك الصورة لا يراعى بالخص ولا في حرف مقول الغافل المتبع
لا شيء من تلك العلم انه لا يحكم عليه والحال انه لا هو له ولا مرجع له ولا خلة من غير
ومن ان صورة قولنا لا غير غير محسب الشون العقل واليقين القصة والحكم عليه بالامر
بلا خلة تلك الصورة صورة لا يراعى بالخص ولا في حرف مقول من ان العدد لا يخلو
من احد الاخرين اما ان يكون مستقلا واما ان يكون مركبا فان كان مستقلا مثل
عدد الله ثم روي عن شريكه وعدم عقله في غير ذلك فذلك انما يجعل العقل
بامر موجود مثل ان يتم ليس له شيء فيسند اليه نسبة السواد الى البياض ولا لغيره
ما نسب اليه نسبة للتدرج تحت نوع او جنس فلو لامته المتأخرة او المتأخرة او
المتأخرة من امر وجوبه لا يستحال الحكم عليه بان ليس له شيء متدار مائل الى
او ما يجرى مجرى ما من الحوادث عليه وان كان مركبا مثل العلم بعدم اجتماع المتقابلين
كالمفارقة في العلم به فانما يتم العلم بالاجزاء الوجودية مثل ان يفعل السواد واليدين ثم
يفعل الاجتماع حيث يجوز لم يفعل الاجتماع الذي هو موجود مقول غير حاصل
بين السواد واليدين والحاصل ان عدم البساطة انما يعرف بالمقابل الى الامور
وعدم المركبات انما يعرف بمعرفة البساطة اشهر وسأله انتم في حديث ذلك وما
ناله صاحب الاسفار اخيرا من اوله الى اخره باطل لان ما لا يشبه لا هو له ولا هو له
له لا صورة له ولا مفهوم فأي مفهوم سيفعله واي صورة يصفوها النفس من المتبع
فلو كان المتبع شبيه به من كان المركبات اوله لكن بخلافه من غير من الغرض في
الصورة التي يصفوها النفس من محلات النفس الماخوذة من سائر الاشياء الكبرية
فدع علمه بان لا يكون حاكية للمتبع ولا علمه الج من احدها انه لو كانت هناك صورة
كانت تلك الصورة واسطة في العلم لا تقسمه كائنها ومثانيها ان الصورة ان كانت
علمها تلبس كل صورة بل الصورة المطابقة للعلوم لا الصور المحيطة الماخوذة من
سائر الاشياء وسيجيء في محله ان العلم والظن والجمال والوهم ان كانت
فيلتصق بلبس كل صورة على كانه صاحب الاسفار بل يكون تلك الصورة صورة

حالية او غير ذلك عنوانا للشيء اذا لم يكن حواسا انسانا لكن حواسا فاعلم
او غيره وقلنا انما الحكم في ضمن الحكم الخاص لا المتبع وكونه موضوعا للحكم
مناسب له لا لا الحكم المتبع من عدم الشون وعدم امكان التباين غير عدم امكان
الوجود بقدر من تلك الصورة والحكم المناسب لها من كونها غير متساوية او متكافئة
شيئا فاعلم انما لا يغير ولا يبعد من هذه الاحكام ومن المتبع ضابطا لثباته لا يغير
ولا يغيرها هذا فاعلم ان العلم بالذات في وسط الصورة لم يكن ان لم يتساوى معا الى الصورة
واما انما يحتاج الى التباين في جميع الاشياء كالاقياس ولواحيها فواحيها من الصورة ان
الحجم ليس عبارة عن الصورة فقط بل هو عبارة عن الكبر من الصورة والمادة وقد شاع ان كل
نوع من كبريه ومن العلوم من زود ان ما يجد عند النفس انما هو صورة مجردة عن المادة والمثل
المجردة عن المادة لا يمكن ان يكون حاكية للحجم الذي من الصورة وفي المادة فالقصد لا يثبت
الصورة من الجسم عند النفس وكونه تكافؤا عينا عاريا عن المثل انما يقول ان الصورة
للتاثل انما يثبت من الاجزاء في الاشياء السببية والشعاعية او اسما كثرها او ما
من حكاية المادة انما من الاشياء في وسط الفنون والحال بعد من منع جسم كغيره
اخر من استنفاد فيضها بالاجزاء في بعضها فاعلم انما لا جسم سببية ولا شعاعية ولا
الصورة ولا سببية ولا شعاعية ولا حكاية ولا كل مدونة بما يكون اقل او عكس كغيره ثم من
فصلهم ان محل هذا التاثل اما البدن واما الفنون فان محل انما البدن في محل
لنفسهم ان اي موضع من البدن محل له اهو في ظاهره وليس في باطنه بل الانسان موضع
شعاع ولا يصفى الا بالجلوس من الجرد والافتقار ثم ان كان له محل في ظاهره
الا ان صورة بهما في الاظفار والجلود بين قلم لا تراها اهو في باطنه وكذلك ليس
منه يصفى بالاشعاع فان كان في يده من العلوم حاكيا وانما من الظلال والحكم
العصب والعظم ومع الاغصان من ذلك كله لا سبيل الا الاطلاق وان بل انما السببية في
وجوده نفس مقابلة للبدن كالحال فطر السبيل وفي عكس صورة من الجسم في الجرد والاشعاع
فان ذلك من شئون المادى واما انما ينفذ عن يده في عكس او ظلال في المادى
الجرد الجرد عن المادى او في سائر الامور الباطنية كالتنوير والتجربة والاشعاع والاشعاع

والجسم المتكبر والوزن الثقل والفر والبراج حاشا انهم حاشا بل الجسم الشفاف
باب من دفع العكس كالزجاج الرقيق والورق والماء الغير الفخين مع كونه ماد باء
ما هو مجرد عن المادة غير حال في مكان نوضح الامر انك لا يمكنه سماع ان كلامه
منه عكس نظر وما يقع فيه ذلك لا بد ان يكون جسم والتميز ان الجسم لا يحال
يشمل على عبادت عرضة فابله للاضمار الا الهواء غالبا يقع منه عكس فها يقع منه
المحدد العرضة فالس لجهان عرضة فابله للاضمار ليس له حد عرضة صالحا للقاء
للعكس والظلال ذلك ما لا يخفى الا على من لا خبرة له بسلك الجاهل فلهذا لا يكون
المجردات فابله لوضع العكس منها وفيها ولا الاغراض مما مع طلع النظر ^{عنه} على ما
فان البصر ان مناه وجهه الموضعات حدود عرضة لها انعكس الموضعات بانعكس
منه بذلك المحدود وما تلك الاغراض انفسها فلا ياتي ذلك فيها لعدم وانها في
حدود انفسها مع طلع النظر عرضة عما بها وما الاقدام لها في نفس لا يعاين انفسه
مع ما يقع منه العكس واما الاغراض الجبر المبصر كجفن الكهفات من اللذة و
الارم والطعم فاما ما للسنن والصلابة والعلوية والبوسنة والحرارة والبرق
وامثالها وكبعض الاضافات من العلية والقضاء والشاف والابوة والنبوة فلا
وتفارقها فليست من حدود موضعاتها العرضية التي تنعكس بها الموضعات
فصل اخر ان تنعكس ما ينفسها كما يقولون فلا مجال لوقوع دفع العكس من الجوهر
المجرد والاعراض جميعا واما الاجسام فتدبر انما تنعكس حدودها العرضية
فيما الى العكس ما بها ثلها واما الجسم فينبغي للعكس كما ان فلا ينقطع الا بطلوع
عليها ولقد علمت ما تقدمت ان عمدة ما جعلوا الصورة في الاطلاع عليه الاجسام
وعمدة ما شكوا به في ذلك ان الاجسام مشوبة بالاعدام وقد سمعنا ما
يظهر ويند على ما تقدم ان الاجسام لو كانت عجيبة لكونها مشوبة بالعدم كما
نفس العدم الى الجسمين من الاجسام ونفعل العدم بالاعين انكار هذا
وان اعترضنا عن ذلك وسئلنا ان العلم بالشيء عبارة عن الصورة الحقيقية
عند النفس فنقول ان الصورة الحاصلة من الشيء عند النظر ليس في وجود
اخر للعلوم

رشا - في الحديث عن رسول الله
 الرشي والمرشي والرايش بمعنى المعطى
 للرشوة والأخذ لها والشا بينهما يزيد لهذا
 وينقص لهذا وهو الرايش - والرشوة بالكسر
 ما يعطيه الشخص الحاكم وغيره ليحكم له أو يحمله
 على ما يريد والجمع رشي مثل سدره وسدر -
 والضم لغة وأصلها من الرشا الحبل الذي يوصل
 به إلى الماء وجمعه أرشبة ككساء واكسبه وقبل
 من رشا الفرج إذا مده عنقه إلى امته لثوقه -
 والرشوة قل ما تشعل إلا فيما يوصل به إلى أبطال
 حق أو ممسبة باطل - والرشا مهموز والجمع
 أرشاء كسبت وأسباب -

في الحديث عن رسول الله
 الرشي والمرشي والرايش بمعنى المعطى
 للرشوة والأخذ لها والشا بينهما يزيد لهذا
 وينقص لهذا وهو الرايش - والرشوة بالكسر
 ما يعطيه الشخص الحاكم وغيره ليحكم له أو يحمله
 على ما يريد والجمع رشي مثل سدره وسدر -
 والضم لغة وأصلها من الرشا الحبل الذي يوصل
 به إلى الماء وجمعه أرشبة ككساء واكسبه وقبل
 من رشا الفرج إذا مده عنقه إلى امته لثوقه -
 والرشوة قل ما تشعل إلا فيما يوصل به إلى أبطال
 حق أو ممسبة باطل - والرشا مهموز والجمع
 أرشاء كسبت وأسباب -

كذا خيار الحيوان متى التوقيع اذا احدث في احد ثاقفه ^{لنا} ^{لنا} وكذا خيار
 بمقتضى قوله وان جاء بينه وبين ثلثة ايام والافقه اثنى بماله مع ان ثوب
 الخيار بعد التلف هنا لا يندفع به غرض الصبر وذل المطالبه ^{لنفس} وكون التالف قبل
 من مال البائع الذي هو في معنى الانفاخ لا ينافي بقاء العقد هنا على حاله مع ^{لنفس}
 لان القبض الذي هو المناط في ارتفاع الضمان ليس الا التخليه والموجب للخيار هو
 التاخير في رفع يد البائع واقباض الثمن واما خيار الشرط فهو تابع لجعل المتعاقد ^{لنفس}
 وما هو الغرض من الاشتراط وما يترتب على كون مطلقه التراد والرد ^{لنفس} والاول
 عدم نفوذ الضرر فالتناقله وعدم جواز الانكلاف وبكون الله تعالى يبيح ^{لنفس}
 الثالث ان انفاخ العقد بالنسبة الى بعض ما يتعلق به او شيء كبتين فزاده ^{لنفس}
 لا يوجب به بالنسبة الى غيره فلو باع في صفقة واحدة حيوانا وماعا ففسخ ^{لنفس}
 العقد في الحيوان خاصه لا يوجب انفاخ العقد مطلقا وكون اثر الانكلاف ^{لنفس}
 وحدا يابس بيطا غير قابل للتبعض لا ينافي ذلك لانه ليس من الموجودات ^{لنفس}
 بل انما هو امر اعتباري وعند التحليل ينحل الى علائق عديدة ولذا لا يبطل العقد ^{لنفس}
 اذا رقع على ما يصلح لعلقه به وما لا يصلح مع فساد بالنسبة الى الاخير ^{لنفس}
 ان الخيار قد يثبت لحلة معلومة الجاهات فيدور مدارها على تفسير السلم فيه ^{لنفس}
 صار متعددا في راس الاجل زال الخيار ولا مجال للاستصحابه بخلافه ان المجلس ^{لنفس}
 فانه وان كان الحكمة الارفاق بمجال المتعاقدين ورفع الضرر عنها الا انه ليس على ^{لنفس}
 يدور مداره فلا يقط الا باحد المقطعات فافهم الخامس ان الاصل في العقود ^{لنفس}
 بمعنى انها مجبهايتها العرفية مقتضية للردم وعدم الانحلال الا العقود ^{لنفس}
 لما عرفت فالعقود الحاصلة بانشاء المتعاقدين محكمة لا تنحل بمجرد ^{لنفس}
 بل الانحلال يتوقف على اسباب خاصة فالاصل هنا بمعناه ^{لنفس}

2599 2/2